سحر أبي تمام
دراسة نحوية

دكتور شعبان صلاح
شعر أبي تمام
دراسة نحوية

د. شعبان صلاح
كلية الآداب، جامعة القاهرة

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ
مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، صلوات الله
وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

يُعد أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، واحدًا من الشعراء العلماء باللغة،
والإدعاء بتعقيده العروض في لغتهم، وكان على حذر تعبير الحق من بشر
الآمين- في عمل على أن يدل في شعره على علمه باللغة وبكلام العرب، فيعمد
لإدخال الفاظ غريبة في موضوع كثيرة من شعره (1).

بيد أن هذا العلم باللغة والوعي بأساليبها لم يمنع العلماء من اتهام أبي تمام
بائه يُحيل في شعره، أو أنه يخَل بالنظم ويُمسد الترتيب، قال القاضي على بن
عبد العزيز الجرجاني: "وقوله:

"بدي تمن شاء رهن ثم يدق جرَّماً"
فحذف عمة الكلام، وأخل بالنظم، وإنما أراد: 'بدي لم شاء رهن (إن كان)"
لم يدق، فحذف (إن كان) من الكلام، فأفسد الترتيب، وأحال الكلام عن وجهه (2).

ومن أجل مثل هذا الإغراب وتلك الإحال، وذلك الإخلاذ بالنظام، صنفت
مصنفات في الكشف وما أشكل من شعر أبي تمام، ضاع - على ما أعلم - أهمها،
وهو (ذكرى حبيب) الذي ألفه أبو العلاء المعري، ولا نعرف منه إلا تقولاً ضمنها
الشريزي شرحه الذي وضعه على ديوان أبي تمام، وظهر شرح "الممزوقي" للأبيات

(1) الموارنة/19/.
(2) الوساطة/77/، وانظر: الموشح/264، والديوان/م:111،12/.
المشكلة من ديوان أبي تمام، محقاً بعناية الدكتور: عبد الله الجربوع، وهو كتاب
- كما يقول محققه - «عبارة عن أبيات اختبارًا المرزوقي من شعر أبي تمام، فهو
ينبغي من القصيدة عشرة أبيات أو أكثر أو أقل ويشرحها بأسلوب موجز، يميل فيه
أحياناً إلى التحليل وعقد المقارنات. وقد أظهر من خلال شرحه للكتاب
(المشكلات) علاقته بأسلوب أبي تمام، ومحاولة ذاتية الكثيف عن أشعاره،
معانيه، وحرصه على تجنب الروايات الممتلئة والجمع بينها واختيار المناسب منها،
كما أظهر فيه تحمسه للدفاع عن أبي تمام، والرد على خصومه ومعارضته».

والمرزوقي كتاب آخر يسمى (الانتصار من ظلمة أبي تمام)، كما أن للمبارك
ابن أحمد الأربعي شرحاً على المشكل من ديوان أبي تمام والتبتتي يسمى (النظام
المشكل)، أو (النظام في شرح المتنبي وأبي تمام) توجد منه أجزاء مخطوطة.

ولكن هذه المصنفات جميعاً - باستثناء شرح أبي العلاء - لم تكن مهتمة بكل
الظواهر اللغوية التي تسمى بها شعر الطالب، وإنما تناولت من شعره ما اكتسب فيه
النظام معاطفةً، أو جعل المعنى المراد بعيداً. أما شرح أبي العلاء - كما تظهره
النصوص المقدمة عنه - فكان مهتماً غاية الاهتمام بتلك الظواهر النحوية
والصرفية التي خالف فيها أبو تمام مذهب جمهور النحاة، أو جنح فيها لتقليد
أسلوب نادر أو مجازية استعمال ضعيف، وغالباً ما كان أبو العلاء يجد لأبي تمام
مخرجًا لاستعمالاته أو شواهد على شوارده.

والبحث في لغة أبي تمام أشبه بالغوص في بحر متلاطم الأمواج يحتاج إلى
درية ومراس وصير لتمييز الدرر من الجحارة، وفصل النبض عن النابض، وهذا
البحث محاولة - مجرد محاولة - لتشكل مع هذا البحر تحكمها أمور:

الأمر الأول: أن المقاسود بالدراسة النحوية في عوان هذا العمل النحو
بمفهومه الأشمل الذي يضم في عبادتاه البينة الصيفية وما يعترفهما من تفارات،
والعلاقات السياقية وما تفرضه من مواصلات، وهو المفهوم الذي طرحه ابن جن
(3) شرح المشكل من ديوان أبي تمام: مقدمة المحقق/23.
(4) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان/2:76.
وضاحا، منذ أكثر من عشرين قرون حين قال عن (النحو) : "هو انتهاج سُلُّه كلام العرب في تصرفه من إعراب وغمانه: كالانثتية والجمع، والتحقيق، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب ونحو ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في المصاحبة، فينطق بها وإن لم يكن منهم. وإن شد بعضهم عنها ردُّهُ إليها(5) .

الأمر الثاني: أنه ليس من مهام هذا العمل رصد الأساليب المشهورة. والتكثير مما اجتمع العرب عليه، وسلم به المتعدون على أنه الفصيح أو الألف، لأن أمثال هذه الظواهر موجودة في شعر الشعراء غير أيب تمام، بل موجودة في النثر أيضًا، ومن ثم لا يترقب القارئ الكريم أن يرى في العمل شيئًا من هذا القبيل.

الأمر الثالث: أن رصد الظواهر وتسجيل الاستعمالات سيكون مشروعاً بتصور النحاة وأهل اللغة لتبين ما وافقها من هذه الاستعمالات وما خالفها، مع محاولة جديدة لتنسيق هذه المخالفات - لغوياً - في ضوء خصوصية لغة الشعر أولاً، واهتمام بلهجات العرب ثانياً، واستذابة القراء القرآنية أخيراً.

وقد اقتضت المادة العلمية أن يقع هذا العمل في: مدخل، وفصلين، وخاتمة: "خُصص المدخل لإيضاح رأي النحاة - بإجمال - في الخصوصية التي تتمتع بها لغة الشعر، واهتمامهم بمعالجتها في إطار خاص، وإن شاء هذه المعالجة بتمييز جائزة ثم أشارت للنسخة التي اعتمدت عليها في الدرس والاستقصاء، مستطردا إلى بيان بعض ما في النشرة من تحريفات وأخطاء وبخاصة في الجانب النوعي، مثليها إلى أنها - على الرغم مما بها - أصلح نشرات الديوان للدرس وأحقها بالاهتمام.

أما الفصل الأول فيتطرق بالظواهر التي تمتزج البينية، سواء أطلقت الظاهرة بصورة من أصول الكلمة أو بصياغتها كلامًا. ويدرس الفصل الثاني الظواهر السياقية المتعلقة بالكلمة ملتزمة مع غيرها في نسق، من حيث العلامة الإعرابية.

(5) الخصائص/ 34
لا يختلف اثنان من اتخذت هذه الخصوصية يحتل الشعر) يقول سيبيرت "صرف ما لا ينصرف" يشيء اسماء وأحرف ما لا يعترف
كما عقد الأخفش (هذا باب ما يحتل الشعر ويقلل المبرد في الهمزة عند الوقوف على قبلها، كما يجوز في الرحمن بن حسان:
وكتاب أدناه وتحية
إذا هو من وجوه راحت بمسلمة البف وقال حسان بن سالم بن هديل رسول الله
و(1) الكتاب/136
(2) البروف/137
أو المطابقة، أو التضام، أو الرتبة، أو غيرها من القضايا التي يفرضها السياق
ويحكمها المسرح اللغوي الذي تأتي فيه الكلمة، وإن تمت معالجة هذه الظواهر
تحت العناوين المعروفة لأبواب النحو في كتب المتأخرين.
ثمن تأتي خانمة العمل مبرزة أهم النتائج التي أنتهت إليها، وأشهر الظواهر
التي تجد الإشارة إليها، خاصة ما ورد في شعر أبي تمام من خصائص لهجية،
سواء أكانت من لهجة قبيلته (طبيعة) أم من لهجات أخرى سرت إليها عن طريق
التأثير والتأثر.
فإن رأى القارئ في هذا العمل توقيفاً فهو من الله وحده، وإن كانت الأخرى
فحسب الباحث أنه مجهود أخطأ.
والله وحده من وراء القصد
شيمان صالح
مدخل

لا يختلف اثنان من النحاة حول خصوصية التناول في لغة الشعر، وإن اتخذت هذه الخصوصية (الضرورة الشعرية) عنوانها لها: فتحته (هذا باب ما يحمل الشعر) يقول سيبويه: "أعلَم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام مصرف ما لا ينصِّر: يشيرون بهما ينصِّرون في الأسماء: لأنها أسماء كما أنها اسماء، وحذف ما لا يُحذَّف: يشيرون بهما قد حذف واستعمل محذوفًا... إلخ (1) ".

كما عقد الأخفش الأوسط مثل هذا الباب في (كتاب العروض) تحت عنوان (هذا باب ما يحمله الشعر وما يكون في الكلام وما لا يكون في الكلام (2)).

ويقول المبرد في (المشتضب): "ولكن إذا أضطر الشاعر جاز أن يقلب الهمزة عند الوقت على حركة ما قبلها، فيخلصها على الحرف الذي منبه حركة ما قبلها، كما يجوز في الهمزة الساكنة من التخفيف إن شئت، فمن ذلك قول عبد الرحمن بن حسان:

وَكَانَ أَدْلَ مِن وَكَلْ بُقْعٍ يُقْلِبُ رَأسُهُ بِالْفَهْرِ وَاجِئٍ

إنما هو من وَجَّاهِت. وقال الفرزدق:

فَارِقُ مَنْ في رَكَاةٍ لا هَكَالُ المَرْتَغُ

وقال حسان بن ثابت:

ضَلِّتْ هُدِيَّةٌ فَرُوسُ اللَّهِ فَخَحْسَة

(1) الكثاب/1
(2) العروض/127
فهذا إنما جاز للاضطرار، كما يجوز صرف مالا ينصرف، وحذف ما لا يحذف مثله في الكلام (2).

وعقد ابن السراج في نهاية الأصول: (باب ضرورة الشاعر) قال في بدايته: ضرورة الشاعر أن يضطر الوزن إلى حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير في غير موضع، وإبدال حرف، أو تغيير إعراب عن وجهه على التآويل، أو تأثيث مذكورة على التأويل، وليس للشاعر أن يحذف ما اتقن له، ولا يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يعمل عليها، فتمها ما يحسن أن يستعمل ويقاس عليه، ومنها ما جاء كالشاذ، ولكن الشاعر إذا فعل ذلك فلا بد من أن يكون قد ضارع شيئا بشيء، ولكن التشبيه يختلف، فتمه قريب ومنه بعيد (4).

وخلاصة ما سبق - وغيره كثير - أن الشعر بطرقية أو بأخرى موضع ترخص، يباح للشاعر بمقتضى هذا الترخيص أن يخالف المألوف الشائع من أساليب العريبة وطرقها في رصف الجمل، لكن ذلك ليس على الإطلاق، دونما قيد أو حدود، وإنما الممول عليه قول ابن السراج السابق: وليس للشاعر أن يحذف ما اتقن له، ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يعمل عليها، فتمها ما يحسن أن يستعمل ويقاس عليه، ومنها ما جاء كالشاذ... إلخ.

من أجل هذه الإشارات السابقة وغيرها تخصصت مؤلفات في (الضرورة الشعرية) محاولة رصد الظواهر التي وردت في أشعار الشعراء (5)، لكن هذا الرصد - على ما يدل فيه من جهد - يجب قول سبب: وما يجوز في الشعر أكثر من أذكره لك هنا (6)، ذلك أن كل شاعر طرقيته في التناول، وأسلوبه في الصوغ، ومهنته في استعمال المفردات اللغة وترابيبها، محضاً - بوعي أو بغير

(3) الأصول / 1: 167, 168.
(4) الأصول / 4: 455.
(5) راجع (الضرورة الشعرية في النحو العربي)، فهو أول بحث - على حد علمي - أفرد الظاهرة بدراسة علمية معنوية، وفسر كثيراً من الظواهر التي وردت بأسلوب منهجي.
(6) الكتاتب / 1: 221.
وعي - بناء اللغة والأدب فيما يقدم لقرائه من نتاج، فهو من جهة محصلة هذا التراث وثمرة من ثماره، لكنه من الجهية الأخرى ابن عصره ونبيت بيئة، ولابد أن ينتج هذا التفاعل بين الموروث والمبتدع صورة قد تختلف الموروث كلية، وقد تمت إليه بصلة ما، لكنها في النهاية ليست صورة مطابقة له.

من منطلق هذه الخصوصية التي يتمتع بها كل شاعر على حدة ندلف إلى عالم أبي تمام اللغوي، واضعين في الحسبان أن الظواهر التي ندرسها من شعره ليست مقصورة - بالضرورة - عليه، فربما فشلت في شعراء عصره كالمتنبي والبختري، وربما كان مسبقا بها من شعراء أقدم منه زمنا، لكن هذا لا ينفي أنها ظاهرة من الظواهر الموجودة في شعر أبي تمام.

ولقد كانت نسخة ديوانه بشرح الخطيب التبريزي هي معتمدة في الدراسة والاستباط، لكنها مشوهرة محققة أولا، ولم باستثناء من قضائها نغمة معينة على الدرس ثانيا. بيد أن هذه النشرة - على ما يدل فيها من جهد مشكور - لم تسلم من الهمم، وبخاصة في الجانب المرومي، فلقد لفت نظرنا فيها اهتمام الخطيب التبريزي - وهو عروضي لا شك في قدرته، وكتابه (الكافي في المرومي والقوافي) محققا مشورا - بذكر بحر القصيدة وتقليب قافيةها، وألقاب القوافي - كما ذكرها الخطيب نفسه في (الكافي) - هي (7):

المتكاوس: أربعة أحرف متحركة بين ساكنين في آخر البيت.
المتراكب: ثلاثة أحرف متحركة بين ساكنين.
المتدازل: حرفان متحركان بين ساكنين.
المتواتر: حرف متحرك بين ساكنين.
المتراضف: اجتماع ساكنين في القافية.
ثمن مأهلاً احتساب
في ثالث السريع، والوصول من (إحسان)
د- في ج: 4 ص 81
قد صحسا القلب بام
لست من يلقى بوج
والمصر الأول من الأصابه:
لا كفة من بيد
1- في ج: 2 ص 135 ورد قول أبي تمام:
وقد حزرت في مديحك جهد في حِزْرِ بالندى صلة القصيدة
ولا يقيم من أود الشطر الأول إلا أن يكون: (وقد حزرت في مذجيك)، بالإضافة المصدر (فاح) إلى فاعله (يا المتكلم) وبعده الفعول (الكاف). ممضى خالد بن يزيد بن مز، يد قمر الليل شمس الضحايا
2- في ج: 4 ص 24 ورد:
مضى خالد بن يزيد بن مز، يد قمر الليل شمس الضحايا
بجر (مزيد) بالفتحة، والصواب: مزيد، بالكسرة والتحون.
3- في ج: 4 ص 25 ورد من العنفيف قوله:
وحبنا ناهيك في غير عن، وصباح مشرق بغير تصاب
والشطر الأول بصورته تلك من المديد، وصوابه: وحياه.
4- في ج: 4 ص 245 ورد قوله:
زهرات مرقدت أصعدتها العبارات
في الضرب الثاني من العروض الثانية من الرمل، وصوابها: زهرات متقنات.
٥- في ج : ٤ ص ١٨٢ ورد قوله :
صد وماسب الصرد
لم يحفظ النبي والعهدا
في ثالث السريع، والقافية متواترا، ولا يستقيم الصدر إلا بقطع همزة
والوصل من (إحسب).

٦- في ج : ٤ ص ٢٨١ أورد من رابع الخفيف قوله :
قد صحا القلب بعد ما لست من يلقي بوجـ،
للحيـن من المخـشد
والشطر الأول من البيت الثاني - بصورة تلك - من مجزوء الرمل، ولعل
صوابه :

٧- في ج : ٤ ص ٢٨٣ أورد من ثالث السريع قوله :
كونك في صلب أبي آدم
هيا الدنيا جمعها إلى الأرض،
والصدر - بصورة تلك - من الرجز، ولعل صوابه :
كونك في صلب أبي آدم

٨- في ج : ٤ ص ٤٤٢ أورد من ثاني الطويل قوله :
فباهت به الأروى شمس بهائها
ولا تستقيم الموسيقى إلا بتسكن الراء من (أرضيها) و (الأرض) في كلا
شطر البيت.

٩- في ج : ٤ ص ٥٢٢ أورد من الرجز قوله :
ثم تأتي معتذرا بجهله
ذا عني في المجيد لم يحله

١٣-
يا واحداً منفرداً بعذابه
الأبيات الغناء فلا تملها

وهذى الضبط يعني أن بعض الأضراب على (مستفعان) ومزاحماتها، وبعضها الآخر على (فاعلان)، وهذا غير جائز، وصواب ما سبق أن يكون الضبط؛ لم يُعله.

فلا تمله.

وتجرنا الرجسي الأخيرة إلى ملحوظة أخرى مهمة هي أن المحقق لا يعتد بمشتور الرجز، وبعد كل بيتين منه بيتاً، ودليلنا على ذلك الترتيب الذي اتخذه سبيلاً لعدّ الأبيات في كل قصيدة.

ففي ص 500 من الجزء الرابع ستة أبيات عدها ثلاثة.
ففي ص 501 ثمانيون وثلاثونون بيتاً عدها تسعة عشر.
ففي ص 512 ثلاثونون بيتاً عدها خمسة عشر.
ففي ص 515 ستة أبيات عدها ثلاثة.
ففي ص 530 ستة وثلاثونون بيتاً عدها ثمانية عشر.
ففي ص 535 أربعة عشر بيتاً عدها ثمانية عشر.

وقد يقول قائل - إن بالحق وإن بالباطل - : لعل ذلك منه مقصود ؛ فتأتي صفحة 518 من الجزء الرابع، وفيها محضورة من خمسة أبيات، فتراع بهدها بيتين ويتراكون مختلفاً من الترتيب، مع أن هذا البيت - وحده - كان كفيلة بإعادة الحق إلى نصابه.

ويسبيث مما سبق نشر قصائد مضبوطة القوافي بضبط غير معهد عروضياً، فضلاً عن تخلله مع ما وُسعت به القافية؛ ففي ص 57 من الجزء الرابع وردت من أول السريع، والقافية متدارف، قصيدته مطلوبة.
لا أكل الاستضاح دهرى ولو والله ما أتركه عن قلبي
ولكن أي كرهه للضاحدود

حيث ضبط الثقافية مطلقة، وهي من أول السريع، والثقافة متفرقة.
ولم أعرج على أنواع أخرى من الضابط المحافظ، بيد أنه لم يخل بالوزن، كما
في قوله في الجزء الرابع ص 245:

تعامضت الأعين عيناكا
وبرفع (أبي) و (الأعين)، وهما في الحقيقة منصوبان، فالفاعل هو المشى
المتأخر.

وكم في قوله ص 248:
ما فراق الدنيا ابالي ولكن
في فراق الدنيا فراق هواك
برفع (فراق)، وهي مفعول مقدم للفعل (ابالي)، وحقها النصب.

ويعد الفصل بين شطرى البيت المدوي دليلًا على ادعاء على وعي المحقق بهذا
التدوير، فإذا صاحت الكلمة فصنعتها بين شطرى البيت قسمت، وإلا وضعت حرف
الميم بين قوسين هلاليين دليلًا على اتصال شطرى البيت، وقد فعل المحقق هذا
في بعض المواطن، لكن الفصل لم يسلم له في مواطن أخرى.

فلى ص 302 ورد قوله في الجزء الرابع:
أي مناد إلى الندى وإلى الأذهان فلم يجاب
فشتطر البيت بعد ياء (الهجهاء)، وصوابه ما أثبتنا؛ لأنه من أول المنسرح.

وهي ص 250 ورد قوله:

**فـَرَتْ ارتداد النـَّا ؛ اسـْبـَرـَعٍـنـَ قـَدْنـًا**

فشتطر المجتبى عند ألف (ارتداد)، وصوابه ما أثبت.

وهي ص 447 ورد قوله:

**تَعْمَّرَكُ للـبـَـاـسُ غـِـيْـرُـ المـِرْـيـ ـ حـُـرِيـزَ مـُـنَّـ ـ الأـًـلَـ ـ ـ الحـَـيـْـ ـ ـ**

فشتطر البيت بنهاية كامنة (المريب) (بالنجاح)، وهو تطهير يسلم به صدرا البيت ويخيل عجزاهم : لأنهما من ثلاث المتقارب.

وهي ص 448 ورد قوله:

**فـَتـُطلـقُ مع العـنـاـية إـنـ الحـَـمـِـدَ تَــشَرَّـ فـي أكـثـرِ الأـمـوـرُ بـشــيْـر**

فشتطر أول الخفيف بعد شين (البشر)، وصوابه بعد لامه، كما أثبتنا. وهذا النمط من التشطير الخاطئ موجود في نماذج أخرى كثيرة غير ما سبق، ظلم نقد الاستئصال (8).

ويمكن لأي جدل أن يرد كثيرًا مما سبق بالإحالة على أخطاء الطباعة، وهي لا شك - من الزوايا التي أصبحت قدر كل من يجترئ على النشر.

لكن ما ساؤدكـه بعدن أخطاء في نسبة البيت إلى بحره، أو تحديد صورة منه في هذا البحر، أو وصف فاضته، مما لا يمكن الاعتراف عنه بأخطاء الطباعة.

1 - في ج 2 ص 218 قال: إن قوله:

**أَلْـحَـمَّدُ إـن الحـَـسـَـدَ ـنَكِيـّـرُ ـ ﻣــن العـمـدِـ ؛ وـالـفـخـرُ القـدـمُ ـ فـخـورٌ**

(8) راجع الأبيات 9.6.17.21.28.35.32.30.40 من القصيدة رقم 24، وهي أول قصيدة في قافية الدال من باب المدخ ح 1 ص 35 وما بعدها، كمثال فقط، مجرد مثال.

- 16 -
من ثاني الطويل والقافية متواتر ، والصواب أنه من ثالث الطويل : لأن ضربه
على وزن (مفاعل) أور (فعلون) ، وهو الضرب المعروف 
2 - في ج : 227 قال إن قوله :
هل اجتمعت أدباء عدنان كلمتها
بملتَّعحم إلا وانت امنيَّرها
من أول الطويل ، والقافية متواتر ، والصواب أنه من ثانيه : لأن ضربه على
وزن (مفاعل) المقبض .
3 - في ج : 247 قال إن قوله :
ابا سعيد تلاقت عندك النجم
فانت طول لَّنا مُّنْعًا ومستصمَّم
من أول البسيط ، والقافية متداكر ، والصواب : والقافية متراكب ، لأن بين
سكتها ثلاثة متحركات .
4 - في ج : 281 قال إن قوله :
لبن الظهراء أبا العموش خبَّرت
خبيراً يُروى صدائعه الهام
في الأول من الكامل ، والقافية متداكر ، والصواب : في الثاني من الكامل :
لأن المروع صحيحة ، والضرب مقطع ، أي على (متفاعل) ، أو في الخارطة .
5 - في ج : 162 قال إن قوله :
اططهَنات دار هواك من قلبي
وحلتني من مسرورة الحب
ابدأت فرحته لوعيَّة دينت
في الضرب الثاني من السريع ، وصوابه : في خامس الكامل ، وهو الضرب
الثاني للمروع الثانية : فالمروع حدّاء (فْعَلَّن) ، والضرب أحدَ ممضى (فَعَّلَنِ)
6 - في ج : 167 قال إن قوله :
قلقُهُ طيفي في الكره فتَجَنُبنا
وقبَلت يوماً ظله فتغضبنا

- 17 -
من كامل، وضع اسم البحر بين مخفوتين، والحق أنه من ثاني طويل،
 أي المفروض المعرض والضرب.

- 7 - في ج: 44 قال إن قوله:

اجعل لعيني في الكرّ حطة
ولا تكون لي مهملًا فلا
من ثاني السريع، والصواب أنَّه من ثالثه: لأن الضرب أصلم، أي على
(فمثلك)، أما العروض فمطنية مكشوفة، أي على (فاعلك)، وما بها من صلب في
البيت السابق إنما سبب التصريح.

- 8 - في ج: 44 قال إن قوله:

بؤس قلبي كاحيم دل صسار للسّيّقم محباً
في خامس الطويل، والصواب: في خامس الرجل، أي من الرجل المجزوء
الذي صدت عروضه وضربه، فهما على (فاعلان).

- 9 - في ج: 44 قال إن قوله:

نُشرتُ فيك رسيكانتك أطولًا
وأظهرت لوحتي ما كنت أخفه
في أول البسيط، والصواب: في ثانية: لأن عروضه مخبولة وضربه مقطع
أي على (فمثلك)، وما ظهر في العروض من قطع فيسبب التصريح.

- 10 - في ج: 44 قال إن قوله:

لم كنتُ غنيًّا امس وهمٌ معاني
ومداني تجري على حِمْليّ
من أول الكامل، والصواب: من ثانية.

- 11 - في ج: 44 قال إن قوله:

إذا حجبت مفقوِّي مبّورٌ
مؤفّر الحظ، منك الذئب مغضور
في أول البسيط، والصواب: من ثانية.
12 - في ج: 41 ص: 460 قال إن قوله:

هذا كتاب فثني له همزة
سافت إلـى رجاء همزة
من ثاني الكامل، والصواب أنـه من رابعه، الفمروض حذاء، أي (فُعُونَ)،
وضربها مثلها.

13 - في ج: 41 ص: 462 قال إن قوله:

شق الربيع مضانق الحجاب
وبدا بوشى شمسان قشنب
من خمس الكامل، والقافية متراكب، والصواب أنـه - مثل سابقه - من رابع الكامل.

14 - في ج: 41 ص: 286 ذكر في قافية الهاء قوله:

لهـا وأعـارني ولـها
وابصـرـر ذـلتـي فـضـّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّــّـ&
١٥ - في ج: ٤٣٨ ذكر تحت عنوان (قافية البياء) قوله:

قد أقام على بغداد ناعميها
فليكها لخراب الدهر باكيها
وفي ص ٤٣٩ ذكر تحت العنوان نفسه قوله:

لا ترك لأبن الأعمش الكشخان من
خص الإجارة والبـُـغاء دـُـنـِـيم
فظنت ذلك تحريفا طباعيا، وأن المقصود (قافية البياء) خاصة أنها وردت
بعد (قافية النون)، لكن وجدته في الفهرس ص ١٨٢ يؤكد الخطأ الذي وقع فيه
الناسخ تسرعا، ويعدهما من قافية البياء.

لكن كل هذه الملحوظات لا تقلل من قيمة الجهود المبذول في تحقيق الديوان
ونشره مما يجعل النشرة أحق النشرات باختيارها متكا لدراسة لغوية لشعر أبي تمام
وهو ما نستعين الله عليه، واجين منه السداد في القول، والإصابة في الرأي، إنه
نعم المعني.

ظَّرَف
الفصل الأول

ظواهير البنية
تتعلق الظواهر التي تتناول الظاهرة متعلقة بصوت من أصل المفروض أن يتناول الاسم الأول في إطار (علم الصرف). لكننا مع أن صيغة الكلمة ليست سوية المطاف - معالجة بنيوية لمجلة من قضايا الصرف متكن على نظر - فصل تفصفي، ولذا منه.

لكننا - فيما لمقدمائنا بالقضايا التي تتناول الصوت الإجمال.
تتعلق الظواهر التي تتناول في هذا الفصل ببنية الكلمة، سواء أكانت الظاهرة متعلقة بصوت من أصوات هذه الكلمة، أم بصيغتها على الإجمال، والمفروض أن تتناول القسم الأول في إطار (علم الأصوات)، ويتناول القسم الثاني في إطار (علم الصرف)، لكنه مقتطعون تمام الاقتباع بأنه لا صرف بالأصوات، وأن صيغة الكلمة ليست سوى أصوات التأمات في نسق الصرف، في نهاية المطاف، معالجة بنموذجية لمجموعة من الأصوات ضمها صيغة من الصيغ، وكثير من قضايا الصرف من كونه على ظواهر صوتية، فالفصل بين العلمنيين من وجهة نظرية، فصل تعسفي، ولذا ستتداخل القضايا في هذا الفصل تداخلاً لا مهرب منه.

لكن - تبنا لمقتضيات المعالجة، خصوصا للظواهر المدروسة - سنبدأ بالقضايا التي تتناول الصوت المفرد، يلي ذلك الحديث عما يتعلق الصيغ على الإجمال.
الجمع بين همزمتين

لست أعني بهذا العنوان مطلق الجمع، كما في قول أبي تمام:

(1) من كان أكنكُ حذاء في كتابهم

(2) هل أنت مسألك الماضي أم الأهداء

(3) حيث جمع بين همزة الاستفهام وهمزة (أنت)، فهو أمًّر، ورد كثراً في أشعار الشعراء من قبله ومن بعده، وقد وردت في مثل هذا النوع من الجمع بين همزمتين روایات متعددة: فضرب العرب يفصل بين همزمتين بال ألف المد، كما في قوله:

(4) ويعتبرهم في أحد أوجهه: "أَتْنَظَرُوهُمْ?"

(5) ويعتبرهم في ظاهره الثانية بين بينه تخفيفاً ولا يدخل ألفاً بينهما، ويعتبرهم يدخلهم مراعاةً للأصل، وبعضهم يخفيفها ولا يدخل ألفاً، لأن همزة الأولى عارية، قال ذو الرمة:

(6) أن توسعت من خرقة منزلة

(7) ماء الصباب من عينيك مسجوم؟

(8) وقال:

(9) أيا طيبة الوعساء بين جلاجل

(10) وبين الفنادق أنت تأمر أم سالم؟

(11) وقال آخر:

(12) حزرَكُ إذا ما القوام أبَدًا وكما

(13) تفكَّر أليهاً يغُدُون أم قُدر؟

(14) ففصل بالألف بين كل واحد منهم، استتقالاً لجمع همزمتين. وقال آخر في الجمع بينهما دون فصل:

(15) سمعناً بالأرياح الملقبة؟

(16) (1) ديوانه بشرح التبيزوري/ 2: 47.

(17) سورة البقرة: آية 67، وانظر: الإخوان/ 128.
ولغة الفصل أكثر(2).

وليس وزن الشعر هو الذي اضطرهم إلى إدخال الألف بين الهمزتين. ففي قول ذي الرمة الأول (أل آن تَوَسُ) يساوي في المعانى المعروضي: مستقنع لأن البيت من بحر البيضط. ولو حذف الألف لكان (آن تَوَسُ) على وزن مُقَبَّلة، فتكون التقيلة مخفوبة، وهو زحاف جائز في بحر البيضت(4).

وقوله الثاني: بزيادة ألف يكون قوله (نَا آن) مفاعيلان، جزءا سالما.

ويجوز أن تُخفق الهمزتان بلا زيادة ألف، فيقول قوله (نَا آن) جزءا مقبوضاً، وأورد الشرح والزمخشري في (المفصل) تبعا لسيبيوبي، بزيادة الألف لأنها معها يعتض الصوت ويكون جزءاً سالماً، وهو أحسن، وحمله على الأصل، لأن الزحاف فرقُ ورماعاً الأصل أول(5).

وإذنا أعني الجمع بين الهمزتين حين تدخل همزة الاستفهام على المقترن ب(بال): لأن ألف الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل سقطت ألف الوصل، نحو قوله تعالى: أَتَخْطَمَ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فلَن يُخْفِفُ اللَّهُ عَهْدَهُ إِن تَوَلَّوْا عَلَى اللَّهِ أَلَيْنَ (6)، وقوله تعالى: أَصَفَّيْنَ آيَةً عَلَى الْبَيْنِ (7); لأن الفنية قد حصلت بهزا الاستفهام عن همزة الوصل، ولم يوجد حذفها إلى ليس: لأن ألف الاستفهام مفتوحة وأنف الوصل مكسورة. فلما الألف التي مع الفاء فإنها لا تسقط، لم تلبس الاستفهام بالخبر، لأنهما متساويان، بل تبدلها ألفا نحو قوله في الذكرى: حَمْمٌ أَمِ الدُّنْيَا (8)، و(اللَّهُ خَيْرًا مَا يُشْكَرُونَ (9)، فلو حذفت لوقع ليس، ولا يُعْلَم: هِل

(2) مصطفى المباني/119، وانظر: رس صناعة الإعراب/27، 73.
(3) اقترح: نهاية الراغب في شرح عروس ابن الحاجب/176، 177.
(5) وشرح المعقل/19، 119، 120، ونهاية الراغب/173.
(6) سورة البقرة: آية 80، ونصها: أَتَخْطَمَ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فلَن يُخْفِفُ اللَّهُ عَهْدَهُ إِن تَوَلَّوْا عَلَى اللَّهِ أَلَيْنَ.
(7) سورة المصابات: آية 153.
(8) سورة الأنعام: آية 143.
(9) سورة النمل: آية 59.
وكتبت كل واحدة منها من كلمة، إلا أن تلقيت همزتان فتحقتا(12):

وأرى التحقق من هذا البيت الوزن كما سبق أن بنيا - مما يستند
والعناية بدوره، والاهتمام به، بفتح اسم التخفيف المُشْعَر باللثينة، والمؤدب
البيت، ولا يصح بدرجة الاهتمام
الأصل في الثلاثة هو الإسلام، بدأ
يومًا بأخذ الإسلامين، زينت
يومًا يجيء إذا قام الحساب، و
هي الاستفهامية أم التي مع لام التعريف؟ فذلك ثبتت ونشهد بدلًا (أحمرا)
لبيتها، قال الشاعر:

أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا بِتَّغْفِيْهِ
ام الشَّرْكِ الَّذِي لَا يَأْتِيُ اللَّهُ
(11)

ونقد قال أبوتمام في قصيدته تصح بها: أبا سعيد محمد بن يوسف الطالب:

فَنَفْعُ اللَّهِ نَذْرِيِّ أَلْلَهَ إِسْلَامًا يُشْكَرُهَا
من وقعة؟ ام بنو العباس؟ ام أَدْ؟؟

وقد علق السبيسي على هذا البيت يقوله: أدخل همة الاستفهام على الف
الوصول التي مع لام التعريف، وإذا فعلوا ذلك مدة تقوم مقام الحرف؛ ليفرقوا
بين الاستفهام والخبر، فإن خلت المدة صار جمعا بين ساكنين في حشو البيت،
وهذا عند البصريين غير جائز، وقد حكى قطع همة الوصول في مثل هذا
الموضع، وهو قليل. وأحسن من ذلك أن نجعل بين بين: لا مدة ساكنة، ولا همة
مخففة(11).

وهمزة بين بين تؤول- في نهاية الأمر - إلى المحققة؛ لأنه ينير هذا الفهم
يكون الوزن محتلًا، لأن ميرائه: ثلاثة تن د - مستفعلن ، ر ي آلل = حافل على
(ال) المعرفة هي المقابل للام (فاعل) ، ولا يستقيم حذفها في موسيقى بحر
البسيط.

وقدما قال السبيسي - في معرض حديثه عن اجتماع الهمزتين على إطلاقه-
والمخففة فيما ذكرنا بمنزلتها محقة في الزننة، يدل على ذلك قول الأعشى:

لا رَأَى رَجُلًا اعْتَشَى أَضْرَى... رَبًى المَنْعِ وَدَهْرُ مَمْتَبٍّ حَبِيلُ
فلول تكن بوزنها محقة لأنكسر البيت(12).

وكل ذلك محاولة لمتكيِل ما ورد مما هو من قبيل تحقيق الهمزتين إذا التقتا
وكانت كل واحدة منها من كلمة، إذ سبق سيبويه بقوله: "فلبس من كلام العرب أن تلتقي همزاتك فتحقتاً".

وأرى التحقق في هذا البيت من شعر أبي تمام - إلى جوار كونه مقتضى الوزن كما سبق أن بينا - مما يستدعيه المعنى: فالتركيز على الابتداء بالإسلام والعناية بدوره والإهتمام به، يقتضي هذا التحقق للهمرة، وليس الأمر كذلك في التخفيف السريع بالليونة، والمؤدي إلى التمطّى والتثاؤب، وهو ما ترفضه مناسبة البيت، ولا يوجي بدرجة الإهتمام بتقديم الإسلام على بني العباس وأذى معا، والأصل في الثلاثة هو الإسلام، بدليل قوله في البيتين الثانيين:

"يوماً بآخذ الإسلام زينتُه، يوماً وجيء إذا قام الحساب ولم يدعمه بذكر، ودفعله بآخذ، وطمعه في بيته، واكتسب فخراً به الأبد".

(12) السابق/0549: 77
قطع همة الوصل

سميت همة الوصل كذلك؛ لأنها تثبت في بداية الكلام وتستقطب في درجه،
إلا أن تقطع كلامك وتستأنف، كما قالت الشعراء في الأنساف؛ لأنها موضع
هاء، فإنها ابتدأوا بعد قطع، قال الشاعر:
ولا بفادرة في الشتاء وليدنا
الأندلسية بغير جمال
وقال لبيد:
أو مظلمه جعله على الواحة
المنطق المزبور والمختوم،
وعني ما سبق أن هناك تسامحا ما في قطع همة الوصل في أول عجز
البيت، فالعرب قد تسكن على أنساق الأبيات، وتبتعد بالنصف الثاني، فكان
الهمزة وقفت أولاً.

وقد ورد مثل هذا النوع من الاستعمال في قول أبي تمام:

1 - ملقب الرجاء وملقب الرجل في نثر
2 - يا عمرو قل للقمر الطالع
3 - هيهات غاكل أن تنازل مآثري

لكن قطع الهمزة ورد في الحشو، كما في قول قيس بن الخطيب:

إذا جاوز.endswith الأثنين سُرعان
وشأ وتشاء الوشأ فهمين

(1) الأصول/3:447، وانظر: الأصول/3:445، 446، 447
(2) شرح النصوص/3:438، وانظر: البحوث/3:439
(3) ديوانه/3:466، 476، 486، 286، 286

- 28 -
وقول جميل:
لا أرى إلا من يحسن شروحاً،
على حداثة الدهر مني ومن جمل.
وقول الراجح:
يا نفس صبيّاً كله حي لا ق.
وكل إشتين إلى افتتاح الرافق.
وهي النوع من قطع الهمزة محكوم عليه بالقافية تارة(١)، وبالقراءة تارة(٢).
وهي نوع ثالث(٣)، وبقصره على ضرورة الشعر تارة أخرى(٤).
ومن مثل هذا النوع قال الزمخشري في (المفصل): "واتبعت شمع من هذه الهمزات في الدرج خروج
عن كلام العرب ولحن فاحش، فلا تنقل: الإسم، والإطلاق، والإقسام،
والاستغفار، ومن أنيك؟ وعند إسمك. وقوله:
* إذا جاور الإشتين سر ... *
من ضروبات الشعر(٥).
وأما ما كان الأمر حول قطع همزة الوصل في حشو الكلام فقد حدث ذلك
في شعر أبي تمام ست مرات: المرارة الأولى في قوله(٦):
فَّتَحَ اللَّهُ الْلَّوۡاءَ لَكَ الْخَلَى.
وبداية نقول: إنه كان بإمكان أبي تمام أن يقطع همزة الوصل في هذا البيت.
وزن الحفيف يسمح بهذا الزحاف، ويصبح الوزن: فَقَ يَمَام فَهَمَّات المشكولة(٧).

(١) شرح شواهد الشافية/١٨٣.
(٢) الأصول/٢٤٧.
(٣) درة الغواص/١٨٩.
(٤) التسهيل/٣٢٦، ووصف المباني/١٣٢، والأشكالي/٢٧٣، وشرح التصريح/٢٣٧.
(٥) شرح المفصل/١٣٢، (٦) تشكيل المشكولة.
(٧) التشكيل: اجتماع الحذف والكسر، والخبط: حذف الثاني الساكن، والكسر: حذف السابع الساكن.
لا يثنيّ فقطّ هو مستفعٌ للسالمة، وشكل فاعلاتن لسلامة الجزء الذي يسبقها من الكف، والجزء الذي يليها من الحرف، أمر جائز على ما تتقرر كتب العروض في نظام المعاقبة، ويسمي الجزء حينئذٍ (طَرْفِينَ).

ومعنى هذا أن أيما تمام ليس مضطراً لقطع همزة الوصل في هذا الموضوع، فلا بد أن يكون للقطع مفعّل آخر سوى الاضطراب الذي يشتر إليه النحاة، وأظن الرضبة في التركيز على هذا اليوم في حدد ذاته لأنه اليوم الذي فتح الله على الممددّ فيه هي التي أدى إلى قطع الهمزة بما يستدعية ذلك من تركيز صوتي، يتواص مع التركيز المعنوي على يوم الانصار.

والمرة الثانية وردت في قوله: {\textit{صَدّ وَمَا إِخْتَطِبَ السَّنَاء}}.

وفي هذا الموضوع يعتبر قطع الهمزة مطلباً موسيقياً، فالبيت من ظر السريع، وقطع صدره صدّ ومستهلّ له إخْتَطِبَ السَّنَاء، صدّ ومستهلّ له إخْتَطِبَ السَّنَاء، ولو وصلت الهمزة لكان تقطع الصدر، صدّ ومستهلّ له إخْتَطِبَ السَّنَاء، صدّ ومستهلّ له إخْتَطِبَ السَّنَاء، وليس هذا من وزن السريع بحال.

والمرة الثالثة وردت في قوله: {\textit{وَإِنْ - لَا كَانَ مِن}}.

وإذاً لم يكن من هؤلاء خلاص، ويجسّم - لَا يُنْتِقَضُ ولا يُنْتِقَضُ ويجسّم - لَا يُنْتِقَضُ ولا يُنْتِقَضُ، وليس هناك اضطراب يجعله على قطع الهمزة في هذا الموضوع، فقل قال: {\textit{وَإِنْ - لَا كَانَ مِن}}.

ويعود - ولا يُنْتِقَضُ، إن لكان وزن العجز: ففعلان مُفاهِم فاعلاتن، ويكون مستفع للسالمة فاعلاتن من الحرف، فهو إذن لصلاة فاعلاتن من الكف، وكُفّ للسالمة فاعلاتن من الحرف، فهو إذن

{\textit{11(14) راجع: شفاء الخليل في علم الخليل، 81.}}
{\textit{12(15) ديوانات/ 4: 377.}}
{\textit{13(16) ديوانات/ 4: 374.}}
{\textit{14(17) ديوانات/ 4: 322.}}
{\textit{15(18) ديوانات/ 4: 319.}}
لا يمكنني قراءة النص العربي من الصورة. إذا كنت بحاجة إلى مساعدة في شيء آخر، فعلامي ذلك في الرد.

إذا كنت بحاجة إلى مساعدة في شيء آخر، فعلامي ذلك في الرد.
بطرق ذلك، وهذه اللفظة نادرة: لأنهم قالوا في المذكر: هذا يمْرُو، ورأيت امرئاً، ومررت بأمرئ، فغيروا ما قبل الهمزة، فلما جاءوا بهاء التأنيث ألقوا فتحة الراة التي جرت عادتها أن تتبع الهمزة: لأن ما قبل هذه التأنيث لا يكون إلا مفتوحًا، وقد حكي الفراء أنهم يقولون: هذا امرئ، فينتحون الراة على كل حال. فإذا حمل الأمر على ذلك جاز أن تخفف الهمزة على لفظ من فتح فيقال: هذا أمرًا: لأن الوقت يسكن الحرف، فإذا سكت الهمزة قبلها فتحة جعلت النفا، كما قالوا: هذا خطاً، ولأجل هذا التخفيف اجتروا على قولهم: (كلال الله) فيغفر همز، فكان قول الطائي (أمرات) يجعل على أنها ابي (إمزها). ثم خفف المذكر والمؤنث الجاري عليه، وقطع اللف الوصل في (إمراة)، وذلك قبل، إلا أنه قد جاء، في مثل قول الأنصاري:

إذا جاؤوا الاثنين سعر فكان بنشر وتكثير الوشاة قمين (19).

ولم تكن هناك حاجة لهذا الربط الذي يربط به أبو الملاء بين امرئ وأمرئ، فهمزة أمرا - بعيدا عن مذكرها - مفتوحة مفتوحة ما قبلها، ومثل هذا النوع من الهمزات ورد تخفيفه بالله، بل زيد على التلق معاملة اللف، بعد ذلك معاملة حرف النفا بما يقتضيه ذلك من حذفه للجزم أو ليفره من المؤثرات، ففي قول:

رهب بن أبي سلمة:

لدى أمراء شاشي السلاح مقدر، فيشترى، ويشترى، قال: يا سلمي الذي تبَّب (21)。


وفي قول الفرزدق:

فأرئي فزارة لا هناك المرئي.*

(19) السابق: 4: 327. (20) شرح القصائد: 341.
يريد : هذَّاك، قاَبِدَ اللَّهُ الَّذِي نَقْلُتُ أَلْفًا مُجَارَةً لِهذَا السِّلَوكُ اللَّغوي الَّذِي رَبِطَ النَّحَا:

(21) هَمْزَةُ (مَرَأَةً) إِذْ قَلَّتُ أَلْفًا مُجَارَةً لِهذَا السِّلَوكُ اللَّغوي الَّذِي رَبِطَ النَّحَا، بلَغَةُ السِّلَوكُ فَوَسْمُهُ بِمَصْلَحَ الَّذِي نَقْلُتُ أَلْفًا مُجَارَةً، وَلِمَاسِ حَلَامٌ عَلَى لَغَةٍ فِي مَذْكُورَةِ.

وَمَا يَتَصَلِّ بِمِثْلِهِ الَّذِي نَقْلُتُ أَلْفًا مُجَارَةً الَّذِي نَقْلُتُ أَلْفًا مُجَارَةً، عَلِينَةُ الَّذِي نَقْلُتُ أَلْفًا مُجَارَةً، هَمْزَةُ الَّذِي نَقْلُتُ أَلْفًا مُجَارَةً، وَفَصَّاَبُ (مَرَأَةً)، وَقَدْ وَرَدَهُ هذَا الاستُعِمَالُ مَرَأَةً فِي قَوَلِ أَبِي تَعَمَّارُ (22).

(22) كَمْ قَدْ ذَهَبَ لِلَّذِي نَقْلُتُ أَلْفًا مُجَارَةً فِي قَوَلِ أَبِي تَعَمَّارُ، وَفَصَّاَبُ إِلَى الأَبِيّ تَعَمَّارٍ. فِي قَوَلِ أَبِي تَعَمَّارُ (23).

وَهُذَا الَّذِي نَقْلُتُ أَلْفًا مُجَارَةً فِي قَوَلِ أَبِي تَعَمَّارُ (23)، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ الَّذِي نَقْلُتُ أَلْفًا مُجَارَةً فِي قَوَلِ أَبِي تَعَمَّارُ (23)، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ الَّذِي نَقْلُتُ أَلْفًا مُجَارَةً فِي قَوَلِ أَبِي تَعَمَّارُ (23)، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ الَّذِي نَقْلُتُ أَلْفًا مُجَارَةً فِي قَوَلِ أَبِي تَعَمَّارُ (23).

وَلَيْسَ الَّذِي نَقْلُتُ أَلْفًا مُجَارَةً فِي قَوَلِ أَبِي تَعَمَّارُ (23)، وَلَيْسَ الَّذِي نَقْلُتُ أَلْفًا مُجَارَةً فِي قَوَلِ أَبِي تَعَمَّارُ (23).

وَقَدْ وَرَدَهُ هذَا الَّذِي نَقْلُتُ أَلْفًا مُجَارَةً فِي قَوَلِ أَبِي تَعَمَّارُ (23).

وَقَدْ وَرَدَهُ هذَا الَّذِي نَقْلُتُ أَلْفًا مُجَارَةً فِي قَوَلِ أَبِي تَعَمَّارُ (23).

يا سَمَّى الَّذِي تَبْعَلُ بَعْضُهُ، يَثْبَتُ مَخْلُصًةً فِي قَلْبِهِ.

وَقَالُ (24) :

(21) انْظُرُ : مَوْارِدُ البَيْنَانِ / 352، وَدوَانَ الْفُرْزَدِ / 352.
(22) دُوَائِنَةً / 96.
(23) انْظُرُ : بِحْرِ الْعَوْامِ / 127، ومَدَّةٌ (مَرَأَةً) فِي الْصَّحَابَةِ، وَالْعَوْامَةِ، وَالْأَشْعُوْانِ / 87.
(24) الْكُتَّابِ / 545.
(25) دُوَائِنَةً / 180.
(26) الدُوَائِنَةِ / 2611.
مطل الحركة القصيرة

يجوز في اللغة أن تطول الحركة القصيرة، وأغلب ما يحدث ذلك في جموع التكسير، فإذا احتاج شاعر إلى زيادة حرف المد في هذا الضرب من الجمع جاز له: للزوم الكسرة ذلك الموضع، وإنما الكسرة من اليا، قال الشاعر:

تنفي بداها الحصي في كل هاجرة  نفي الدرامج في نقد الصياريف (1)
ويرى سييبيه أنهم، ربما مدوأ مثل مساجد ومنابر، فيقولون: مساجد ومنابر، شبهاء بما جمع على غير واحد في الكلام (2)

وقد مطل الحركة أبو تمام في ثلاثة مواضع من شعره: أولها قوله (3):

حطمت إلى أرض الجدیدي أرحلى بمهرة تنبا في السير أو تخدي

حيث مطل الفتحة في (تَبِينٌ) لتتولد عنها الفتحة الطويلة أو الألف التي تمثل في الميزان العروضي ساكنًا هو المقابل لنون (مفاعيلن)، فإذا أدركنا أن حذف هذه النون في بحر الطويل جائز وهو زحاف يسمى (الكفت)، وهو مشروط بدعم حدوث القبض في الفعلية نفسها، أي حذف خامسها الساكن، وهي الظاهرة المعروفة عروضيا باسم (المعاقدة (1)) أو الفصوص بالاضطراز في مطل هذه الحركة، إذ كان بإمكان أبي تمام أن يقول (تَبِينٌ) مستعملًا زحافاً مسؤولاً، وغير خارج على مقتضى النظام العروضي، ومن ثم فلا بد أن هناك غزرا مايمنيا استعمل الشاعر

(1) المقتضب/ 2 : 256، وانظر: الكامل/ 1 : 327.
(2) الكامل/ 1 : 28.
(3) ديوان/ 1 : 119.
(4) راجع: نهاية الراحب/ 137.
هذا الكلام إذا لم نأخذ في الحساب ما ورد في بعض المصادر من قوله:


وفي (الصحاح): "قلل الأصم أعمى: يقال قد اتباع علينا فلائنان بالكلام: أي اتبعنا. وفي المثال: (عُبرة لتبوع) أي: ساكت لينبوع ومنْ طرف لينبوع" (9).

وفي (العابر): "قلل أحمد بن عبيد: ينبع: ينشُب: من باع يبوع. إذا جرى جرياً ليناً وثبث وثَبَّته" (10).

1 (5) سر صناعة الأدب/ 219
2 (1) ديوان/ 123
3 (7) المختصر/ 1528
4 (8) حزنة الأدب/ 123
5 (8) الصحاح: (تيش) 3/ 1287
6 (10) اللسان (بوس) 9/ 270.

37
وخلاصة ما سبق أن (ينباع) إما أن تكون صيغة قد مُطلّت فيها الحركة، وهو مطلّ لَه ما يسوغ من سوابق الشراع ومقتضيات المعنى، وإما أن تكون صيغة اصلية على وزن ينفع، وبهذا لا يكون فيها مطل لَلركة.

الموضوع الثاني الذي ورد فيه مطل الحركة هو قوله:

استتبث الغلْب من لوعاته شجرًا
من الهموم فاجتنبه الوساويسا
حيث استعمل (الوسيس) بدلاً من (الوسيس)، وهو الاستعمال الأكثر وروداً في العرب، وقد ضَرَّ النزاعي هذا الاستعمال بتفصيلين: أحدهما: أن يكون جمياً للوسوس وتزويج اليد للحاجة، كما زيدت في التوابع والتوابع، والآخر:

أن يكون جمع ووسواس، فإذا كانت كذلك فليس في البيت ضرورة

وقد ورد في (الأصول) لأبي السراج: إنما نظر إلى هذه البيات التي تقع في هذا المكان في الجمع فإذا هي تقع لللَّه: إما أن تكون كانتا في الواحد فرجعت في الجمع نحو: مصباح ومصابيح، وقيد، وقيد، وقيد، وجميل، وجميل، وجميل، وإما وقعت لثبي، حذفته من الاسم فجعلتها عوضاً، وذلك قولك في منطلق: مطلق، حذف النون لزيادتها، وإن شئت قلت: مطلق، فجعلت بالباء عوضاً، وذلك أن الكسرة تلزم في هذا الموضوع، فوضعت العوض من جنس الحركة اللازمة، فلما اضطر أدخل هذه البيا ثابعة للحركة، وإن لم يكن لللَّه، وجعل الصورة منعزلة ما عوض للكسرة منه، وقد كان يستعمل هذا في الكلام تشبيعاً للكسرة في غير موضوع العوض، ولا الضرورة، وذلك قولك: دانق ثم تقول: دانق، وتقول في جمع خاتم.

خواتيم

ويهم من كل ما سبق في نص أبي السراج أن مثل هذه البيا تقع - حين تقع - لَله، وهو ما يطبق على (وسيس) في بيت أبي تمام لأنهما إن كانت - كما زعم البَرْزَي - جمع (وسيس)، فهي مقلوبة الألف لتوقيعها بعد كسرة، كما في جمع

(11) ديوان أبي تمام/ 9: 255
(12) الأصول/ 9: 511

٣٧
من أجل ما سبق من علاج الشاعر في مساحات، وإن كانت جمعة (وسوسة) فزيادة الياء مقتضي الوزن. فالبيت من ثانى البسيط والبضائع، لابد لضريبه أن يكون على وزن (فُقَّرُ)، وبناء (الوسايسا) هما الساكنان الثاني في تفعيلة الضرب، فله حذف الشي، لكان الضرب على (فَعَّل)، ولم ما لم يقت بعوضين في بحري البسيط التام وقد قال ابن جنؤ في مثل هذه القضية: "ولهذا إذا احتاج الكاتب إلى إقامة الوزن مطل الحركة وانشأ عنها خلفا من جنها".

وعلل الحاجة الواضحة لمطل الحركة لإقامة الوزن تتضح بصورة أكثر جلاء في الموضوع الثالث مما وردت فيه الحركة مطولة في شعر أبي تمام حين قال: "يقول فيسمع، ويسمى فيسنع ويصرب في ذات الأذن في يوجد..." هناك البيت من بحر الطويل وتشاب (فِيَسَمَعُ) و (فِيَسَنَعُ) - في التشطيب العروضي - مفاعل، وهو أمر غير جانب في الأولى بحكم (المعاقبة)، وفي الثانية لمعد ووحد السماع بذلك قال محمد بن على العليا في (سفرة الغليل في علم الخليل): "فهذا الطويل فقين المعاقبة في موضوعين: الأول، في باء (مفاعل) الجزء الثاني من البيت ونونه "والثاني: في باء (مفاعل) الجزء السادس من البيت ونونه: في باء (مفاعل) سلاس متجاوران، فلك أن تستعملهما في البيت سالمين على أصلهما، ولك أن تتحذف ثانى السبب الأول خاصة وهو الباء من (يَبِين)، فيبقى الجزء (مفاعل) مقبول، ولك أن تحذف ثانى السبب الثاني خاصة وهو النون من (بِين)، فيبقى الجزء (مفاعل) مكشوفا، ولا يجوز أن تجمع بين النون والالف فينصب الجزء (مفاعل) لما يؤدي إلى انتساب أربع متحركات في البيت، وذلك مستثنى، وأما (مفاعل) الجزء الرابع من البيت، و (مفاعل) الجزء الثامن منه، فلم يسمع الزحف إلا في سببه الأول فقط، والكلام إنما هو على أحكام النزحات المسموع في السببين المتجاورين".

(11) الصبحان (17)
(12) الخصائص/ 2315: 2
(13) ديوان/ 2: 226
(14) شفاء الغليل/ 27: 88
من أجل ما سبق من عدم جواز (مفعولٍ) عروضياً في الجزئين الثاني والرابع
من بحرٍ (الطويل) لابد أن تُمثِّل حركة العين في بيت أبي تمام ليتلود عنها وأوَّل فتكون التنفيلتان مقبوضتان، وقد ورد الإشباع في الحشو لإيقامة الوزن في الشعر العربي، فقد روى ابن جني عن قطرب:
وَمَسْكَتْ بَيْنَ يَدَيْكَ وَخَالِكَ   وَعَضُّ بِذِي العَمْارِ بِالسُّكَرِ الرَّطْبِ
أشبع فتحة الكاف فحدثت بعدها ألف16، كما أنشد الجوهر: قول
الشاعر:
أَيْهَا العَائِدُ الْمَسْأَلُ نُعْنَا وَبُحْذَاكَ لَوْ تُزْرِى أَكْفَانَا
فإنما أشبع كسرة الدال ليستقيمه له البيت فصرياء17،
فأبو تمام- يلاشك- كان يَتّبع العين وأوَّل ليستقيمه له الوزن، وليس هناك
مؤنٍ سرعة آخر: إن إقامة الوزن يمكن أن يسوع به ما فعله، لكن ذاك لا ينبغي أن يكون
التركيز على ثلاثة الأفعال: فيَسْمَعُ - فيَسْرَعَ - فيُبْعَجَ هو المحصلة المعنوية لهذا
المطل الصوتي، مما يعني رغبة الشاعر في التصدح بسماعه وإسراعه وإيجاعه,
وهو مطلب من مطالب التعبير يبرزه المطل الصوتي، إلى جوار حسن التقسيم.

———
16 (12) سر صناعة الأعراب/ 719. 720.
17 (13) الصحاح: (وداد) / 249. 250.
تقرير الحركة الطويلة

الأصل في هذه القضية قول سيبوبي تحت عنوان (هذا باب ما يعتنى الشعر) : "اعلم أنه يجوز في الشعر الماه يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف من الأسماء إلا أنها أسماء كما أنها أسماء، وإن حذف مالا يحذف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل مخزونه ".

وهن أحرف المد واللين التي هي في الحقيقة نتيجة مطل الحركات القصيرة:
قال ابن جني: "وقد ذكرها أيضًا استنفاجًا كما تحدث الحركة لذلك، وذلك قوله: فالاحتلت أخراهم طريق الأعظم كما قال نجم قد خَذَوَ مَنْتَابِ.
بيرد: أولاً هم، ومثلي ذكره. وقال رؤية:
وصانين العجاج فيما وصلى
بيرد: فيما وصانو، وقال الله عز اسمه: "وَاللَّهُ إِذَّ يُسِرُّ (2) "، وقد تقدم نحو هذـ (2) ．

ويحمل أن ابن جني في طيات ما هو أكثر مما في نص سيبوبي: فقد تناول
إمام النحاة الحذف تحت عنوان (هذا باب ما يعتنى الشعر) في حين عالج ابن جني الظاهرة على العموم مستشهدًا لها إلى جواز الشعر بالنص القرآني مما يعني أنها ظاهرة ليست مقصورة على لغة الشعر، وإنما تباح في الشعر والنشر على حد سواء .

(1) الكتب : 316
(2) سورة الفجر : آية 1
(3) الخصائص / 2 : 316
فقد قَصَر الطائفي الحركات الطويلة في ثمانٍ كلمات جاءت كلها جموع.

تكسر، أولها في قوله (٤):

جري لها الفساق بِرَحاً يومَ انقرة
إِذ غُدِرَتُ وحشة الساحات والرحب
فجمع الرحب على رحب. وقد نقل التبريزي عن أبي العلاء قوله: «والأصل
أن يقال: رحب بالألف، فسجفنت لأنها حرف لين، كما قالوا: ثلث في جمع ثلة.
والأصل، ثلثاء (٦)».

ولا أرى في هذا الجمع خروجاً يقتضى التخريج. فقد ورد في (الصحاح):
ورحب الساجد، بالتحريك: ساحته، والجمع: رحب ورحبات ورحبات (١) ». كما
ورد في (الساجد) عن ابن الإعرابي: «الرحبة»: ما أُسْمِع من الأرض، وجمعها:
رحب، مثل: قرية وقدرى (٢). وبما ورد في هذين المصدرين يكون استعمال أبي
ثمام للجمع على أصل استعماله، وكأنه مضبط الرحب بفتح الراء، أو الرحب
بضمها، وليس بالكسر كما ورد على أنها مقصورة عن الرحب.

والخليج الثاني: (مصباح) في قوله (٨):

والخليجين وفِي جمع الجيل من مصابحها
والخليج الثالث والرابع ورداً في قوله (٨):

بِهِائَامٍ يُصَنِّعين يدريًين إن لحَجت
مغافق الدهر كأنه من مفاتحها
حيث قصر الحركة في (مغافق) جمع مغافق، و (مفاتيح) جمع مفتاح.

والخليج الخامس: (الخليج) في قوله (١٠):

(١) ديوانه/ ٠.٥٥ : ١.٥٨
(٢) السابق/ ٠.٥٥
(٣) الصحاح: رحب/ ١: ١٣٥
(٤) لسان العرب: رحب/ ٠.٣٩٩ : ١
(٥) ديوانه/ ٠.٤٣
(٦) السابق/ ٠.٣٥٢
(٧) السابق/ ٠.٣٥
(٨) السابق/ ٠.١١٥
(٩) السابق/ ٠.٤١
(٩) السابق/ ٠.٤١
من الهيف لو أن الخلاخل صبرت لها وسحبا جالت عليها الخلاخل والموضع السادس : (الحيازم) في قوله (11):
أما واسبها لو رأيت لأيقتنت بطول جوّي ينفض منه الحيازم والموضع السابع : (التناسخ) في قوله (12):
إليك سرى بالصدق قسم كأنهم على الميس حبات اللصاف النضاب والموضع الثامن : (فاضضاف) في قوله (13):
إذا كانت الأنفاس جميراً لدى الوعي وضاقت نياّب القوم وهي فضاضف.
إذا جاس عن حد الأسنة جائضن.
فانت الذي تستيقض الحرب بعمة
وبناء على ما ورد في نص ابن جني : وما تؤديه الشواهد القرآنية.
يكون استعمال أبي تمام لهذه الجموع غير خارج عن قواعد اللغة، وغير ناشئ عن سلوك أهلها. فضلاً عن أن ست كلمات من السبع الأخيرة وردت في قوافي الأبيات، وهو موضوع من المواضع التي لا مفر للشاعر فيها من استعمال صيغة واحدة من الصيغ المطروحة لغويّاً على حسب ما يقتضي الوزن وتسليمه الموسيقي. أما (مطافل) في الموضع الثالث - فقصر حركتها مطلّبد موسيقي : لأن الحركة لو طالت لصارت معقل دّ وزن مفاعيلن، وليس مفاعيلن من وحدات بحر البيسات التام. لكن لو قصرت الحركة لصارت معقلة دّ وزن متفعلن، وهي الصيغة المزاحمة بالخين من مست혹، وهي - بلاشك - من الوحدات النغمية المكونة لبيسات.
أما الخلاخل التي وردت في الحشو مع الموضوع الخامس فليس هناك ما يضر الشاعر إلى قصر حركتها، فكان بإمكانه أن يقول : لو أن الخلاخيل. لتكون

(11) السابق/ 3 : 253
(12) السابق/ 3 : 210
(13) السابق/ 3 : 218
(16) راجع : الصعاح (3)
اليا، مثالي نون (ضعولن) في الطويل، ولابد أنه أثر القصير طلبا للتناسب مع الخلاخل الواردة في آخر البيت.

أما استعماله (قصير) بإثبات الألف في قوله (14):

"تسييرك مسألة نطفت ولكن قصصها علىقلب برئ"

ثم استعماله إياها بحذف هذه الألف في قوله (15):

"ودعاء الدموع فأقبلت منه الإشوقا، ودنا قصصها وقصصاً قليس من تقسيم الحركة الطويلة، وإنما هو خيار في استعمال صيغتين: أقرتها اللغة، ووردان في مصادرها (16)."

(14) السابق/2، 253.
(15) السابق/4، 210.
(16) راجع: الصاحب (قصر)/2، والليسان (قصر)/6، 407.
إثبات ألف (أنا) في الوصل

الأصل في (أنا) إثبات الألف في حالة الوقف لبيان الحركة، أو فعل الهاء مكان الألف وقبقاً، كقول حاجم الطائي: هذا فَرْدَي أَنْثى، أي قصدي أَنا، وقول
الوازج:
إن كنت أعدري فعمل بِدِنَةُ
من كثرة التخليط في مِنْ أَنْثَا(1)

"فَإذا وصلوا جذْحَوا الألف وألها، فقالوا: أن قُمَّ، بِذَفَ الألف وفتح النون، لأن الألف المزيدة إنما كانت لبيان حركة النون، وكذلك الهاء، فإذا وصلت بانت الحركة واستعُن عن الألف (2)."

وقد أورد أبو تمام في شعره هذا الضمير على هذين الاستعمالين، فقال (3):
إن الإخْصَاء ولادة، وإن اسميَّة مُمَّنَ أَوْحَيْه عِيْنَتْ فَانْتَجِبُ فُحْدَفُ الألف (أنا) نطفة وإن كانت مثبتة في الخط، على حين أثبتها في قوله (4):
وقصر قولي عنه من بعد ما أرى أقول: فانْتَجِبُ أَمَّة وآنا وحدي فأتيت الألف (أنا) وصلًا.

ومثل هذا النوع من الاستعمال قال عنه المبهر إنه ضرورة شعرية، وعلق على الشاهد المستوفي بذلك، وهو قول الأعشى:

(1) انظر: شرح المفصل/3:94 وهمه الهمام/1:60
(2) موارد البصائر/132، 148
(3) ديوانه/1:141
(4) السابق/2:67.
فكيف أننا وانتَحنُّالي القُوا
فكيف يكون انتَحنالي القُوا
فكيف يكون انتَحنالي القُوا
فُرَدْتُ المشيب كفَيّ ذاك عاراً
فُرَدْتُ المشيب كفَيّ ذاك عاراً
فُرَدْتُ المشيب كفَيّ ذاك عاراً
وَهَذَا يَعْنِي تَشْدِيهُ فِي قَبُول هَذِهِ اللُّغَةِ (٦).

وَلِيس الَّحَق بِالمَبَرِد فِي هَذَا التَّشْدِيد فِي قَولِهِ تعَالَيّ:  "فَلَيْنَ أَنَا أَخَجْيُ وأَمِيتْ١". وَهَذَا يَعْنِي عُدْمُ قَسْرِ هَذِهِ اللُّغَة عَلَى الْشَّعْرِ. وَقَد وَرَدَ فِي بَعْضِ المُصَدَّرِـنُ أَنُّ إِثْبَاتِ الْأَلْفِ (أَنَا) وَصَلا لَّغَةٌ تَمِيمٌ وَبَعْضُ فِي قَلِيسٍ وَرَبِيعَةٍ. كَمَا رَوَى الْفَارَّٰضِي فِي (أَنَا) خَمس لَّغَاتٍ: أَنَا فَعُلْتَ؛ بِإِسْقَاطِ الْأَلْفِ مِنَ الْلُّفْظِ فِي الْوُصُولِ وَإِثْبَاتِهِ فِي الْوُقُفِ، وَهِي أَضْفَقُصُهَا. فَأَنَا فَعُلْتَ؛ بِحَذَافِهِ وَفَضْحِهِ وَصَلا وَوَقْفَا. وَأَنَّ فَعُلْتِ لِإِسْتَقْلَالِهِ وَصَلا وَوَقْفَا. أَنَّ فَعُلْتُ؛ بِإِسْكَانِهِ وَصَلا وَوَقْفَا. فَأَنَّ فَعُلْتُ؛

أَنَا أَبُو النَّجَم وَشَعْرِي شَعُرِي

وَقَالُ الْآخَرِ:

وَأَنَّ اللَّيْل مُحْمِمٌ الْعَرِينٍ (٨).

وَمَعْنِي مَا سَبْقُ كَلِهِ أَن أَبَا تَتَمُّ - وَمِثلُ كِثَّيرٍ مِنَ الشَّعَرَاءِ مِن قَبْلِهِ وَمِن بَعْدِهِ -

لَمْ يُسْتَعْمَالُ غَيْرَ لَغَةٍ مُنْقُوْلَةٍ عَن بَعْضِ الْقَبَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ. كَمَا وَرَدَتْ فِي بَعْضِ الْقُرْآنِ

الْقَرَآئِيَّةِ. وَهَذَا مَسْعُوْلٌ كَافٍ لِلْعَسْتَعْمَالِ هَذِهِ الْلُّغَةِ فِي الْشَّعْرِ وَالْنَّثِرِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ.

وَقَد وَرَدَتْ هَذِهِ الْلُّغَةُ مَرَتَينَ أَخْرَيْنِ فِي شَعْرِ أَبِي تَتَمُّ أَوْلَاهُمَا فِي قَوْلِهِ (٩):

بِالْشَّامِ أَهْلِيَ، وَبِغَدَادِ الْهُوَى، وَأَنَا

بالرَّفْقَيْنِ، وَبِالْفَضْصَاتِ إِخْوَاتِي

(١) آيةٌ ١٨٧ سورة البقرة، راجع: السبعة/ ٦٣.، وإملاء ما من به الرحمن/ ١ : ٦١.
(٢) جدر العلوم/ ١٥٥.
(٣) الإفساح/ ١٦٨، ١٦٨.، وإنظر: تهذيب اللغة/ ١٦٨ـ ١٦٧ـ.، وبحر العلوم/ ١٦٧.
(٤) ديوانه/ ٣ : ٢٠٩.
وثانيهما في قوله (10) إن أنت لم تُضَمِّن ولم تُرأَثني
هل يا فَأنا أرى أن تَنْصَفَنَا
ولاحظ في المرات الثلاث أن هذا الأتلكاء على الضمير وإشباع فتحة نونه
حتى تثبت الألف بعدها فيه نوع من الاعتداد بالنعاس والامتلاء بالثقة، يُؤملله للتوحد
والتفرد في المثال الأول (وانا وحدي). ويجعله قسيمًا له قدره في مواجهة الأهل
والله أو الإخوان في النموذج الثاني، ويبدو له ذلك التقديم على الفعل المحتوى
على ضميره نفسه في (فأنا أرى أن تنصف) في البيت الثلاث، وهو نوع من القصر
اي قصر رؤية الإنصاف على نفسه دوم غيره من الناس.

(1) ديوانه/3 251
(2) السابق/3 228
(3) السابق/4 76
(4) شرح مشكلات ديوان أبي
تشديد المخفف

ورد تشديد المخفف في ثلاثة مواضع من شعر أبي تمام، أوها في قوله (1):

"يا وَلِّيُ السَّجَيْيُ مَنْ الخَلِّي" وقائلها في قوله (2):

"فَنِهَارَهُ وَهُوَ الخُلْيُ سَجْيًا" وقائلها في قوله (3):

"وَقِيلَهَا فِي سَمّاءٍ سَمِّ الْعَدَا فِي جَنْبِهَا ضَرْبٌ وَسَرَّبَ كَاسِ الرَّدِي فِي فَمّا شُهِدَتْ" فَقَدْ شَدَّ بَأَمِّ (الشْجَي) وَهِيَ مُخْفَفَةٌ - فِي رَأْيٍ - كَمَا شَدَّ مِمَّ (قُمّ).

أما (الشْجَي) فقد تعرض لها المُزْرُوق في (شرح مشكلات ديوان أبي تمام) قائلًا: "فَإِنَّ كِيلً: قَلْمُ شَدّ الْبَاء مِنَ الشْجِي، وَالْمَثْلُ المَضْرُوبُ: (وَلِّيُ الشْجِي) مَخْفَفًاءُ قُلْتُ: يَجْزِي أَنْ يَكُونَ شَدَّدُ لأَنْ يَجْعَلَ فِي مَعْنَى مُخْفَفً، يَقَالُ: شَجِّهَ كَذَا يَشْجِهُ شَجَّوًا: فَهُوَ شَجُّو وَشْجَيٌّ. وَيَجْزِي أَنْ يَكُونَ جَعْلَهُ فِي مَعْنَى فَقَعُ. كَانَهُ قَالَ: شَجِّهَ فَهُوَ شَجُّ وَشْجَيٌّ، كَمَا يَقَالُ: حَزَنُ فَهُوَ حَزُنٌ وَحَزِينٌ، وَبِحَاجَةً فِي هَذَا إِلَى سَمَّاءٍ يُؤْهِدُهُ(4)".

وَقَدْ نُقِلَ الْجُوُهْرُي عَنَّ الْمُبِرَّ أنَّ بَأَمِّ الخَلِّي فِي الْمَثْلِ مُشْدَدُ، وَبَأَمِّ الشْجِي مُخْفَفًاتُ: بَأَمَّةٌ قدْ شَدَّدُتُ فِي الشَّعَرَ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرُ:

مَخْفَفَةٍ قَوْلُهَا قدْ شَدَّدُتُ فِي الشَّعَرَ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرُ:

1. (ديوانه/ 2 : 251).
2. (السابق/ 9 : 248).
3. (السابق/ 9 : 76).
4. (شرح مشكلات ديوان أبي تمام/ مجموم الأمثال/ 2 : 273).
هذا الكلام من نايف الشجعيّتنيا
*نام الخلدون عن لبل الشجعيَّتنيا شان السلّالة سوى شان المحبّتينا*
فإن جملت الشجعيَّ فعَّالاً من شجاع الحزن يشجَّوه فهو مشجَّو وشجُّين.
فهو بالتشديد لا غير(٨).
وفي (لمسان العرب) : «وفي حديث عائشة تصف أباه فلا يرى الله منهما
قالت: شجعيَّان النسيج (١)«. كما نقل ابن سيد الله بن إبراهيم
صاحب البكاء، وإن جمل التخفيف أعُرف(٧).
وما أورده المصدر السابق كافٍ لتقبل ما استعمله أبو تمام في هذه
السياق. لأنه لا يخرج بذلك على مقتضى الصياغة الشرفية في وجه، أو استعملها
على ما يجوز في لغة الشعر في وجه آخر.
واما (فم) بالتشديد فقد جعله ابن عفص فروع من ضرائر الشعر(٨). في حين
جعله ابن جنر من التنقيض في الجشع لنية الوقف قالا: «إن أصل ذلك أنهم ثقولوا
الميم في الوقف، فقالا: هذا فم، كما يقولون: هذا خالد، وهو يجعل، ثم إنهم
أجروا الوصل مجزي الوقف فقالا: هذا فم ورآيت فماً، كما إجروا الوصل مجري
الوقف فيما حكاه سيبوية عنهم من قولهم: ثلاثة أربعة، وكم أنشده من قول
الراجح:

ضَمْحُ بِحَبِّ الخلق الأضْحَمَة

وكما انشدناه أبو علي:

بِبَالِ وَجْنَاءٍ أو غَيِّهِلٍ

كان مُهْووا على الكُلَّكَ

(١) الصباح : (شجا)/٦، ٢٣٨٩، ٢٣٨٠.
(٢) لسان الله : (شجا)/١٩، ١٠٠، ١٠٠، ١٠٠، ١٠٠، ١٠٠، ١٠٠.
(٣) المخصص : (شج)/٧، ٢١٧، ٢١٧، ٢١٧، ٢١٧، ٢١٧، ٢١٧.
(٤) انظر : المقرب / ٨٣٤، ٨٣٤.
يريد : الفَّيْلُ والكَلْكَلُ. وقد مضى تطهير هذا. فهذا حكم تمديد الميم عند
هو أقوى من أن تجعل الكلمة من ذوات التضعيف بمنزلة هم وْجَمْ (٩).
ولقد نقل الشافعي عن أبي العلاء أن إمكانية تخفيض الميم واردَّ في البيت،
وهي وبه زحافٌ. بيد أن الشعراء قدما يستعملونه. وهو عند العروضيين جائز
وإن شدد الميم بطل الزحاف، إلا أن تخفيض أجزل في اللفظ (١٠).
وعلى الرغم من قول أبي العلاء بجزالة التخفيف في اللفظ، فإن أبا تمام
اختار التنقيح حفاظاً على موسيقى البحر. حتى لا تتوازى قبليتان محدوفَ منهما
ساكن في نهاية البيت، وذلك أمرٌ يظهره الإنشاد بصورة جليّة، ويستدعي من
النَّمْشَد نوعاً من الريث في نطق الكلمة في سياقها حتى يعوض هذا الساكن
المحدوف.
من أجل هذا مال أبو تمام إلى جانب التنقيح، تؤيده في ذلك سوابق من
أقوال الشعراء، كما في قول الراجي:
بالتيها قد خرجت من فَّضَّة
حتى يعود ذلك في أسطوانة
وتسمى - في النهاية - تفسيرات اللغوين وتخريجات علماء الأصوات
والجهاز من أن ذلك من إجراء الوصل مجرد الوقف.

(٩) سر صناعة الأعراب/ ٤١٦ - ٤١٧، وانظر: الخصائص/ ٣: ٣١١، وشرح المفصل/ ١٠٠ .
(١٠) ديوان أبي تمام/ ٤٧: ٧٧.
تخفيف المشدد

هو نوع من تقليل كمية الصوت الساكن أو اختزالها، وذلك حين تتطلب القافية صوتا ساكنًا محدد الكمية الصوتية للرُو. و الصوت الواقع فيه مشدد، لذا يختزل الصوت فيصبح صوتا ساكنًا معتادا وليس مشددا. أي تختزل كيمته الكمية إلى النصف: لأن المشدد صوت ساكن مضعف الكمية (1)

وقد ورد تخفيف المشدد في قوافي أبي تمام ثلاث مرات. المرة الأولى في قولته:

فما ابقيت للرحم اليماني جهاً فيهم ولا الرمح الرديني
(2) خفف باء (الرديني) للضرورة. وذلك في النافية كثير، وهم يحذرون الأصول في الفواصل. فما بال الفروع.
(3)
والمرة الثانية في قولته:

أولم يكن وطني بارضك والهوئ
(4) وثانيتها في قوله:

باسمي ابن سمنحة في عديد و في عيدي
(5)
أما التخفيف في الحشو فقد ورد مرة واحدة في قوله:

وصار لطفي تاجها و سيرها
(6)

بل اليمن استعملت لدى كل موطن

(1) القافية والإصوات اللفوية/ 155.
(2) ديوان أبي تمام/ 379.
(3) السابق/ 459.
(4) السابق/ 381.
(5) السابق/ 579.
(6) ديوان/ 227.
ولعل أبا تمام قاسه على (ميّت) المخفّف من (ميّت) ، والجامع بينهما الوزن ،
فكلاهما على وزن (فُتّل) (7) ، وربما كانت الرواية (عليٍّ) بالتفخيم كما هي رواية
البيت السابق نفسه في موطن آخر ، فالبيت ثاني أربعة أبيات وردت في باب المدح
في المقطوعة رقم 78 برواية (8) :

هل اجتمعت أحياء عدنان كلها
فصار لطيّبُ تاغُها وسبرُها
ثم وردت الأبيات نفسها - مع تغيير يسير - في باب الفخر في المقطوعة
رقم 82 برواية (8) :

هل اجتمعت عليها سعد ومدحه
وصار لطْبِ تاغُها وسبرُها
بل اليمن استعملت على كل موطن
نقول هذا على الرغم من أن تخفيف المشدد مطلقًا قد ورد في لغة الشعر ،
كما في قول ابن رواحة الأنصاري :
فسرنا إليهم كافّة في جمالهم
جمعًا علينا البَيْض لا تخشع
خفف (كاففة) ضرورة لأنّه لا يصح الجمع بين ساكنين في حشو ، ومتّه قول
الأخر :
جَزِي الله الرواب جَزْء سُوء
والبِسْهِن من بَرَض قَمْيِصا
الروابّ : جمع رابية ، وهي امرأة الأب ، وإنّها خفيفة للضرورة (8) 
أما تخفيف (سي) في قوله (9) :
إن صادفت نَحْرة أو صادفت وُذجاً

(1) انظر : اللسان : (طوا) : 1 . 110 .
(2) ديوانه : 2 . 226 .
(3) السابق : 4 . 478 .
(4) موارد البصائر : 215 .
(5) ديوانه : 1 . 237 .
وقوله(١١): الله يعلم إنها لمصيبـة
نزلت، ولا سيما على الشعراء
فلبس من هذا القبيل، لأن تخفيض (سيما) من اللغات الـواردة، قال الرسول: وَتَضْرَعُ فِي هـذِهِ الـلِّفَظَةِ تَسْرِفَاتٌ كَثِيرةٌ لَكَتْرَةٌ أَسْتَعْمَالُهَا. فَقَيلَ: (سّيما) بـهـذـف
(لا) . وَ(لا سيما) بتخفيض الـبامع مع وجوـد (لا) وَحِذْهَا (١١). وَنَقـلُ الفَسيـوـفَي أن التخـيـض مـحـكِي عن الـأخفس وـابن الأعراـب وَأَخـرين، وإن منـهـابـن عـصـفور هـذـراـ.
من بقاء الاسم على حرفين، وقد ورد على هذه اللـغة قول الشاعر(١٣): فـهـ بالـعـقود وبالأيـمان لا سيما
عَقَّدَ وَفَاءَهُ بـه من أعـظمـ الْقَرْبِ.

والشعراء يتمتعون بأمرها العام كما يعـبر
وقـول التَّـبِيرـي
أخـبر لهذا التحريك
مـتَراكـب، يـقول فيها
حَبـسَتْ فـاحـتـبـسـتـها
بـيـن المـسـبـبـفـوق

فـالضرب في
المـيـن أن تـنـطق (وُصُـرِّـف) في نماذج مماثلة في
انتَمَ خـبأرُ قرـيش

(١١) السابق/ ٢٠٠٠.
(١٢) شرح الكافي/ ٢٤٨، ١ وَوَنَظـرُ : شرح التسهيل/ ٢ : ٣١٩، ٢ وَالخزائن/ ٣ : ٤٤٧.
(١٣) هـمـهـاـمـع/ ١ : ٢٣٥، وَوَنَظـرُ المـنـطـق/ ١ : ١٣٣.
تحريك الساكن

ورد تحريك الساكن في قول أبي تمام:
رايت عودك من بني أُزرُمٍ، ما في جوانب بين ولا وصم:
وعقل التبريزى على ذلك بقوله: "المعروف: (وصم) بسكان الصاد، ويجوز أن يكون حركة الضرورة، كما قال رؤية:
مشتته الأعلام لِمَّاع الخفق.
والشعراء يتهاونون بهذه الأشياء، ولا سيما إذا لم تكن مشهورة في الكلام يعرفها العام كما يعرفها الخاص (1).

وقول التبريزى: "ويجوز أن يكون حركة الضرورة، يوحي بأن هناك تفسيرا آخر لهذا التحرك، وليس هناك غيره: لأن القصيدة من أول البسيط، والواقية متراكب، يقول فيها:

لا أعلم فاحتشب من أهل الدنيا لولاك لم يدرك ما المعروف والكم، ولم يزل نابيا عن صحبك العذم.

فالضرب في القصيدة كلهما على (فُلم) محركة العين، ومقتضى تحريك العين، أن تنطق (وصم) بتحرك الصاد، وهو ما فعله أبو تمام، كما فعله من سبقوه في نماذج مماثلة في الموقع والبحر الشعري وتحرك الساكن، فالأخطل يقول (2):

واهل بطحاناتها الأثرون والفرغ.*

(1) ديوان أبي تمام/ 283.
(2) شعر الأخطل/ 266.
أراد الفزع ، وفي (سر صناعة الأعراب) :

وكأن حاملكم منا ورافدوكم وحامل الميمن بعد الميمن والأيمن.

أراد المبين فحذف الهزة و أراد الألف فحرك اللام ضرورة(٣).

ويقول المبرد : ولكن الشاعر إذا احتاج إلى الحركة أتتبع الحرف المتحرك الذي يلي الساكن ما يشاكله ، فحرك الساكن باتح الحركة . قال عبد مناف بن ربي الهمدلي :

إذا تجاوز نهج قامتامة ضرباً أليماً بسبية بلغ الجلدا

يريد الجلد ، فهذا مطرد(٤).

ومن ذلك أيضاً ما أورده الفراء - مع اختلاف في البحر الشعرى - من قول الشاعر:

ابني لِبَنَيُّيْنِي إن أَمُّكَ أَمَّةً وَإِن أُباَكَمْ عُمَّيْنً(٥).

فقالاً : وهذا في الشعر يجوز لضرورة القوافي(٦).

وإذا ما تجاوزنا الكلمة السابقة التي جاءت على وزن (فعل) وجينا تحريك الساكن قد ورد في شعر أبي تمام أربعا وأربعين مرة ، كانت كلها محصورة في نقل (فعل) إلى (فعل) ، سواء أكانت الكلمة مفردة أم جماعة ، وهو أمر أجازته اللغة دون أن تقتصر على ضرورة الشعر(١). قال الرضي : يُبكر عن الأخضري أن كل فعل في الكلام فشيكله جائز ، إلا ما كان صفة أو معتزل العين كحمر وسوى هنما لا.

(١) سر صناعة الأعراب/ ١١٤ . وانظر : الخصائص / ٢ : ٣٣٤ .
(٢) الكامل/ ١ : ٢٣٦ . وانظر الخصائص/ ٢ : ٣٣٣  .
(٣) مصني الفراء/ ١ : ٢١٥ .
ويشتقان إلا في ضرورة الشعر، وكذا قال عيسى بن عمر: إن كل فعل كان ضمن العرب من يخففه، ومنهم من يشقله نحو: عَسْر وعَسْرُ (٧).

ولم يرد فيما تقلله أبو تمام بتحريكه كلمات معتلة العين على الإطلاق، وإن وردت الصفات، وهي: سمَر، ومُسْر، والجُمَس، والشَمَس، والعَمَر، والعُمَر، وعُمَر، وخُرسٌ (٨)، وهي تسبع مرات من أربع وأربعين.

تحريك الساكن – إن ذ في قول أبي تمام له ما يسوغه من مقطعات الوزن، وسواق الاستعمال في أشعار الشعراء، وقبول علماء اللغة لهذا التصرف - مطلقا - في كثير مما أورد.

(٧) شرح الشافعي/ ٦٢٣: ٦٥.

٢٢٤ بترتيب ورود الكلمات.
إسكان المتحرك

ورد إسكان المتحرك في قول أبي تمام في قصيدة يمده بما خالد بن يزيد بن مزيد الشيباني(1):

أحوال الفيضيات نقلن لليم زبن
الاجزاعين وترف وليلبدا
وقد علق التبريزي على استعماله (طرفة) بسكون الراة قائلًا: "وأكثر الرواية(طرفة) يعني طرفة بن العبد، والرواة كالأسماع وغيرهم يقولون: طرفة.
بتصرف الراة يجعلونه مسمى بالواحدة من الطرفة أو، ولا ينبغي أن يحمل على أن الطاقة سكن الراة، إذ كان ذلك مستنكراً لأنهم لا يقولون في شجرة: شجرة، ولا في حجر: حجر لأن تسكن الفتحة عندهم مرفوع، وإنما يسكنون الضمة والكسرة فيقولون في عضد: عصب، وفي نمر: نمر، وذكر بعض الناس أن اسم طرفة بن العبد: عمرو، وأنه سمى يقوله:
لا تعدلا في البكاء اليوم مطرفاً ولا أخا عولمة في الداران يقفاً
فكان الطائي جعله مسمى بطرفة من (طرفة عبده). وقد استعمله البحيري بتصرف الراة، فهذا يدل على أن أبي تمام قاله كذلك: لأن البحيري كان يتبعه في كل طرفة، وذلك قوله:
وكذلك طرفة حين اوجس ضريره
في الرأس هان عليه قطع الأكنة(2)!

(1) ديوان أبي تمام: 412.
(2) السابق/ 1: 412، 413.
وأوضح أن نص التبريزي أنه يحاول إيجاد مخرج لاستعمال أبي تمام حتى لا يكون مسكوناً للفترة، لأن تكين الفائدة عندهم - على حد تعبيره - مرفوض، وإنما يسكنون الضمامة والكسرة، ونسمي التبريزي - في غمار الدفاع عن استعمال أبي تمام - أن من قال ذلك من العلماء استنتج عنه لفظ الشعر، فأجاز فيها مثل هذه الظاهرة.
قال ابن جني: «وقد سمع شن من هذا الإسكان في المفتوح، قال الشاعر:

بما كل مبتعث ولو سُتل صفقته
براجع ما قد فاته برداد(3)».

وعند التعرض لقول الشاعر:

وحمل زهد الضحى فاطمته
وما لي بزفائر العشري يدان
قال ابن عصفور: «ولا يجوز الإسكان إلا في ضرورة(4)».

وعن الشهيد نفسه قال الشيخ خالد الأزهري إنه ضرورة حسنة: "لأن العين قد تسكن للضرورة مع الإفراد والتدكير، كقوله:

يا عمرو يا بن الأندرمين نسيتاً

بسكن السين، وإذا فعلوا ذلك في الإفراد ففتي الجمهور أولى(5)».

كما قال ابن هشام عن قول الشاعر:

لقد صحت الأرواح إذ قام من بني سدس خطيب فوق أمواج منبر
وربما سكنت الراة في الضرورة(6)».

وما سبق في أن أن (طروحة) في بين أبي تمام هو طروحة بين العبد، بتحريك الراة، وإنما سكنت هذا مراعاة للوزن: لأن الراة في المقابل للف (متفاعلون) في وزن يعبر الكل، ولا يمكن بحال تحريكة.

(3) الخصائص/ 3: 428، واختار: شرح الشاهية/ 1: 44.
(4) المقرب/ 4: 56.
(5) شرح التصريح/ 2: 268.
(6) شرح شذور الذهب/ 57، واختار: شرح التصريح/ 1: 77، وموارد البصائر/ 198.

57
ويا شمس أرضيها النبي
سكن رأى (أرضي) (مفاعلاً) ، ولبنائها في الشارع
ورابعه قوله (13) : 
نام طفًّام أو كرَّام يمن
كحي سكنا أو الحُواي
تمام من تسكين عيني الكا
لتحريكة ، وباي القبل مفاد
أول الطويل.
وقد كانت المواضيع
والتحديدي في عينها ، وما
تبلغ اثنين وثلاثين ، بيد
سُنُّتَنا في إطار فضايا

ومع ذلك فقد وردت في هذا البيت رواية أخرى ليست فيها هذه الشبهة ، هي:

*  
* 
*  
* 
وقد ورد تسكين المتحرك في شعر أبي تمام تسا وثلاثين مرة غير ما سبق
بيد أن خمسة وثلاثين مرة من هذه كانت الكلمات فيها على وزن فَجْل أو فِئْل أو وَقَّف ،
وهي أوزان يجوز فيها تسكين العين في غير الشعر (8) ، قال ابن الحاصل في
(الصافية) : وقد يُرَد بعض إلى بعض ، فَجْل ماما ثانِي حرف حلق فَجْل يجوز
فيه : فَجْل وِفْق ح ، وكذلك الفعل كشئت ، ونحو كَنْت يجوز فيه : كَنْت وَكَنْت ، ونحو
عَضْن يجوز فيه : عَضْن ، ونحو عَنْ عَن يجوز فيه : عَنْ عَن ، ونحو إِلَي وَبَيْل يجوز فيهما
إِلَي وَبَيْل ، ولا ثالث لهما (9)  

أما المواضيع الأربعة الباقية فالأولها قوله (11) :

تُسَغى إلى الحَدِّو إِصِغَاء القياس إلى
نَفَّم إذا استغريته من مُطارحها
والعين مقابل سين (مستقلين) في البسيط ، ولا مفر من تسكينها.

واتانيها قوله (11) :

أخدتها بِئْوة العَكْرَس مَلْبِدة
في الغاب ، والنجم أدنى من مناكها
واباء (نُفْوَة) مقابل ألف (فاعلان) في البسيط ، وهي جائزة الحذف ، أما
تحريكة فمستحيل.

واتانيها قوله (11) :

(7) ديوان أبي تمام / 1 : 412 .
(8) السابق / 1 : 123 : 199 ، 198 ، 197 ، 142 ، 141 ، 140 ، 97 ، 80 ، 354 ، 302 ، 301 ، 300 ، 298 ، 297 ، 296 ، 295 ، 294 ، 293 ، 281 ، 272 ، 553 ، 552 ، 551 ، 550 ، 343 ، 342 ، 341 ، 340 ، 339 ، 338 ، 337 ، 336 ، 335 ، 334 ، 333 ، 332 ، 331 ، 330 ، 329 ، 328 ، 327 ، 326 ، 325 ، 324 ، 323 ، 322 ، 321 ، 320 ، 319 ، 318 ، 317 ، 316 ، 315 ، 314 ، 313 ، 312 ، 311 ، 310 ، 309 ، 308 ، 307 ، 306 ، 305 ، 304 ، 303 ، 302 ، 301 ، 300 ، 299 ، 298 ، 297 ، 296 ، 295 ، 294 ، 293 ، 292 ، 291 ، 290 ، 289 ، 288 ، 287 ، 286 ، 285 ، 284 ، 283 ، 282 ، 281 ، 280 ، 279 ، 278 ، 277 ، 276 ، 275 ، 274 ، 273 ، 272 ، 271 ، 270 ، 269 ، 268 ، 267 ، 266 ، 265 ، 264 ، 263 ، 262 ، 261 ، 260 ، 259 ، 258 ، 257 ، 256 ، 255 ، 254 ، 253 ، 252 ، 251 ، 250 ، 249 ، 248 ، 247 ، 246 ، 245 ، 244 ، 243 ، 242 ، 241 ، 240 ، 239 ، 238 ، 237 ، 236 ، 235 ، 234 ، 233 ، 232 ، 231 ، 230 ، 229 ، 228 ، 227 ، 226 ، 225 ، 224 ، 223 ، 222 ، 221 ، 220 ، 219 ، 218 ، 217 ، 216 ، 215 ، 214 ، 213 ، 212 ، 211 ، 210 ، 209 ، 208 ، 207 ، 206 ، 205 ، 204 ، 203 ، 202 ، 201 ، 200 ، 199 ، 198 ، 197 ، 196 ، 195 ، 194 ، 193 ، 192 ، 191 ، 190 ، 189 ، 188 ، 187 ، 186 ، 185 ، 184 ، 183 ، 182 ، 181 ، 180 ، 179 ، 178 ، 177 ، 176 ، 175 ، 174 ، 173 ، 172 ، 171 ، 170 ، 169 ، 168 ، 167 ، 166 ، 165 ، 164 ، 163 ، 162 ، 161 ، 160 ، 159 ، 158 ، 157 ، 156 ، 155 ، 154 ، 153 ، 152 ، 151 ، 150 ، 149 ، 148 ، 147 ، 146 ، 145 ، 144 ، 143 ، 142 ، 141 ، 140 ، 139 ، 138 ؛ 137 ، 136 ، 135 ، 134 ، 133 ، 132 ، 131 ، 130 ، 129 ، 128 ، 127 ، 126 ، 125 ، 124 ، 123 ، 122 ، 121 ، 120 ، 119 ، 118 ، 117 ، 116 ، 115 ، 114 ، 113 ، 112 ، 111 ، 110 ، 109 ، 108 ، 107 ، 106 ، 105 ، 104 ، 103 ، 102 ، 101 ، 100 ، 99 ، 98 ، 97 ، 96 ، 95 ، 94 ، 93 ، 92 ، 91 ، 90 ، 89 ، 88 ، 87 ، 86 ، 85 ، 84 ، 83 ، 82 ، 81 ، 80 ، 79 ، 78 ، 77 ، 76 ، 75 ، 74 ، 73 ، 72 ، 71 ، 70 ، 69 ، 68 ، 67 ، 66 ، 65 ، 64 ، 63 ، 62 ، 61 ، 60 ، 59 ، 58 ، 57 ، 56 ، 55 ، 54 ، 53 ، 52 ، 51 ، 50 ، 49 ، 48 ، 47 ، 46 ، 45 ، 44 ، 43 ، 42 ، 41 ، 40 ، 39 ، 38 ، 37 ، 36 ، 35 ، 34 ، 33 ، 32 ، 31 ، 30 ، 29 ، 28 ، 27 ، 26 ، 25 ، 24 ، 23 ، 22 ، 21 ، 20 ، 19 ؛ 18 ، 17 ، 16 ، 15 ، 14 ، 13 ، 12 ، 11 ، 10 ، 9 ، 8 ، 7 ، 6 ، 5 ، 4 ، 3 ، 2 ، 1 .
ويا شمس أرضيها التي تم دورها فباهت به الأرضين شمس سمائها
سكن رأي ( الأرضين) في كلا الشطرين، وهي في الشطر الأول مقابلة لألف
(مفاعيلين)، ولياتها في الشطر الثاني، ولا يمكن التحريك في أي الحرفين.
ورابها قوله (١٣):

للماط طفام او كرام بضمهم سواسب، ما أشبحة الحول بالقبل
حيث سكن وأو الحول وباء القبئ، وهي في الأصل بالتحريك، ولا مفر لأبي
تمام من تسكين عيني الكلمتين، فنها الحول مقابلة لتنو (فمولين) ولا سبيل
لتحريكها، وباء القبئ مقابلة لباء (مفاعيلين)، ولا مفر من إثباتها ساكنة في ضرب
أول الطويل.

وقد كانت المواضع السابقة كلها مما حدث فيه التسكن في بنية الكلمة،
وبالتحديد في عينها، وهناك مواضع أخرى سكن فيها المتحركة في شعر أبي تمام
تبلغ اثنين وثلاثين، بيد أن الحركة المغلة فيها كانت حركة إعراب، ومن ثم
ستتناول في إطار قضايا النحو.

(١٣) السابق/ ٤٩٥.
قلب الياة المكسور ما قبلها ألمًا

وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام خمس مرات: المرة الأولى في قوله:

هل أورق المجد إلا في بني أدر، أو أجزتني منه لولا طين ثمر?

وقد نقل التبريزي تعليق أبي العلاء على هذا البيت، وهو: "إذا كان آخر

الفعل الماضي ياء وقبلها كسرة فقلها ألمًا، فيقولون: أجزت في أجزتٍ،

وقتًى في وقتٍ، ومن العرب من يسكم الياة هنأ ولم يستعمل اللغة الطائفي(1),

وكلام أبي العلاء هذا ليس قطعاً بكون البيت على أحد الضبيطين، مع أن

سياق البيت ناطق بأنه على لغة طي، فهو من قصيدة بديع أبو تمام فيها عمر بن

عبد العزيز الطائفي، من أهل حمص، وورد اسم القبيلة في هذا البيت نفسه، وهذا

أدعى استعمال لغة القبيلة التي يتميّز إليها المدوجب، ويتتميّز إليها المادج أيضاً،

حتى إنه ورد كثيراً تحت اسم (الطائفي) في كثير من المصادر.

والمرة الثانية وردت في قوله:

ما يبلىون بدأ ما أفضلوها

مابقي من مالهم ومايملك

وقد علق التبريزي على هذا البيت بقوله: "إذا كان استعمل لغة طي، فهي

(بذا) في نظم الألف، على وزن (زحا)، وإن كان استعمل لغة الأخرى، وهي

أضعف اللغتين، فقد ألغتها العامة وكثرت في أشعار المحدثين، وهي في الشعر

الأول قليلة(1) .

ولا يخرج كلام التبريزي عن أبي العلاء في البيت السابق والمتابعة

(1) ديوان أبي تمام/1:322:
(2) السابق/3:245:
 indefiqa lill-qala' biyi tamam talal 'alain 'aעדاد النجل بلعامة قبليتة وظهور بسمتة واضحة
في شعرة . كاستعماله (ذو الطائفة في قولة)(3)

1 - إذا أنت وجّهت الركاب لقصدهم
2 - أنا ذو عرفة فإن عرلك جهالة
3 - أنا ذو كساك محبة لخلل
هذا يعني أن نطق البيت السابق هو (بَيْنِ) يفتح القاف ليس غير . بدلاً من القول بأن أبا تمام استعمال أضعاف اللفتنين ، وهي التي ألفتها العامة وكثرة في أشعار المحدثين.

لوبذ أن يكون من لغة طي قولة(4) :

لا يذكر الجود إلا خصت واديه
على الرغم من أن التبريزي لم يطلق علي (أنتضى) كما علق على سابقته ،
وقد ضبطه المحقق (أنتضى) بتسكيين اليا ، وأولى به الضبط على لغة طي قبيلة
أبا تمام التي بلغتها يائز.

ولذلك الأمر في قوله(5):

لولاك عز ليقاو فيهما بنى
وقلوه(1) :

اضغع ما قد عزت فيهما مضي
ورركت لناس الهبوب وما بقى
من فرحه وعَروقه وعظامه
وظيء يشجون ما قبل اليا ، إذا تحركت بفتحة غير إعرابية ، وكانت طرفاً.
واكسر ما قبلها : تنقلب ألفاً ، وذلك لكون الطرف محل التغيير والتخفيف ،
وشرط فتحة اليا لتنقل إلى ما قبلها ، وشروط كونها غير إعرابية لثلا تكون عارضة.

(3) بيوان أبي تمام/ 1 : 222 : 2 : 270 بترتيب ورود الأبيات.
(4) الساقي/ 2 : 231.
(5) الساقي/ 2 : 244.
(6) الساقي/ 2 : 245.
فيعدها ب، وشرط انكشر ما قبلها لأن الكره أخذ السكن على ما تنين في باب العتاء الساكين، فتكون نكيرت الفتحة إلى الساكن، كما في أقوم، قال:
"نستوى إلى النبئ بالحضيض ونصب حطاد نفوسا بناء على الكريم.
وإن توسطت الباء بسبب الناء اللازمة نحوها: ناصية في ناصية فقابل غير مطيرد(7)."
معاملة التتاء في الوصل معاملتها في الوقف

الأصل في التتاء المتحركة التي تنتهي بها بعض الأسماء أن يوقف عليها بالتهاء: ليكون ذلك فصلا بين التتاء في الفعل مثل ضربت والتهاء في الاسم، وربما وقف عليها كثير من العرب بالتهاء.

لكن أبا تمام استعمل التتاء هاء في الوصل في قوله(1):

ٌٍحدٌ بني بكر بن عبيد منام بين الكشيب الضر دلالاً، والصواب: (عبد مناة) بالتهاء، مثل: عبد يغوث، وعبد ود، وعبد العزي، وهي أسماء كانت العرب تتعبد بها. قال الله عزوجل: (وهيئة النافلة الأخرى) (2).

وقال قوم: إنما نوى الوقف ثم حرك(3).

ولم يرده عن لغوى - فيما نعلم - إجازة مثل هذا السلوك اللغوي، فغاية ما ورد إجازة الوقف بالتهاء فيما آخره نداء، حتى تلك التي تكون من بتية الكلمة، فيقال في هيهات: هيهات، في الوقف(4).

من أجل هذا مثل هذا البيت مشكلة في شعر أبي تمام، نقل الشيرازي تخريجا لها عن كل من المرزوقي(5) وأبي العلاء، فقال المرزوقي: أعلم أن هاء التأنيث وهاء المضمور وهاء الوقف تحمل العرب بعضها على بعض لتشابهها، والأصل في التانين التاء، بدلاً أنها تكون حرف الإعراب وأنها تثبت في الإضافة.

(1) ديوانه/ ٦/ ٣٤٣.
(2) لحن العامية/ ٣٢٨، والآية المذكورة من سورة النحل: آية ٢٠.
(3) تشذيب اللسان/ ٥٩.
(4) كشف المشكك/ ٢/ ١١٤.
(5) لم يرده هذا في شرحه لمشكلات ديوان أبي تمام حينما تعرض لهذا البيت ص ٢٣٧، ٢٣٧، فلعله في مؤلف آخر له.
إلى المكنى. وهي التشبية، وأن كثيراً من العرب يซอون عليها بالثناء، فلما ذُبت تاء في متصريفاتها دل على أنها تكون تاء في الأصل، وإنما أبدلت هاء في الوقت فصاً بين ثناها في الفعل إذا قالت: ضربت، وبين ثناها في الأسم، وكانت هي أولى بالأبفال لما يلحقها من التغيير في اختلاف الحركات عليها، ومن العرب من يجعلها في الوصل هاء في الشعر، على ذلك قوله:

لما رأى أن لادعه ولا شبع بالتسكين فيها تشبية بهاء الوقت، وجعلها في الوصل هاء على التشبية بهاء الإضمار. وكما أن بعضهم سكن هاء الضمير تشبهاً بهاء الوقت، على ذلك قرئ قوله: ما تولى (3) هكنت، وكما أن بعضهم أثبت هاء الوقت في الوصل تشبها بهاء الضمير، على ذلك قوله تعالى: في هؤلاء أتدون (7) لأن هذه هاء الوقت.

وإذا كان الأمر على ذلك فقول أبي تمام (عهد مناه) على أنه أجراء في الوصل مجاز، في الوقت فجعله هاء، ثم حركه كما حرك في قوله:

يا مرحباء بحوار عنك [كن]

وكان أبي تمام أراد أن يبري أنه يبتدي لمثل هذه الأشياء التي تقيل وتعز (8).

أما أبو العلاء فشيئ له في هذا البيت تخرجان:

احدهما: أن تكون الروابة (إحدى بني بكر بن عبد مناة) بالثاء على غير التصريح، على حد قول الشاعر:

أبسم مقتدى مالك بن زهير

ترجم النساء صواقب الأطهار

(1) كذا ورد النص القرآني في نسخة الديوان، ولرب أن فيها نقصاً لم يُبَيَّنِّيه. وَهَ، والمقصود (تولاً) من قوله تعالى: (تولى ما تولى وَنُضِلُّه جهنم) في الآية 115 من سورة النساء، حيث قرأ (تولا ونضله) بإسلان الآبة فيما أبو عمرو وأبو بكر ومحمزة، واختلف عن هشام وابن وردة وأبن جمان. راجع: اتحاف فضلاء البشر / 194.

(2) سورة الأقدم، آية 49.

(3) ديوان أبي تمام بشرح الخطيب البترزي / 3 : 243 - 244.

- 64 -
وهو ما سمي عند بعض العروضيين بالإقعاد. وعند آخرين بالتصريح.

ويرى أبو العلاء أن "منة مود وتقصير"، وقد قرآ بعض القراء: "ولع شاه التليئة الأخرى (113) بالمد، وحكى بعضهم أنه رأى قول الجاهلي:

ألا هل إن الثييم بن عبيد مناءه؟
على النّب فصى بينا ابن تميم؟

بخط أبي عبيد القاسم بن سلام على مد منا، وإذا كان السيرافي يذهب إلى أن البيت غير مصرع فالمد أولى به من القصير: لأن البيت يحفص به من التنصش (113)

التخريج الثاني: أنه سماه (بني عبد مناه) بهاء أصلية: أخذوه من ناه ينو،

إذا انتشر ذكره، وعذ ذلك وچها قوان، وراءه أحسان ما يحمل عليه البيت: لأن الشعراء يسمح لهم بتغيير الأسماء إلى ما قاربها. كقولهم في ثبت: ثبات، وفي جمجم: جمجم، والذين بين (عبد مناه) و (مناه) متقارب أكثر من قرب (عبد الله) إلى (عبد)، وقد يغير الإنسان اسمه. ومن كلامهم القديم من شاء أحدث اسمه، ولم يكن ذلك حتما (113)

وكل المنطقي الحرفي في أبي العلاء يؤدي إلى منفذ واحد، هو أن أبا تمام حرّف الاسم في استعماله الشعرى، سواء أكان ذلك بإجراء الوصل مجرى الوقت ثم التحريك - على ما رأى المرزوقي - أم كان بتحرير الاسم باستثقاقيه من مادة تكون الهيئة فيها أصلًا، وهذا هو التخريج الثاني من تخريجي أبي العلاء، فخلاصه أن استعمال (عبد مناه) في شعر أبي تمام باللهاء المحركة اجتراها على تغيير بينة الاسم في مقابل غرض أكثر أهمية في الشعر أي شعر، وهو موسيقى المطلع المسماة بالتصريح.

(9) راجع: التوافي لأبي بنيوي / 79، والعمدة / 177، ونقد الشعر / 181، والجوهرة الفردة / 88.

(10) سورة النجم: آية 20، والقراءة لا نين كثير، وافقه ابن محيصن. راجع: السبعة / 615، وإتقاف فضلاً، البشر / 204، 244.

(11) ديوان أبي تمام / 244.

(12) السابق / 356.
مد المقصور

أجمع النحاة على جواز قصر الممدود في لغة الشعر (1)، أما مد المقصور
فاختلف فيه: فذهب الكوفيون إلى جوازه في لغة الشعر، وذهب البصريون إلى
عدم جوازه (2)، وأختلف البصريون على يد ذلك، خلافًا لما روي عنه في
(الإنساك) يقول في (كتاب المرور): «ولا يجوز مد المقصور: لأنه لا يجوز
الزيادة إلا فيما كان في الجمع ثلاث حروف ألف، وبعد الآلف حرمان (3)، ويقول
المبرد: والشاعر إذا اضطر أن يقصر الممدود، وليس له أن يمد المقصور،
وذلك أن الممدود قبل آخر ألف سيدة، فإذا احتاج حذفها ورد الشئ إلى أصله،
فلمَّا المقصور لكان زائداً في السِّبأ ما ليس منه» (4).

وروي الشيخ خالد الأزهرى أن مد المقصور، ورد في الاختيار، كقراءة طلحة
بن مصطفى: «ياكُدُّ سِناَءَ برَقُه» بالمد (5)، وعن هذه الآية قال ابن جني: «السِّناء
ممدوداً: الشرف، يقال: رجل ظاهر النيل والسِّناء، والسِّناء مقصوراً: الضوء،
وعليه قراءة الكافِ: «ياكُدُّ سِناَءَ برَقُه»، أي: ضوء برقه، وأما سِناء برقه فقد يجوز
أن يكون أراد المبالغة في قدَّم ضوئه وصفائه، فاطلق عليه لفظ الشرف: كقوله:
هذا ضوءٌ كريمٌ، أي: هو غاية في قوته وإثارته، فلو كان إنساناً لكان كرِّما
شرِيفًا (6).»

(2) الإنساك: 755/109.
(3) المحرر: 281/39.
(5) المحرر: 281/39.
وتوجيه ابن جنی للقراءة يعني أنها ليست من مد المقصور، وإنما من استعمال لفظ مكان لفظ لحاجة الدلالة إلى ذلك، وكذلك فعل في قراءة الحسن: 

(3) إن فلهم كان خطأ كبيراً 

بالمد حيث قال: أما خطأ فاسق، بمعنى المصدر وال المصدر من أخطات: إخطاء، الخطأ، من أخطات كالمعطى من أعطيات(8).

و هذا يعني أن ابن جنی في صف المناعين لمد المقصور.

ويبدو أن آبا تمام كان على علم برحثان كلمة المناعين لمد المقصور في الشعر، فلم تتد في شعره سوى لفظ واحدة مما عُد من هذا القبيل، هي لفظة (ظفاء) التي وردت أربع مرات في الأبيات التالية(9):

1- يكفيك شوقٌ، بطل ظفاءة
2- فذا ما كان، الله أخر مصادر
3- فيها أعان الحزب، يوم ظفاءته
4- قد كدت أن نسيت ظفاء جوانحي

و قد نقل البكري من أبي العلاء أن آبا تمام: مد الظفاء وهو مهموز مقصور.

وذلك جائز، إلا أن ترك المد أحسن، وهو في الشعر اسْتَوَى منه في الكلام المنتثر.


(7) سورة الإسراء: الآية 21.
(8) المحضور: 2: 201.
(9) ديوانه: 2: 450، 004، 054، 056.
(10) السابق: 3: 004، 005، 056.
(11) السابق: 4: 077.
(12) السابق: 4: 057.
لكتنا - من جانب آخر - نرى بعض مصادر اللغة تورد الظما والأضماء على أنهما مصدران واردان للفعل ظممٌ (13)، كما قال ابن منظور: "هاما الظما مقصور: مصدر ظمٌّ يطمنا، فهو مقصور، ومن العرب من يمد هيفقول: الظما، ومن أمثالهم: الظما الفادح خير من الرُّكَّة الفاضح (14)". وبهذه الرواية يكون أبو تمام مستعملا للفتة على ما استعملها عليه بعض العرب من المعهد، ولا يكون في شعره مدب مقصور، كما رأى أبو العلاء والخطيب التبريزي، ويكون استعماله هذا دليلاً من أدلة على علمه باللغة وكلام العرب كما قال عنه الأحمدي (15).

وإلاحظ - في نهاية الحديث - أن (الظما): ليس من (المقحور) المتعرف عليه بين النحاة، وهو الذي حرف إعرابه ألفًا لازمة، يقول المبرد: "أما المقحور فعل، وأما الفاعل تاء نطقها، وذلك نمو: مَعَزٍّ لأنه مماتٌ (16)"، كما يقول: "إذا كان الاسم مقحورا فзамلا تؤوي قسمه أن يكون آخره ألفاً، والألف لا تدخلها الحركات، ولا تكون أصلاً، إنما هي منقطبة من باء وأو وأو تكون زائدة (17)". ويطلق عليه كل من سبوعه وابن السراج مصطلح (المتقحور (18))، ولكن (الظما) يُمد - بحكم الصحة والاعتلال - من المهموز اللام، وهو يعامل معاملة الاسم الصحيح. فتظهر عليه جميع الحركات الإعرابية، ومن ثم فالحديث عن القصور فيه معنىً بتصغير الحركة في مقابل مدها في (الظما)، وبناءً تخرج النقطة من طريق آخر من باب مدق مقتصر الذي هاجمه النحاة، أو على الأقل-id.الله مرضين بال-

(12) لسان العرب (ظما)./1:110.، والقاموس (ظلمم)/1:22.
(13) السما (ظلمم)/1:112.
(14) الموازنة/19.
(15) المقحور/3:78.
(16) السما/1:258.
(17) الأصول/2:415.
(18) الكتب/3:286.
الشَّام

هذه اللفظة مما أورده الحريري على أنه من (أوهام الخواص) حيث قال:
وِيقولون: دُخلت الشام، وهو غلظ قبيح وخطأ صريح: لأن اسم البلد: الشَّام، ولفظه مذكر، والدليل على هذين الأمرَين قول الشاعر:
فَفِيَّمَا لَنِي إِن لم آتِب بخلوِد(1).

وقد وردت هذه اللفظة على هذا الوزن في شعر أبي تمام ست مرات هي(2):

١ - فَأَقَرَّ وَاسْتَغْلَبَ الشَّام وَانْشَرَتُ
٢ - الشَّام غَرَبَ حِينٌ تَلْحَظُ فَصْدُحُ
٣ - ولمَّا تَلْهَبَ كَفْيَتُ لِكَ الدَّحُّ
٤ - أَرْوَاحُنَا فِي مَكَانٍ واحِدٍ وَجَدْتُ
٥ - قَدْ كَفَّاتُ مِنْهَا الشَّام وَسَهَّلَتُ
٦ - هُمْ قَوْمٌ شَطَّةٌ الشَّام وأَيْقَطُوا

وقد علق البيريزي على هذا الاستخدام بقوله: «وقد تردد مجيء الشام في شعر الطائي على فُعال، وقد جاء ذلك في الشعر القديم، إلا أنه شاذ(3).»

أما ابن بري فخلق على قول الحريري السابق بقوله: «جاء الشام لغة في الشام، قال مجنون بنى عامر:
فَمَكَّاذا تَرَى تَعْتٍ وَانْتَ صَدِيقٌ
وَخُبْتُ لِي بِالشَّام مَرْضِيَةٌ
سَقِي الْلَّهَ مَرْضِيَ الشَّام شَفِيقٌ

(1) درة الخواص/ ١٤٧، وانظر: تهذيب الخواص/ ٣٤١.
(2) ديوان/ ٣: ٢٧٤ـ ٢٧٥، ٢١٠، ٢٣١.
(3) الساقي/ ٣: ١٥٤. ٦٩.
وقال الباي:
خُفَّق الناجيات من الشام
وقال أبو البحري:
تركّب مخّرجان وراء ظهره
وقال الفرزدق:
أبلغ معاوية الذي سمّيت
وقال أبو الأزهر الحمائي:
قُاد الجيّاد أشهر السهام
من ديرصفين إلى الشام
وقال محمد (ابن عبد الله، محمد بن ظفر): لم يبلغه جوازها، وقد رويت
ذلك، وفيه ثلاث لغات: خصيّة هي الشام بالله، ثم الشام، ثم الشام مسموع(4).
ويقول ابن منظور: «والشام: بلاد تذكّر وتؤنث، وقد جاء الشام لغة في
الشام(6).»
ومعنى ما سبقك كلله أن أبا تمام لم يزيد على أن استخدم لغة واردة من لغات
ثلاث وردت في الكلمة.
اما قوله(1):
لمْا دعوتهم لأخذ عهدهم
طار السرور بمَعْطِرِيَّة
فالكلمة في صيغة النسب، قال سيبويه: و مما جاء محدودا عن بنائه

(4) حواشي على درة النواص/ 77 ب.
(5) لسان العرب (شام)/ 15: 208.
(6) ديوانه/ 2: 206.
عذوفة منه إحدى اليديين : يأيُّي الإضافَة. قولك في الشَّام : شامِ، وفي تهامة :

"هنام. ومن كسر النداء قال : تهامي. وفي اليمن : يمان."

".delegate: السباع فيهم البكل طريقةٍ. شام يدين بحبِّ الفهَّام.

وشام : أراد شام، فحذف الفهماء، والسبيل إلى حذفها أنه خففت فقرةً من الساكن فحذفها لأن الألف لما لقيتها كانت كالساقين لما النقياً، وقد يمكن أن يقال : أراد شاميا. فحذف إحدى بياء النسب، والقول الأول أجود؛ لأن حذف إحدى هاتين اليمين قليل، وإنما يجيء في أشعار ضعيفة كما أنشدوا:

يا عصيني بكّي لي أبا عصّمٍ، من الوارى الديكَر.

ولإنه هوا الجواري مشدد."

واستجابة التبريزي للوجه الأول راجعة إلى كون تخفيف بياء النسب مما تقتضيه لغة الشعر. والقول بلغجها هذا يعني تخفيفها قبل أن تستعمل في البيت. لأنه لو استعملها على التخفيف في البيت لقال:

شامي يدين بحب الفهماء.

ولما انكسر وزن البيت.

ولكن المراد استعمالها استعمال المنقوص قبل استعمالها في البيت. ومن ثم تخفف بإتخاها في حالة الرفع كفائض. فيكون في هذا إخلال كبير بالصيغة لحذف اليمين كليهما. أما الوجه الأول فلا، فيه سوى التخفيف الذي أدى إلى الحذف.

وعلع أبا يام استعملها (شام) على تلك الصيغة التي جدر منها الجوهر.


(9) راجع : كنز المعمالي: لحة 15. وبحر الوعود: 166. 162.
وتبعت في ذلك ابن منظور، فقد قالت الجوهرية: "الشام: بلاد، يذكر ويؤثر، ورجل شامي، وشام على فعل، وشامي: أيضا حكاه سبويه وآت: شام، وما جاء في ضرورة الشعر فمحمول على أنه اقتصر من النسبة على ذكر البلد.(1)

أفيكون أبو تمام قد اقتصر من النسبة على ذكر البلد؟

أمر وارد، ويكون تخفيف الهمزة في الكلمة إما راجعا إلى خط الشاكل الذين تركوا الهمزة، وإما تخفيفا آخر من أبي تمام للهمزة الساكنة المسبقة بحركة.

وإيما ما كان التوجيه فإن لأبي تمام من لغة الشعر وتوجيه اللغوين ما يسوغ له استعماله النبوة على الوجه الذي أوردها عليه.

---

(1) شرح الشافعي: 1، 1244/2، 1128
(2) أنظر: نهاية الراضي
القلب المكاني

المقصود بالقلب المكاني تقديم بعض حروف الكلمة على بعضها الآخر، وأكثر ما يتفق القلب في المعتم والمهموز، وقد جاء في غيرهما قليلاً: نحو، أمضحل وآوكَهْنَف في: أمضحل وأوكَهْنَف، وأكثر ما يكون بتقديم الآخر على متلوه، كنا، بيناء، في: نانٍّ ينام، وراء في رأى: ... وقد يُقدم متلو الآخر على الفين نحو: طَمَّٰنْ، وأصله: طَمَّٰنْ: لأنه من الطمانينة، ومنه: اطمئنّ، اطمئننا، وقد تقدم الفين على القاف، كما في: أَسْنَ وَرَاهُ وأَيْنَّهُ وَأَرَاءَ، وآَراءُ، وآَراءٌ، وتقدم اللام على القاف، كما في: أَشِياء على الأصح، وقد تؤخر الفئاء عن اللام، كما في:
الحادي، وأصلها: الواحد(1).

وقد ورد القلب المكاني في شعر أبي تمام ثماني مرات محصورة في أربع كلمات، إذ وردت إحدى الكلمات في خمسة أبيات من قصائد متفرقة،

الكلمة الأولى: رأء بمعنى رأى، وقد استعملها على القلب في اسم المدينة:
سَرُّ من رأى، فاوردها هو (سَرُّ من رأى) حيث قال(2):

لاعف الحجام بسَرُّ من رأى، التي
شهدت لمصرعه بصدق الغال

وقد كان بإمكان أبي تمام أن يوردها (سَرُّ من رأى) على الأصل، مستخدماً في ذلك زحافاً وارداً في بحر (الكامل)، وهو المسمى بالوقص، وهو حذف الثاني المتحرك، فنصير التفعيلة به (مفاعلاً(3)). بيد أن هذا الزحاف تقبل على النفس تنبأ عنه الأذن، وينبأ عن الموسيقى في بحر الكامل المنسب الرائق، ومن ثم أكثر أبو تمام إمكانية القلب المكاني حفاظاً على نغمة الكامل وتجنباً لقبض الزحاف.

(1) شرح الشافعي/ ٢١١، ٢٢٢.
(2) ديوانه/ ٣٤٤، ٤٤٤، ٢٤٨.
(3) انظر: نهاية الراغب/ ٢٠٨، ٢١١.
ступ من الدنيا على حسن وانها
وما لي شغف غير نفسي كان
و هذا البيت آخر مقطوعة من سبعة أبيات يقول في مطلعها : 
ابا زينة الدنيا وجامع شملها 
و من عند فهل فيها تمام بهائها 
و هي من قافية الهمزة المكسوة ، والهاء وصل ، والأنف خرج ، ولو استعمل أبو 
تام كلمة (واي) على أصل الترتيب لكان فائقة البيت : (على حسن وانها) فيكون حرف 
الروي هو الباء ، ومن ثم كان استعمال الصيغة الأخرى هو المخرج من هذا المازق .
الكلمة الثالثة : واء متلاوي زاي في قوله (3) :
و إذا رأيت اسم اسماء أو صبيرة يوما فقد عابنت صورة رائي
ويقال في جافاة هذا البيت ما قبل في قافية سابقه .
لكن لأبي العلاء على هذا البيت تعليما نقله عن التبريزي هو قوله : "هذا 
شيء استعمله الطائي وغيره ، فاما مذهب سيبويه في ذلك فإذا حمل عليه كمال
عيش : لأنه لا يجعل همزة (حوبائه) وما كان مثلها — إذا خفت — في هذا الموضوع
يا خاتمة ، ولكن يكون بين بين ، ياوا (راية) ياوا خاتمة لا يجوز قلبها إلى الهمزة 
في هذا الموضوع فيقع الاختلاف في الروي ، فاما غير سيبويه فلا يعد في مذهبه
أن يجعل همزة حوبائه ومنهما — إذا خفت — ياء ، وهو مذهب ضعيف ، ونحو من
ذلك ما جاء في شعر أبي النجم لأنه قال : 
هل تعرف الربع عفت جاو؟
وقال فيها :
وعَرْهَ الشَّاهَ المغربين شاوه

(1) ديوان عبد // 128
(2) ديوان عبد // 142
(3) ديوان عبد // 232
(4) ديوان عبد // 247
(5) ديوان عبد // 232
(6) ديوان عبد // 128
فواو (تشاؤه) لا يجوز أن يُهمَّر، وهَمَّرَة (جواؤه) لا يجوز أن تجعل وآوا

خالية(1).

وكلام أبي العلاء السابق - على ما فهمت - ينطلق من كون (رآه) هي بعينها (رآه) دون قلب، فخففت الهُمَّة الأولى، وهُميزت الباياء، بدل مقارنتها ب (رآه) - فيما أوردته سيبوبيه - لكننا ننظرنا إليها على أنها مقلوب رآى، فصارت رياً، ثم تحركت الباياء وانتفاح ما قبلها فتقلبت أثنا، فصارت راء، فالهمزة أصلية لا منقولة، وهي عين الكلمة.

الكلمة الرابعة: وهي التي تكرر ورودها خمس مرات في شعر أبي تمام، كلمة (الآثى) مقلوب الأول، في الأبيات التالية(2):

1- من أجل ذلك كانت العرب الآثى
2- وأشبهاها خرّب إلى العرب الآثى
3- إنما نعم الجرار للسُّنن الآثى
4- فكان طساتما قبل كانوا جيرة
5- انتقدو به في الحرب قبل انتفاحه

وبعد صرح التبريزي بأنه بيد الأول، فقلب(3)، كما تكل عن أبي العلاء قوله:

«وقد كثر في شعره الآثى بمعنى الأول(4).»

وأبو تمام ليس مبتعدا لهذا الاستعمال، وإن أكثر منه، فقد سبقه إلى ذلك عبيد بن الأبرص في قوله(5):

فَأَتَبَّعَنَا ذَات أُولَاتَنا الآثى الـ

مُوَقِدي الحرب ومُؤفِّر بالحيال

(1) السابق/4:28
(2) السابق/1:246، 174، 161، 121، 273، 2:115
(3) السابق/1:276
(4) السابق/2:273
(5) ديوان عبيد/122

-75-
وقد ورد في (لسان العرب): «وأما قول عبيد بن الأبرش [وزكر البيت السابق] فإن آراء الأول، فقلب، آراء: ومنهم مُعُوف بالحبال، أي: المعهد. فَما انشده ابن جني من قول الأسود بن يعفر:

فلاحتَ أَخْرَاهُم طَرِيقَ أمَّلُهمْ

إِنَّ آراء: أولاهم، فحذف استنفاضا، كما تحدث الحركة لذلك في قوله:

وقد بذلنا من المنظر

و نحوه (11).»

والقلب في الكلمات معدود عند بعض العلماء، من سنن العرب، بيد أن بعض النجاح ارجع كثيراً من نماذج القلب إلى كونه لغات، وأنكر بعضهم القلب مطلقاً، لكن جمهور العلماء على الاعتداد بوجود القلب في اللغة، وإن اختلاف الاعتراف به من مثال لآخر (12). قال أبو جعفر النجاح عند شرحه قول زهير:

لدي أسد شاكي السلاح مقذوف له لبيد أظفَّاره لم تقلَّم

شاكي السلاح، يعني شاكي، ثم آخر البناء، كما قال الله عز وجل: «علي شفَّا جَرَفَ هَارُ سَيْدَاهُ بَهِ (13).»، أي: هائر، وهذا القلب الصحيح عند البصريين.

وأما ما يسميه الكوفيون (القلب) نحو: جبَّد وحَذب، فليس هذا بقلب عند البصريين، وإنما هما لغتان، وليس بمنزلة شاكي وشياك. آل تراه قد أخَرَ الياء في قوله: شاكي السلاح ... الح (14).»

أبو تمام - إذن - سائر في استعمالاته السابقة على منذهب في العربية مقبول، وصيغته التي أوردها له ما يسوغها من آراء اللغويين وأقوال النصائح.

(1) الأشموني: 3: 270.
(2) نيعور: 1: 4.
(3) الساق: 4: 547.
(4) الساق: 4: 211.
(12) إنظر: المزهر: 1: 481.
(13) سورة النبأ: 1: 119.
(14) شرح الفصائد النسيم: 329: 240. 76
تنوين المعنوي من الصرف، وعدم تنوين المصرف

ورد صرف المعنوي من الصرف في التراث العربي شعره ونثره، وقد قصره بعض النحاة على لغة الشعر، في حين، أجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الأحادي اختيارا. وزعم قوم أن صرف مالا ينصرف لغةً (1).

وبعدها عمدا ورد من كلمات مجزرة بالكسرة على الأصل في قوا قبي الأبيات لما يعني بالضرورة أنها عولمت معاملة المصرف، مثل: شوساء - عذراء - صمام - شعواء - صنعاء. في القصيدة الأولى من الديوان فقط (2). وغيرها كثير في قوا قبي قصائد أخرى. نقدم إحصاء لما ورد في حشو الأبيات من كلمات مصرفية كأن حقها الممنو من صرف:

* 132 كلمة من صيغ منتهي الجموع، وليس فيها سوى نقطة واحدة بعد الف 
تكريرا ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، وهي كلمة (أعاجيب) في قوله (3):

وحادات إعاجيب خسأآ وزكآ ما الدهر في فعلها إلا أبو العجب

55 كلمة من الأعلام.

* 18 كلمة من وزن (أفعل) وصفا.

كلمة واحدة منتهية باء اللغة المعروفة، وهي كلمة (صحراة) في قولته (4):

ابدا بصحراة عليها باب

ما إن سمعت ولا أرني سامعا

(1) الأشموني/ 2: 275.
(2) راجع: الديوان/ 1: 142.
(3) الساق/ 4: 547.
(4) السابق/ 4: 311.
كلمة واحدة فيها الوصفية مع العدل (وزن مفتول) في قوله(9) :
بطل سوأة القوم متنٍّ ومَّوحداً
تشاؤوي بعينيهم كأنهم شرب
فكون مجموعاً مورداً من هذا القسم في شعر أبي تمام مثني وسبع كلمات
استائرت صيغة منتهي الجموع بنحو أربع وستين في المائة من نسبة الورد، وهو
ما يزكي قول من أجازوا صرف هذا النوع من الجموع اختياراً، غير قاسرين ذلك
على ضرورة الشعر.
أما العكس وهو عدم تدوين المصروف في لغة الشعر فجازه الكوفيون وبعض
البصريين، وتذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز(10) وعن أبي العباس أحمد
بن يحيى تعلم أنه أجاز ذلك، وهو منصرب المنصرف في الكلام مطلقاً، وفصل
بعض المتنافرين بين ما فيه العلمية وغيره، فجازه مع العلمية لوجود أحد السببين
وجمه مع غيره، ويؤيد أنه لم يسمع إلا في العلم، وحكي التفخر الرازي عن أكثر
الكوفيين والأخشيق أن السبب الواحد يمنع المنصرف، ولم يفرق بين العلمية
ونصرفها(11).
وقد ورد المصروف غير مئون في شعر أبي تمام ثماني مرات في ست كلمات
(12) بالتحديد هي : كلب : اسم قبيلة (وردت مرتين(13))، وذيلف : علماء(14)، وصلتان(15)،
وقدس (وردت مرتين(16))، وتسنيم(17)، وغرير(18).

---

(1) الساق: 1: 188
(2) راجع: الإنصاف/ المسألة (50).
(3) شرح التصريف/ 2: 228.
(4) ديوان/ 4: 387.
(5) الساق/ 4: 410.
(6) الساق/ 2: 412.
(7) الناس/ 3: 117.
(8) الناس/ 4: 483.
(9) الناس/ 1: 418.
 وكل من كلب ودُنْفَ وقَدْسُ أَعْلَامٍ لَا شَكَّ فِي عَلْمِهِ، فَقَمْتُ تَذْوِينِهَا لِيَوْجَهُ عَلَى
مِنْهُ مِنْ يَجِزُ ذَلِكَ فِي الْعَلَمِ بِتَوَاهِرِ عَنْصِرِ العَلْمِيَةِ وَحَدَهُ.
وَكَلَّمَةٌ (تَسْتِنِمُ) الَّتِي وَرَدَتْ فِي قُولِهِ (14):
فَأَجَآناً كَذَّارِيَاً لَمْ تَنْبُثُ مِنْ تَسْتِنِمٍ، خَيْبَيْهَا أَوْلاً سُلْسُلَيْهَا.
عَالَمُها بِعِضْعِ الْعَلَمِاءِ مَعَالِمَةَ الْعَلَمِ حِينَما تُعْرِضُ لَغَيْلٌ تَعَالَىٰ، وَمِرَاجِعُ مِن
تَسْتِنِمٍ، عِينَ بِشَربِهَا المَقْرِبُونَ (15)، وَبَيْدَ تَكُونُ أَرِعَ كَلِمَاتٍ مِنْ سِتْ مَا عَسَفِهِ
أَيِّ تَتَمُّ مَمْنُوَةٌ مِنَ الْبُصْرِ فِي شَعْرِهِ مِنَ الأَعْلَامِ، وَقَدْ يُكَوْنُ مِنْ أَسْبَابِ ذلِكِ
الخَلْطُ بَيْنَ الأَعْلَامِ المَصْرُوفَةِ وَالمَمْنُوَةِ مِنَ الْبُصْرِ، وَقَدْ يُكَوْدِ الْهَيْدُ بَعْضِ
المَسْتَشْرِيقينَ مِنْ أَنَّ الأَسْمَاءِ المَصْرُوفَةِ كَانَتِ الْجَلِّةُ سَابِقَةً غَيْرَ مَنْوَةٍ،
وَالَّذِينَ مَمْنُوَةٌ مِنَ الْبُصْرِ كَانَتِ فِي مَرَجِحَةِ سَابِقَةٍ مَسْكَنَةٌ الأَوْلَىٰ، ثُمْ حَدِثْتُ
تَطْوِيَّ بَعْضُ أَنَّ الْمَنْوَةِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَمْ تَكْنَ مَنْوَةٍ، وَجُرِكَتْ دُونَ تَنْويَّ الْأَسْمَاءِ الَّتِي كَانَتِ
مَسْكَنَةٌ، وَهُوَ فَضْرٌ لَمْ تُبْشَ صَحْحَهُ بَعْدَهُ، وَلَكِنْ قَابِلٌ لِلْتَحْقِيقِ (16)،
أَهُمَا (صَلْتِانُ) صُنْعُهُ عَلَى وَزْنِ (فَعُلْانَ (17)، وَلِيْسَ مِنَ الْمَمْنُوَةِ مِنَ الْبُصْرِ،
وَلَمْ يَكُنْ مَمْكِنًا أَنْ تَنْوِيَّ فِي قُولِهِ (18):
صُلَتِانُ بِبَعْضٍ إِنْ زَدْتَ أَوْ إِنْ عَدَّاً
فِي الْأَرْضِ بَآاً مِنْهُ لِيَسُ بَصْحٍ
لَّانِ (صَلْتِانُ يَبُوحُ) يَقَابِلُ (صَفْسِاعِّهِ) فِي بَحْرِ (الكَلِمَ)، وَتَنْوِيَّ الْكَلِمَةِ بَحْلٌ
بَمِوسْيَقِيَّهِ، إِذْ يَتَرَبُّ عَلَيْهِ زِيَادَةٍ سَاَكِنٍ.

(14) الساَبِقُ/ ۴ : ۴۸۳.
(15) سَوْرَةَ المَفَاتِيحِ / الأَيَانِ : ۲۸، وَانْتَظِرَ فِي الْقُولِ بِعَلْمِ (تَسْتِنِمِ) : الْكَشَافُ/ ۴ : ۳۳۳،
(16) ظِواَهِرُ نَحْوِيَةِ/ ۴۵.
(17) الصَّلْتِانِ مِنْ الْخِيلِ : النَّشْيْطِيَّ الحَدِيدُ الفَوْقَاءِ، انْظُرُ الْصَّحَابِ (صَلْتِانَ/ ۱ : ۲۵۰.
(18) دُبِّيَانُ/ ۲ : ۴۱۲.
الإيمان، وقد كان الوجه تعالى
من الفئة وغير ذلك مما قد
قش المُقل، وقاضي البلد، وبد
مراد، يدل على إرادته أن

**نتبقى كلمة (عريبا) في قوله (19):**

عريبا لا يكتب دليل من عمى
وكلمة في الأصل - مصروف - لأن م كان على فُعلان قَبْلَتَهُ فُعلانة
بالتاء (20)، وكل مزيد بالألف والتنوين ولا يكون مؤنثة على فَعَّلَهُ فَعَلَهُه
وترك صرف عريبا للاضطرورة: كانهم شهودًا بالتصفات على فَعَّلَان، إذ كان في
عدتها من الحروف والحركات، وإنما يخالفها بالضمة (21).

أما قول أبي تمام (22):

لقد أخذت من دار ماوي الاحتكب
أنحل المعاني للبلين هي أم نهية؟
والذي حذف فيه التناوين من (بَلَقْ)، فهو حذف للفضاء الساكنين، كما حدث
في قراءة قوله تعالى: فَقَلَّ هُوَ اللَّهُ احْدِ اللَّهِ الصَّلْحِ
(23)، وقراءة قلول تعالى: وَقَالَتْ الْيَهَوْدُ عَزِيزُ أبِي اللَّهِ
(24)، وحدوث الظاهرة في القراءات القرآنية مسْكَن كاف للقول بأنها لا تقتصر على لغة
الشعر، مما دعا ابن جني أن يقول: فكما حذف التناوين من عزير فيمن جمل ابن
خبرا عنه فله نظائر كثيرة تكاد كُتبت تجعلها قياسًا (25)، وبعد أن أورد نماذج
كثيرة لهذه الظاهرة قال: وإنما جاز حذف التناوين من هذه الأسماء في هذه

---

(19) ديوانه/ 1: 418.
(20) الصحاح: (عراء)/ 6: 242.
(21) راجع: الكتاب/ 2: 261.
(22) ديوان أبي تمام/ 1: 418.
(23) السابق/ 2: 181.
(24) هي قراءة نصر بن عامر وأبي عمرو، ورويت عن عمر أبي عمرو، كما في المختصر/ 182.
(25) سورة الثور: آية 20. وهي قراءة ابن كثير وناذق وأبي عمرو وحمزة. وأبي عمرو في رواية.
(26) سر صناعة الإعراب/ 532.
الأماكن، وقد كان الوجه تحريكه لالتقاء الساكنين، لأنه صارع حروف اللين بما فيه من الغنة وغير ذلك مما قدمنا ذكره، فهكذا ينذفن لالتقاء الساكنين في نحو: رمي القوم، وقاضي البلد، ويدعو القوم، كذلك حذف النتوين لالتقاء الساكنين وهو مراد، بذلك على إرادته أنهم لم يجرؤوا ما بعده بإضافته إليه. (27)
جُمُوعُ التَّكَسِيرُ

استعمل أبو تمام جموع التكسير - في الأعم الأغلب - في الأوجه التي استعملت بها في الأدب العربي شعره وشعره، وعلى ما تقضي به القواعد التي قال بها النحاة من قبله ومن بعده، بيد أن فت شعره استعمالات خاصة تتعرض له في ما يلي:

أ - جموع غير قياسية، وغير مسموعة؛ ويتمثّل ذلك في جمعه حائضا على حُتْب في قوله:

لا ول ول ول ول
لا ول ول ول ول
لَا وْلَوْ، فَصَبَرَتْ عَضْرَهُ عَتَّارَ غَدِّر.
وَلَا رَقَّتَهُمْ إِلا وَهُمْ حُطَّبْ.

والأصل في (فاعل) صفة للفاعل الذي يُؤكَّر على (فاعل) كجواب في، أو (فاعل) نحو: حَيْبَةٌ (1) أَمَا (فاعل) في طبطر في وصف على فعّال بمعنى فاعل كسبور وغفور، وفي اسم رياضي مدة قبل لم غيظ معتلة مطلقاً أو غير مضافة إن كانت المدة أنتا، نحو: آتَان وأتَّن. وحمم وجمموم وفسيم وفسيم وفسيم وكديم وكديم، وشذ عند في جمع عنان للضعيف (2).

وهذا الجمع الذي استعمله أبو تمام لم يرد في نص آخر على حد علمي، ولعله جمع لبناء آخر خصبه المذكر هو (حَيْبَةٌ)، وهو من الأنبية التي تجمع هذا الجمع، ولا يقل ذلك من قيمة الإشارة التي أرادها أبو تمام من وصف حساده بما يخص النساء، استهاة بهم وحذاء من قدرهم، فليس الوصف خصوصية البنية الصرفية، ولكنه خصوصية المادة اللغوية.

(1) ديونته / 265.
(2) الأصول / 16.
(3) أوضح المسالك / 212.

82
ب - جمع غير قياسية مسموحة: ويُمثل ذلك في ثلاثة جموع:

أولها: جمع نَذِي على أندية في قوله:

إذا دَرَجَتُ في الصُّبا كَفَكفتُ لها
وَاندَية من نَذِي النَّوء يَعْصَرُ

والأصل في (أَغْلِبةِ) أن يكون جمعاً لاسم مذكر رباعي بِمِدة قيل الآخر.

نحو: طعام، وحمار، وغرام، ورغيف، ومَعْمُون، وتَزَمَّم في فُتْنَال وفَعْمَال وفَيْضَمَّ النَّاء، وفَيْضَمَّ النَّاء.

أما النَّداء فِيُجِعِم على إِنْدَاء، وجَمَعه على أندية. شاّذٌ، وَقَد سَمَع في قول الشاعر:

في ليلة من جِمِمادى ذات أندية لا يُصَرُ الكلب من ظلمائها الطَّنبا

والجمع الثاني: جمع حاجة على حوائج في قوله:

اتَّمَغَ في الحوائج إن خَضَافًا غَشَّوتُ بهَا عَلَيْك وإن شَتْنًا

وَقَد وجه الجوهري على أنِهم« كانَهم جمعاً حاجة. وكان الأصمعي ينكره».

ويقول: هو مُولّدٌ. وإنما أنكره لخروجه عن القياس، وإلا فهو كثير في كلام العرب».

وليس هناك شك في صحة (حوائج). إذ وردت في قول الرسول ﷺ:

استعينوا على إنجاح حوائجكم بالكتبان لها. وقوله: « أطلبا الحوائج إلى حسان الوجوه.» وحكي سيبوهي: تنجَّز فلن حوائجة، وورد استعمالها في قول

الأعشى.

1. (د. ديوانه/3، 260).
2. (2) أوضح المسائل/4، 312.
3. (1) الصحاح: (نداء)/6، 205.
4. (3) ديوانه/3، 119، 482.
5. (8) الصحاح: (جُوُر)/1، 308، 270.
6. (9) الكتاب/4، 73.
7. (10) ديوانه/2، 389.
الناس حواء قیاس

و قول الفرد (11):

بضياء المساء

وفي بلاد الهند عند أمیرها

وقول الشام (11):

تقطع بيننا الحجاجات إلا

وإن نبتكر في طعنهم وح

ولذي علق عليه القياس. فاما الشعراء

اليمني هذا الجمع، بدأ

- استعمالات لم

- جموع:

أولها: جمع (بُسْتَ)

- لو تكشيفن تقاربت

والأصل في (فُتْل)

وشرف، فإن كان صفة

وقَعَلَى أنشى أفعل نحو

لیست أنشى (افعل). مصدرا، نحو: جُذُبَ

مذهب الشراء.

(17) ديوان/ "السابق/ 510.
(18) الأصول/ 2: 16.
(19) ديوان أبي تمام/ 2.
(20) كتاب المشكل/ 1.
(21) ديوان/ 4: ""255.
(22) راجع: الأشموني/ 6.

- وحی البلاط الهند عند أمیرها

و قول الفرد (11):

تقطع بيننا الحجاجات إلا

و إن نبتكر في طعنهم وح

و الذي علق عليه القياس. فامضا الشعراء

اليمني هذا الجمع، بدأ

- استعمالات لم

أولها: جمع (بُسْتَ)

- لو تكشيفن تقارب

والأصل في (فُتْل)

وشرف، فإن كان صفة

وقَعَلَى أنشى أفعل نحو

لیست أنشى (افعل). مصدرا، نحو: جُذُبَ

مذهب الشراء.

(17) ديوان/ "السابق/ 510.
(18) الأصول/ 2: 16.
(19) ديوان أبي تمام/ 2.
(20) كتاب المشكل/ 1.
(21) ديوان/ 4: ""255.
(22) راجع: الأشموني/ 6.

- وحی البلاط الهند عند أمیرها

و قول الفرد (11):

تقطع بيننا الحجاجات إلا

و إن نبتكر في طعنهم وح

و الذي علق عليه القياس. فامضا الشعراء

اليمني هذا الجمع، بدأ

- استعمالات لم

أولها: جمع (بُسْتَ)

- لو تكشيفن تقارب

والأصل في (فُتْل)

وشرف، فإن كان صفة

وقَعَلَى أنشى أفعل نحو

لیست أنشى (افعل). مصدرا، نحو: جُذُبَ

مذهب الشراء.

(17) ديوان/ "السابق/ 510.
(18) الأصول/ 2: 16.
(19) ديوان أبي تمام/ 2.
(20) كتاب المشكل/ 1.
(21) ديوان/ 4: ""255.
(22) راجع: الأشموني/ 6.

- وحی البلاط الهند عند أمیرها

و قول الفرد (11):

تقطع بيننا الحجاجات إلا

و إن نبتكر في طعنهم وح

و الذي علق عليه القياس. فامضا الشعراء

اليمني هذا الجمع، بدأ

- استعمالات لم

أولها: جمع (بُسْتَ)

- لو تكشيفن تقارب

والأصل في (فُتْل)

وشرف، فإن كان صفة

وقَعَلَى أنشى أفعل نحو

لیست أنشى (افعل). مصدرا، نحو: جُذُبَ

مذهب الشراء.

(17) ديوان/ "السابق/ 510.
(18) الأصول/ 2: 16.
(19) ديوان أبي تمام/ 2.
(20) كتاب المشكل/ 1.
(21) ديوان/ 4: ""255.
(22) راجع: الأشموني/ 6.

- وحی البلاط الهند عند أمیرها

و قول الفرد (11):

تقطع بيننا الحجاجات إلا

و إن نبتكر في طعنهم وح

و الذي علق عليه القياس. فامضا الشعراء

اليمني هذا الجمع، بدأ

- استعمالات لم

أولها: جمع (بُسْتَ)

- لو تكشيفن تقارب

والأصل في (فُتْل)

وشرف، فإن كان صفة

وقَعَلَى أنشى أفعل نحو

لیست أنشى (افعل). مصدرا، نحو: جُذُبَ

مذهب الشراء.

(17) ديوان/ "السابق/ 510.
(18) الأصول/ 2: 16.
(19) ديوان أبي تمام/ 2.
(20) كتاب المشكل/ 1.
(21) ديوان/ 4: ""255.
(22) راجع: الأشموني/ 6.
ج- جموع قياسية غير مسموعة: ويتمثل ذلك في جمع صبي على (أصبية).

في قوله (17): 

"حَوَاقِلُةَ وَأَصِيْبِيَّةَ تَزِمْتُ بِهِمُ الْمُدُحَةَ وَالسُّهُوَبَ".

قال ابن السراج: "لم يقولوا في صبي: أصبية، استغنوا بصبيَّة" (18).

وذلك جمع زينب على (زيناب) في قوله:

"وإن بكرت في ظلٍّهم وحذوهُم، زيناب من أحبابنا وعوائِلك".

والذي علق عليه التبريزي بقوله: "الزيناب: جمع زينب، هكذا يوجب القياس. فأما الشعر القديم فقلما يوجد فيه الزيناب" (19). وقد أورد الحيدر في اليمني هذا الجمع، بيد أنه لم يقدم عليه شاهداً (20).

د- استعمالات لجماعة لها ما يسوغها من أقوال النحاة: ويتمثل ذلك في ثلاثة جمع:

الأولى: جمع (بشير) على (بيض) في قوله (21).

لا تكشفن نقايدها سبَّتُ منكم إلى بنيتهَا البشرَ.

والثانية: إن يطرد في نوعين: فعلية بضم الفاء اسمًا، نحو: عُرفة.

وعرف فإن كان صفة لم تجمع هذا الجمع. ومن ثم شهدوا جمع بهمة على: بهم.

وفعلَ إذا فأفعال نحو: كنَّنوك المظاهر، فإن لم يكن أئذى أفعال لم يجمع، و (بشير) ليست آثري (فعال). بيد أنه نقل عن الفراء أنه يقيس هذا الجمع في (فظل) مصدراً، نحو: رجَّعَ (22). وبهذا يكون جمع (بشير) على (بيض) منقيباً على مذهب الفراء.

(17) السابق/ 6: 520.
(18) الأصول/ 3: 6.
(19) ديوان أبي تمام/ 2: 457.
(20) كشف المشكل/ 1: 219.
(21) ديوانٌ/ 4: 254.
(22) راجع: الأشموئ/ 4: 130.
ثالثها: جمع (بدَّرة) على (بدور) في قوله(32): 
أهين لا ما في البدو وآكلها. لديهم قواضيها كما يكره الوفد
و (فَجَّرَة) — كما يقول ابن بريش — إذا أردت الكثير كسرته على (فَجَّرَة).
والذكاء فضاعة وقصاعة وجفان، وصحافة وصحاف، هذا هو الباب. وقد
يجي على (فَجَّرَة)، قالوا: بَدَّرة وبدور، ومائة ومائون، والمائة: أسلف البطن.
ودخلوا فعالا على فعال لأنهم اختان، كما دخلت عليها في جمع فَجَّرَة ن نحو فَجَّرَة
وطلس. إلا أن فعالا في جمع فَجَّرَة قليل، وفي جمع فَجَّرَة كثير(31).

ثالثها: جمع (ليس) على (ليس) في قوله(33):
خلائق فيه خصصة جائدة ليست بمنه وو» ولا ليس.
ومعيل إذا كان بمعنى مفعول قليسا بابه أن يجمع على فعل، ولكنه قد يدخل
الباب على الباب، كما قادوا: قتيل وفتالة، وأسير وأسراء، وإنما التباس: قتلى
وأسرى(30).

لكن فعل يطرد في فعال بمعنى فاعل، كصبر جمع صبور، وفي اسم ربع.
بمدة قبل لامه غير متعلقة، أو غير مضاعفة إذا كانت المدة ألفا(37).
أما فعال بمعنى مفعول فبابه أن يكسر على فعل كجري فقتلى، ولا يجمع
جمع التصحيح(38). ولكن الرسوم الاستعراضي يلقع على ذلك بقوله: لا ليس يجمع
كل فعال بمعنى مفعول على فعل، بل إنما يجمع عليه من ذلك ما كان متضمنا
للألفات والمكاره التي يصاب بها الحي، كالقتل وغيره، حتى صار هذا الجمع يأتي
أيضاً لغير (فَجَّرَة) المذكور إذا شاركه في المعنى المذكور كما يتبين، فإن أتى شن

(32) ديوانه/2 : 90.
(33) ديوانه/3 : 141، 142، 143، 163.
(34) ديوانه/2 : 163.
(35) ديوانه/3 : 131.
(36) الدار البيضاء، (20) راجع مادة (عم) في الصحاح.
(22) ديوانه/3 : 163.
(23) ديوانه/2 : 90.
(24) ديوانه/3 : 21.
(25) ديوانه/3 : 220.
(26) الدار البيضاء، (25) ديوانه/2 : 3.
(27) نظر : شرح التصحيح/2 : 305.
(28) نظر : شرح المفصل/3 : 3.
منه في غير هذا المعنى لم يُجمع هذا الجمع، نحو: رجل حميد، ومنه: سعيد في
لغة من قال: سعيد، يضم السين، على بناة ما لم يُسمَّه فأله، وكذلك لا يقال
(فَعَلَى) في جمع ما انتقل إلى الأسمية من هذا الباب، وهو ما دخله البناء،
كالذبحة، والأكلة، والضحية، والبطيئة ... النحو (29).
ويهمنا من نص الرمذاني السابق استثناوتهما انتقل إلى الأسمية من هذا الباب،
وهو ما دخله النداء، ولا أرى أبا تمام إلا قد جمع (لبسة) اسما، قصرت بذلك مثل
جمع صحيح على صغيف، ونحية على نجَّب.

9- جمع يبدو أنها محرَّقة: ويتمثل ذلك في قوله(30):

بُنْتُ التَحْرِيقَةَ من لحْمِ فلَامْكِ،
مَتَّوَجَّهٍ في عُمَّاماتِ وَلَا عُصْمٌ
قيل: عُمَّامات جماعاتٍ، والمعرف في أسماء الجماعات: عُمَّامُ،
وأنشد بعقول في ذلك:

سالتُ بنا من جمعٍ العمالَم
وقول هذا القائل: (العمالات: الجماعات) لا أعرفه، فإن كان أبو تمام
سمعه فهو صحيح، ولا أعلمه تحريف وقع في شعره، ولو روى: زواجات لكان وجه
و لكن تتبَّع الرواية (31).

ولم تورد كتب اللغة سوى (عمال) بمعنى الجماعات (32).

و- استعمال خاص بلغة الشعر: ويتمثل ذلك في قوله(33):

فلأت بنعَّمْي منه بيضاء الدنيا
كثيرة قرَّرت في قلوب الحواسٍ

(29) شرح الشافعي/ 2 : 142، 141.
(30) ديوانه/ 2 : 142.
(31) السابق نفسه.
(33) ديوانه/ 2 : 11.
فظاهر الاستعمال إرادة التذكير ، والحواسد جمع حاسة، وجمع حاسد:

حَسَد. ومن أجل ذلك اندفع البيرةي يسبع له استعماله، فجوع أن يكون المعنى:

نساء الحساس، ثم عاد إلى القول بأنه يمكن حمل المذكر على المؤثر في الشعر،
فيقال للعذال: عوائد، وللعواد: عوائد. ورأى أن الأجود أن يكون المصوصد:

بالحواسد: جماعة حاسدة(٣٢).»

وجمع (فواصل) على (فواصل) في الشعر مما ورد قبل أبي تمام واستفساغه

النحاة، قال عمرد: فلما كان جمع فاعلة: فواصل اجتيبوا مثل ذلك في المذكر،
وعدلوا عن هذا الباب لكثرة ابتداء المذكر في الجمع، ولو احتاج إليه شاعر لرده إلى
الأصل، فجمعه على فواصل. ألا تراهم قالوا في جمع فارس: فواصل. إذ كان مثل
هذا مُطرِّحاً فيها المؤثر، وكذلك: هالك في الهواك، لما أردت الجنس كله. قال:

القرد يرد: حيث احتاج إليه:

وإذا الرجُل رأى يزيد رابعهم
خضُوع الرفاق نواكس الأبصار، (٣٥)

وبرى صديقنا الدكتور محمد حماس، أن الفردق عمد في هذا المقام إلى
هذه الصيغة عمدا. فهو يصف الرجل عند رؤية يزيد بالذلة والانكسار، وتنكس
الأبصار، وتنكس الأبصار مما كانت تتعله النساء المحتشمات عند رؤية الرجال
الذوي المهيبة والمقدرة، فعلال الفردق كان يريد الإشارة إلى شن من هذا عندما
استخدم (نواكس) جمع لانابس وصفاً للرجال في هذه الحالة، وكأنه جعلهم نساء
عن طريق استخدام الصيغة التي تستخدم لهن(٣٢).»

وكيون أبو تمام قد عمد هو أيضاً لاستعمال (الحواسد) المخصصة للنساء
إشارة منه إلى نقشان قدر هؤلاء الرجال الذين قبر الحق قد قلبهم وأدَّم أنفسهم،

(٣٦) السابق نفسه.

(٣٧) القرآن.

(٣٨) راجع مادة (دجى) في الم.

(٣٩) ديوان ابن تمام: ٣: ١١.

(٤٠) السابق./ ١: ٦٢.

(٤١) السابق نفسه.

(٤٢) المعتصم.

(٤٣) الكتاب./ ١: ٢٧٦، والكامل./ ١: ٢٧٦، والخزانة./ ١: ٢٧٦، وما بعدها.

(٤٤) طوافون نحوي./ ١٧.
حَتِّى إِنْ هُمْ لَحَقَّاً - بِسَبُبِ هَذِهِ الْمِنْقَصَةَ - بِطَائِفَةِ النَّسَاءِ الْلَّاتِي لَا يُقَدِّرُنَّ عَلَى
مِجَارِةِ المَمْدَوِحِ، فَلَا يُكْلِفُنَّ إِلَّا أَنْ يَحْسِدُنَّهَا؟
رَبّمَا أَنْ
لَكُنْ الَّذِي لَأَمْرَاءٍ فِي هِئَلٍ أَبَا تَتَمِمْ أَسْتَعَمَلَ الصِّيَافَةَ عَلَى مَا أَسْتَعْمَلَهَا عَلَيْهِ مِن
سِبْقِهِ مِنِ الشُّعْرَاءِ، وَأَقْرَأْهُ عَلَى أَسْتَعَمَلَهَا جَلْدَةِ الْحَناَةِ مَدَامِ الْأَسْتَعْمَالِ فِي إِطَارِ لَغَةِ
الشُّعْرَاءَ.

١٣٦ - أَسْتَعَمَلَ الْجُمْهُورُ أَسْتَعَمَالَ المَفْرَدَ، وَقَدْ تَمَثَّلَ ذَلِكَ فِي قُوْلِهِ(١٣٦) : 
فَأَقْسَمَ لَوْ سَأَلَّتُ دِجَاهُ عَنْ يَقِدْ أَنْبَاءَهُ عَنْ وَجْدٍ مَعْظُومٍ
فَوُجُّ (الدَجِّي)، وَهُوَ جُمْهُرُ دِجَاهُ (٧٣٨). \، وَلَكِنَّ الْمُحَدِّثِينَ يَسْتَعَمُّلُونَهَا فِي
مَعْنَى الْوَاحِدِ، وَذَلِكَ جَارِّي يَحْمِلُ عَلَى مَعْنَى الْجَنْسِ، كَمَا قَالَ :
مَثَلَ الْمَرْجَعِ نَتَّمَيْتُ حَوَاصِلَهُ.

فَهَلَا الْقِيَاسُ فَهُوَ الْجُمْهُورُ. فَلَوْ قَالَ : (لَقَدْ أَنْبَطَكَ) لَجُرَّ أَلْفَ الْوَاحِدِ الَّذِي
تَسْتَعَمَّلُهَا الْمُؤَمِّنُ. وَيُجِرُّ أَنْ يَكُونَ الْمِلْكُ قَالَهَا كَذَّلِكَ. قَالَ الْرَّاعِيُّ الْمَمْرِيُّ عِنْدَهُ :
فِجَاءَتُ إِلَيْنَا وَالدِّجَاهُ مُرْجَعْحَنَةٌ، رَغْوُثُ شَئًا قَدْ تَقْبَبَ عُوْدَهَا، (٣٩)
وَالحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى مِمْا أَقْرَتْهُ الْلَّغَةُ، وَأَسْتَعَمَّلَهَا الْشُّعْرَاءُ كَثِيرًا.

وَبَسْبِيلَ مَا سُبْقَ أَسْتَعَمَالِهَا الْجُمْهُورُ مَرَادًا بِالْوَاحِدِ، لَكِنَّ الْفَرْقَ بِبَيْنَهَا وَاسِعٌ
فُوُجُّ (دِجَاهُ) قَدْ وَجَدَ الْلَّفْظُ وَهُوَ جُمْهُرُ، وَمِنْ ثُمَّ أَمَّا أَسْتَعَمَالُهَا فِي مَفْرَدٍ، أَمَّا
أَسْتَعَمَالُ الْجُمْهُورُ مَرَادًا بِالْمَفْرَدِ فَالْلَّفْظُ عَلَى أَصِلِّ أَسْتَعَمَالِهَا، فَيُمْكِنُ أَنْ يَجْعَلَ
الْمِلْكُ عَلَى جُمْهُرٍ، بِبَدِّى أَنَّ المَرَادَ بِالْمَفْرَدِ، وَيَتَمَثَّلُ ذَلِكَ فِي قُوْلِهِ(٤٠).

(٢٧) دُونِهِ/ ٣ ، ١٦٤
(٢٨) رَجَا مَادِّ (دِجِّي) فِي الْصَّحِحَاءِ وَالْلَّسْـانِ
(٢٩) دُونِهِ/ ٣ ، ١٦١
(٣٠) السَّابِقِ/ ١ ، ٣٣٤
أبلغ محمدو الملقى كلاكلة

بأرض خُشُّ الامام القيم قد لجأ

حيث جمع (كلال) والمراد الواحد، وقد نقل التبليزي تعليق أبي العلاء على

هذا البيت يكون التوحيد - لو أماكن - أحسن، وإن احتمل ذلك: لأن كل جزء من

الكلاكل يجوز أن يسمى كلاكل، ولا يمنع أن يردد: كلاكل أصحابه، لأنهم يشيرون

به، وبهما يعي بالكلاكل صدره وغيره من التقول(41).

وكل ذلك الشاش في قوله(42):

كانت له ولاوليه ورائه

في اللوح حتى جفت الأقاليم.

وقد علق المرزوقي على ذلك بانه جمع القلم على مواقعته، كما تجمع

المست على مطالعه، وإن شئت قلت: لنبيته في الجريه عن أقاليم كثيرة(43).

والحق أن نياية الجميع عن المنفرد مما اقره اللغة، واعتبر فيها من أنواع

المجاز: ففي قوله تعالى: "أَلَيْنِ قُلُوْبُ الْأَمْمِ قَدْ جَمعُوا لَكَ"، فاخرهم(44) أريد بالناس رجل واحد هو نسيم بن مسعود، وفي قوله تعالى: 

إِنْ نَعَفَ عَنْ طَائِفَةٍ مَّنْ أَعَذَّبَ طَائِفَةٍ (45) قال قتادة: كان رجل من القوم لابلاطمهم على

أقوالهم في الرسول صلى الله عليه وسلم، وسبي الوجابتهم، فسمى الله طائفة وهو واحد، وفي

 قوله عز من قائل: "فَأَلَيْنَ قُلُوْبُ الْأَمْمِ قَدْ جَمعُوا لَكَ". في

هو رجل واحد. وفي قوله سبحانه: "بِمِنْ يَرَجُو الْمُرْسَلِينَ(46) جمع والمراد واحد،

دل عليه قوله بعد: "أَرْجِعُ إِلَيْهِمْ(48)

(41) الساقي نفسه.
(42) الساقي نفسه.
(43) شرح م莹کات ديوان أبي تمام/ 6.
(44) سورة آل عمران: آية 173.
(45) سورة التوبة: آية 6.
(46) سورة المجادلة: آية 1.
(47) سورة التميم: آية 35.

- 90 -
يتبطى - في نهاية الحديث عن جموع التكسير في شعر أبي تمام - الإشارة إلى أنه لم يخطئ في قوله (49):
فطححتُ سداً سداً ياجوج دوشه
من الهمم لم يشعر على زُبره قُطر
فقد علق التبريزي علي ذلك بقوله: "وجمع زُبرة على زُبر، وذلك جمع غير معروف، وإنما يقال: زُبرة وزُبر، وكذلك جاء في القرآن (50)
والحق أن أبا تمام استخدم جماع الذي أشار إليه التبريزي، وهو (زُبر) الذي ورد في قوله تعالى: "أو قرأ زُبر الحديداً" (51)؛ بيد أنه سكن المقصود لموسيقى الشعر، وتسكن عين (قُتل) مما جوزه اللغويون، ومن ثم تناولنا هذه اللفتة مع غيرها من قبل تحت عنوان (تسكن المتحرك).

(49) ديوانه: 4.569
(50) السابق نفسه.
(51) سورة الكهف: آية 96.
المشتقات

كان استعمال أبي تمام للمشتقات في جملته محكمة - في الأعم الأغلب - بما تفرضه اللغة من سنن، وما تقتضيه القواعد من أصول، وهو في المرات القليلة التي جاء فيها من مقتضيات القواعد كانت لمسوغتها من سابق استعمال أو انتهاء للحجة من اللاحقات، أو حمل صنعة على صيغة، وقلم وقلم وقلم ما لم يسبق باستعماله، ومن نماذج ذلك:

1. صياغة أفعف التفضيل من غير الثلاثة بلا واسطة - وذلك في قوله(1):

صياغته له شيمته غراء من ذهب، لكونها أهلته الأشياء للذهب، والقياس: أشد إهلاكاً.


أما ابن مالك فيرى عدم الاقتصار على المسموع في صوغ فعل التعجب من وزن (أفعف) بل يحكم فيه بالاطراد، وقياس ما لَيُسِمَع على ما سُمِع، ما لم يمنع.

(1) ديوانه/ 1: 1260 .
(2) المسند/ 3: 228.
(3) المذهب/ 3: 186.
(4) السباق/ 4: 328.
(5) الطهير/ 2: 1716 .
(6) الصحاح (هلق): 4/ 228.
لكنا، بالرجوع إلى مصادر اللغة، رأينا أنه تميم تستعمل (هلكة) بمعنى (هلكة) متعدداً إلى المفعول، يقول الجوهري: « وقال أبو عبيد: تميم تقول (هلكة) يُطلقُها هلكاً (بمعنى: أهلكه) ، وأنشد للمجاج:»

وُمَهَمْهُ هَالِكَ مِنْ تُغَرِّجاً

يريد: مُهَلِكَ، كما قال: ليل غاض، أي مُغْضُرِّ (4) »

وبنياء هذه اللغة، فصيحة أبي تمام ما يسوغها، فجعلها كان مولعاً بلهجة تيم في بعض استعمالاتها، إذ سيظهر لنا في معلماً للفظة النحو أنه في جل شعره، أو قل: كله - لا ينصب الخبر ب (ما) النافية سائراً في ذلك على ما ورد عن هذه القبيلة، ولذلك تعليت ذكره هناك، إن شاء الله.

Bei صياغة أفعل التفضيل من المعنى للمجاج: وذلك في قوله (5):


(1) الصحيح: (هلكة)/ 4 : 1612 . وانظر نفس المادة في لسان العرب/ 12 : 394 . 395 . 396 .
(2) ديوانه/ 4 : 338 .
(3) السابق/ 4 : 329 . 330 .
لقد وقف ابن مالك في جانب إجابة صوغ (أفعل) من فعل المفعول ما لم يحدث ليس، يقول: فقد يبني فعل التعبج من فعل المفعول إن أمن الانتباس بفعل الفاعل، نحو: ما أبدوه، وما أنبته، وما أشتهبه، وهذا الاستعمال في (أفعل) التفضيل أكثر منه في التعبج كأله من ذلك، وأصله من ذات المحليين، وأشتهر من غيره، وأعدر، وألوه، وأعرف، وأتك، وأحوه، وأزجى، من: شعير، وعذر، وليم، وعرف، ونكر، وخيف، ووعي، وعندى أن صوغ فعل التعبج وأفعال التفضيل من فعل المفعول الثلاثات الذي لا يلبس فعال الفاعل لا يقتصر فيه على المسموع، بل يحكم باطرافه لعدم الضائر وكثرة النظائر (1).

هذا إذا أخذنا مبدأ أمن اللبس مستغنا لجوانب صوغ (أفعل) من فعل المبني للمفعول كما طرحه ابن مالك. وجدنا أبا تمام بصياغته غير خارج عن هذا الضابط في بيئة التباس بين فعل الفاعل وفعل المفعول، فطائفة الشعر مقتليّة في عيونهم وصدورهم لا قافية، و(طائفة الأسد) وهو المفصل عليه مضاد آخر لإزالة الإبلات، لأنها محوفة لا خلفته، ومن أجل هذا قال البشيريّ في تعليمه على البيت: وإذا تأمل هذا المعنى علم أن الطلاسي لم يبرد إلا المفصول (2).

- إبراد صيغ غير مستعملة: وقد تم ذلك في نموذجين:

الأول: في قوله (3):

من المعطيات الحسن والمؤتباتية مُجَلَّبَيْتَهُ أو فاضلاً لم تَجْلِبْهُ حيث استخدم (4).

الثاني: في نموذج (5):

لدى المتضمنة الكهفية، وهذا يقول على (6).

(1) شرح التسهيل/ 121، ونظر: التسهيل/ 45، وحاشية الشبان/ 45.
(2) ديوانه/ 2.111.
(3) الموانئة/ 73.
ثم قال أبو العلاء: ولو روى (ناصرا) لكان المعنى صحيحًا واللغة مستعملة، كأنها نصت من اللباس، أي: خرج منه(9).

واليثين: هي قوله(10):

فَمَرَّتْ أرْضُهَا بعِينُ البَاهَتِ
فِيَاهِتْ: اسم فاعل من (بَاهَت) بالكسر، إذا دُهْشَ وتحيّر. وعلى الرغم من
كَونَ الفَعْل وَارْداً بِهِذِهِ الْسَيِّدَةَ، كَمَا وَرَدَ عَلَى (بَاهَت) بِضَمَ الْهَاءِ، فَإِنَّ الأَفْصُل مِنْهَا:
(بَاهَت) كَمَا وَرَدَ فِي قُوَّلِهِ عِزْ وُجْلَ فِيْهِ الْذِّي كَفَرَ(11) كَيْبَانَا الجَمْهُور
بِالْبَناءِ الْمَجْهُورِ، فِي حِينْ حَرَأ الْيَمَانِيَ وَمِجَاهَدَ: (بَاهَت) بِفَتْحِ الْهَاءِ، وَهََّرَأَ (بَاهَت)
- يَفْتَحُ الْبَناءَ وَضْمُ الْهَاءَ، أَبْوَ حِيْوَةٍ، وَذِكْرِهِ أَبِ مَعَادٍ(12)، وَمَنْ ثُمَّ يَقَالُ: رَجَلٌ
- بَاهَتُونَ، مِنْ (بَاهَت) وَلَا يَقَالُ: بَاهَتُ مِنْ (بَاهَت)، وَلَا بَاهَتُ مِنْ (بَاهَت)(13).

ووَضَعَ مَما سَبِقَ أَنَّ أَبَا تَمَامَ قَاسِمَ مَا لَمْ يَسْمَعْ عَلَى ما سَمَعَ، غَيْرَ آهِ إلى
عَدْمَ الْوُرُودِ، فَمَا دَامَ الفَعْل وَارْداً عَلِى صِيَافَةِ المَبْنِى لِلْمَلْعُوبِ وَلَوْ عَلَى قَلْةٍ فَضْيَاغَةٍ
اسم الفَعْل مِنَهُ - قِيَاسَاً - جَائِزةً، فَكَانَ رَجَعُ الْقِيَاسِ عَلَى السَّمَاعِ.

- استعمال بعض الصيغ في موضع غيرها: كاستعماله اسم المنقول في
وضع اسم الفاعل في قوله(14):

صَلَّتَانَا عَدَدَاً حَيْثُ حَلَّواً
في حديث من عِنْمَه مَسْتَفاضٍ
حيث استخدم (مَسْتَفاض) في موقع (مَسْتَفاض)، وهو ما خَلَطَ فيه
الآمدي(15).

(9) السابق، نفسه، وانظر الصحاح (فقط) / 5 : 1796، 1791-1777.
(10) السابق / 4 : 1768.
(11) سورة البقرة : آية 257.
(12) راجع: المختصر / 16.
(13) راجع: مادة (بَاهَت) في الصحاح / 1 : 244، واللسان / 2 : 217.
(14) راجع: ديوانات / 2 : 211.
(15) الموائمة / 73.
لا يوجد نص يمكن قراءته بشكل طبيعي من الصورة المقدمة.
أصحابهم أو نسيفهم أو جيرانهم إذا أجاز غيرة أعزه بعز هوءاً ومعمر لفظي،
وهو جعل الإبل في (بهم) بمعنى (منه). ويكون العامل في (بهم) بمعنى اللام (21).

ولم يكن أبو الولاء بحاجة إلى كل هذا التفسير في التخريج، إذ إن استعمال
(استعمل) بمعنى (أفعل) وارد، كما في قول الشاعر (22):

وقاع، دعا يا من يجيب إلي الندي.
فلم يستجيب عند ذلك مجيب
لعل أبا المغوار منك قريب
(قلما يستجيب) بمعنى (قلما يجيبه). باسم الفاعل منه (مستجيب) بمعنى
(مجيب). فلا ضير - إذن - من حدوث العكس في بيت أبي تمام.

وكاستعمال الفعلاء في موضع الفعل في قوله (23):

على كل رواج المصالح تهمم
عريكه العلياء ونضم حالائه.
وقد رأى أبو العلاء أن (العلياء) جيء بها كالأستعارة، وليس هذا من مواضع
(العلياء) المصدودة، ولكنه من مواضع (العلياء) في وزن (الفعلاء) لكونه لو قلت:
تهدم ستائم لقبت الأعلى، ومفعول أنيق الفعل (24).»

فالماع - في مصادر اللغة - كل مكان مشرفاً (24). والجريء في الماع، الطبيعة.

بقال: فكان نيب العريكة، إذا كان سلساً (25)، ولكنها في البيت - على ما ذكر
الشريزي، معنى بها السمن، وليس للعلياء مذكر حتى توصف به العريكة.
الموضوع في المصممة الفضيحة. لكن أيا تمام استعمال (العلياء) في موضع
(العلياء) كان يوجب بحث الارتفاع لعريكة الممتعة دون غيره، حتى إذا حدث التهمد
لمثل هذا المرشح الثابت الارتفاع كان ذلك أدل على ما رمي إليه الشاعر من شدة
التهمد وقوسية الممتع.

(24) السياق/ 3 : 162.
(25) راجع: الأعاصير / 69، وشعراء النصرانية / 72، وشاعر العرب (جوهري) / 265.
(26) برناهم / 240.
(27) السياق/ 1 : 230.
(28) النص / 16 : 321.
(29) الصحيح (عراز) / 5 : 1596.
الأفعال وضماناتها

ربما كان هذا العنوان موحياً بانتمائه إلى موضوعات الفصل الثاني الذي يدرس قضايا السياق: لأن الأفعال ترتبط بضماناتها في سياقها، وهو إيحاءٌ له ما يسوغه. بيد أن التعدي واللزم - في كثير من صوره - مرتبط بصيغة الفعل، سواء أكان في سياق أم خارجه، فضلًا عن أن أغلب القضايا التي ستعالج تحت هذا العنوان مما يخص الصيغة بعيدا عن سياقها، ومن ثم أبحنا لأنفسنا أن ندرس هذه القضايا في فصل (البنية).

ولا في استعمال أبي تمام للأفعال ما يمكن أن يسجل خصائصه من خصائصه. إلا استعماله صيغة قليلة الاستعمال وإن أجازها القديس، أو تعددية بعض الصيغ بحرف الجر، أو إيراد صيغة بمدالو لم تعرف به، وهكذا التفصيل:

1 - تعد قليل في الاستعمال جائزٌ في القياس من هذا الصنف فعل لم أعثر عليه متعديا بصيغته تلك فيما بين يدي من مصادر اللغة، وذلك في قوله:

إذا ما غدا أعُدّي كريمة ماله
هدياً وإن زُعفت لألذ خَشْاط.

وقد علق التبريري على الفعل (أغدي) بقوله: »يقال: غدا الشعر، وأغدا غيره. جائز على القياس، وهو متفقٌ في المسموع (١).

فإذا تمام طلب علي هذا الفعل ما هو معلوم في تصرف الأفعال من أن همزة التعدية تنقل الفعل درجة، فإن كان لا داعٍ عنه إلى واحد، والفعل (غدا) للزمْ عدته الهمزة إلى مفعول، لكن لي ايجاد تعميده آثرا في صحاح الجوهرى، ولا المحكم.

(١) ديوانه/٢٠٢٠/١٨٩٠.
لابن سيده، ولا لسان العرب، ولا القاموس المحيط، ولسان العرب من بينها لا يكاد يترك شاردة ولا واردة في المواد اللغوية التي يعالجها.

أما بقية الأعمال التي استعملها أبو تمام متدنية، والمشهور في استعمالها اللزوم، فسبعة أفعال، هي (أشرف) في قوله (2):

«موكلا ببيضا الأرض يشترفُه من خفة الخوف لا من خفة الطرب»

وقد ورد في (لسان العرب): «يقال أشرفت الشين على أمه، وأشرفت عليه»

اطلم عليه (3).

(وأطلم) في قوله (4).

(5) و(أطلم) في قوله (6).

هما أظلهما حالي ثم أطلمهما عن وجه أمرة أشياء

وقد علق عليه أبو العلاء بقوله: «جعل (أظلم) ههنا معتدلا. وذلك قليل في الاستعمال، وهو في القياس جائز، وهو على قياس من قال: ظلم الليل في معنى أطلم، فإن أدعى أن أظلهما غير معتد، وإن (أني) منصب كانتصاب الظرف، فإن قوله: (أظليا أظلامهما) يدفع ذلك، لأنه عدني (أطيبا) إلى الظلامين (7).»

وقد روى الجهوري عن القراء: ظلم الليل بالكسر، وأظلم، بمعنى (1)، وهذا يعنى أنه بالإمكان أن يقع (ظلما) بالهمزة، وهذا ما فعله أبو تمام، ويكون السياق هو الحكم بين اللزوم والمتعدى من صيغة (افعل).

(8) و(أطيب) في قوله (9).

في نظم فرسانها أمنتا ولاعوجا.

(2) السابق.
(3) النلس (شرف).
(4) ديوان.
(5) السابق.
(6) الصحاب (ظلم).
(7) ديوان.

99
وفد ورد في (الصحاح) : وأقبلته الشئ ، أي : جعلته يلي قبالتته(8).

(2) وأغاش في قوله(9) : 

* يوم أفاض جوؤ أغاش تعززاً 

خاض الهوى بحري حجاج المزید

وقد علقت عليه أبو العلم يقوله : « أغاش : قليلة في الاستعمال ، وإنما يقال : غاش الماء ، غاضبه غيره ، ويجوز أن يكون الطائر سمع (أغاش) في شعر قديم ، وإن لم يكن قد سمع فالقياس يبطله(11) ».

* و (نأى) في قوله (11) : 

ما شاهد تلبس إلا كان متمتعاً 

ولا تأى الحق إلا كان ملبسًا

وقد ورد في اللغة : « نأيت ونأيت عنه » ، بمعنى (12) ».

* و (تراو) في قوله (13) : 

لم تتراءك تمشي نحوهم قدما

ولم يرد هذا الاستعمال في (الصحاح) ولا في (القاموس) . أما في لسان العرب فورد في الحديث أن أبا البخترى قال : تراو التي نزح الله بجوابه ، فقال : كان عليه ينتبه ، فإن أعظم علىكم فاقتموا عنه . قال شمر : قوله (تراو التي نزح الله) أي : تكلمنا النظر إليه : هل نراه أم لا ؟ وقال ابن شميل : انطلقنا حتى نرى الهلال ، أي ننظر ، أي نراه ، وقد تراوينها الهلال ، أي نظرنا ... وراءبه مرأة ورياء : هابلته فرايتها ، وكذلك : تراوته ، قال أبو ذؤيب :

مثبَت قلوبُ الْأَنْثَى بِمِثْقَال" (8)
ابن الله إلا أن يُقِيدوك بعد ما تراءيتُمُوين من قريب ومُؤَذق

...وفي حديث النبي ﷺ: «إن أهل الجنة يتراءون أهل ع ليين كما ترون
الكوكب الديي في كبد السماء، قال شمر: يتراءون أي: يتفاعلون، أي: يرون،
يبدل على ذلك قوله: كما ترون(14)».

والحق أن استعمال هذا الفعل بصيغته تلك متعدداً قد ورد بكثرة نسبة في
الأحاديث النبوية الصحيحة، ففي (ابن حنبل) وفقه - على ما أحصيت - سبعة
مواطن، هي (15): فإذا دخلت البيت وتراءيت سواها في زاوية البيت ضافرته،
فخرج جواري نسائه يتراءينها - فخرج أهل المدينة حتى إن العوائق فوق البيوت
يتراءينها - وسالوه عن ليلة تتراءوُنها في رمضان - إن أهل الجنة يتراءرون، قال
سريع: يتراءون فيها كما تراون الكوكب الديي - إن أهل الجنة يتراءرون في الجنة
كما تراون، أورتون الكوكب الديي - احتمس علينا رسول الله ﷺ ذات غداة عن
صلاة الصبح حتى كننا نتراءي فَرْنُ الشمس.

* والفعل السابع والأخير (اختدع) في قوله(16):

هي اختدعنتي والغمام ولم أكن
بأول من أهدى التسْغَافِل للدُجَن
وفي (القاموس): «خدعه كمنعه خذْهَا، وَيَكَسُر: ضلْهُ وأراد به المكروه من
حيث لا يعلم كاختدعه(17)».

ب - صيغ متعددة بحروف الجر:

وهي قضية - في ظاهرها - معاكسة للقضية السابقة. يبد أن بعض الأفعال
التي استعملها أبو تمام متعددة بحروف الجر قال بها اللغويون: كاستعماله (وزع)
متعدداً بالباء في قوله(18):

(14) اللسان (راي) 19: 19, 7, 7, 120, 8, 7.
(16) ديوانات/ 4: 514.
(17) القاموس (خدع)/ 3: 116.
(18) ديوانات/ 3: 235.

101
هذه غير متعددة على ما في قليس إدخال اللام بحسن(۱۷۵)...
والحق أن لهذا الفعل في أ...
في قوله تعالى: "فَلَمَّا سَمَعَهُ الَاخْرَيُونَ(۱۳۱)"، وهذا إن دل على اللغة - ذا طبيعة خاصة تؤثره أ...
أما استعمال الفعل (قتا) وتقتضى إلى الجدوى بحذره...
وظلم أحد له في مصدر هذا ما دفع التبريزي إلى قوله...
أجدهما صاحبة، ولولا ذلك لا...
إذا كان على آخر مثله، كما...
css
والمصراعيين بعد الآخر، وعلى...
ولم يتصرع استعمال أن...
الفعل السابق الذي لم نعرفه لا...
واعلم بأنك إنما تلقف

(۱۲۷) ديوان أبي تمام / ۲ : ۱۸.
(۲۸) سورة يوسف / آية: ۳۱.
(۲۹) سورة ص / آية: ۷.
(۳۰) سورة المؤمنون / آية: ۴۴.
(۳۱) سورة القصص / آية: ۳۶.
(۳۲) ديوان / ۳ : ۲۳۲.
(۳۳) السابق نفسه.
(۳۴) السابق / ۲ : ۲۰۱.
(۲۱) ديوان / ۲ : ۷۸.
(۲۲) سورة فصلت / آية: ۳۱.
(۲۳) سورة المنافقون / آية: ۴۵.
(۲۴) سورة الصافات / آية: ۸، وانظر: السبعة / ۵۴۷.
(۲۵) الصحيح (سمع) / ۳ : ۱۱۲۲.
(۲۶) الصحيح (سمع) / ۱ : ۲۲۰.
(۲۷) المحكم (سمع) / ۱ : ۱۰۷.
هُنَا غير متعدية على ما هي في قولهم: سمع له وأطاع: لأنها إذا كانت متعدية فليس إدخال اللام بحسن(27). 

والحق أن لهذا الفعل في القرآن الكريم شكلًا آخر يتعدي فيه بالباء. كما ورد في قوله تعالى: "فَلَا سَمَعَهُ مُكْرَهُ أَرْسَلْتُ إِلَيْهِنَّ"(28)، "وَسُمِّعَ بِهِذَا فِي الْقَرْآنِ"(29)، و"سُمِّعَ بِهِذَا فِي آبَاتِنا"(30)، وما سمعنا بهذا في آبائنا الأولين(31). وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على كون هذا الفعل - من بين أفعال اللغة - ذا طبيعة خاصة تؤديه لهذه التصرفات.

أما استعماله الفعل (قنا) متعدياً بالله في قوله(32): وَتَفْقَّهُو إِلَى الْجَدْوِي بِجَدْوٍ، وإنما يَرْفُقُ بِهِ الْشَّعْرُ حِينْ يَصْرُّ. فإن لم أحد له في مصادر اللغة أثراً، ويبعد أنه ضمته معنى فعل آخر، ولعل هذا ما دفع البشيري إلى قوله: "كان قال: تمسك إلى العطاء، وأي تتمعن أحدهما صاحبه، وولا ذلك لاحتاج إلى مفعول (تفى)، يقول: العطاء إنما يعجبك إذا كان على أثر مثله. كما أن البيت يروقك أن يكون مصيرًا في حينين أحد المصنعين بعد الآخر، وعلى أثره(33)."

وَلَمْ يَقْصُرَ إِسْتِعْمَالُ أَبِي تَمَامِ لِلْفَعْلِ المَتَعْدِي بِنَفْسِه مَتَعْدِيًا بِحَرْفِ الْجِرِّ على الفعل السابق الذي لم يعرفه لغيره، بل تجاوز ذلك إلى الفعل (أعلم) في قوله(34): وَعَلِمَ بِأَنَّكَ إِنْمَآ تُعْلِمُهُمُ فِي بَعْضِ مَا حَضَرَوا مِنَ الْأَبَارِ.

(27) ديوان أبي تمام / 2 : 68.
(28) سورة بوبفص / آية 31.
(29) سورة ص / آية 7.
(30) سورة المؤمنون / آية 24.
(31) سورة الفاتحة / آية 36.
(32) ديوانه / 2 : 222.
(33) السابق نفسه.
(34) السابق / 3 : 106.
الفعل (أراد) في قوله (34) أراد بأن يحوي الرضيات وادع
وقول(35) وأن يُعْصِمُ الندى وبيان تطاعي
وقول(36) فلَبِّ الحِزن إن حَاوَلت بُومًا
والفعل (ذكر) في قوله (37) وما ذكر الدهر العصِيي بِأَنْه
والفعل (تَبَينَ) في قوله (38) أَنَّ الندى في روحه غيّر نائم
وابن العين في إسَرافه وهو نائم
وأُبَحَّر أن خمسة الأفعال قد تُعدت إلى المفعول بالباء وحدها من بين
حواء الجبر، وقد تَنَائِل اِبْن هشام أمثال هذه المواضيع على أنها تَزَايدُ الباء في
المفعول لإفادة التوكيد. كما في قوله تعالى: ولا تَلَقِّوا بأيديكم إلى النهاكة (40)
وَهُوَ الَّذِي نَزَّلَ بِجَعَل النِّجَلَة (41) . فَلَمَّا دَبَّ رُبَّيْهَا (42) ، وَمِن بَرْدَ فِيه
بالحاد (39) . وقول الراجز:

(35) السابق / 2 : 476
(36) السابق / 2 : 338
(37) السابق / 2 : 337
(38) السابق / 2 : 424
(39) السابق / 4 : 122
(40) سورة البقرة : آية 195
(41) سورة مريم : آية 25
(42) سورة النجاة : آية 15
(43) سورة النجاة : آية 25
نحن بنوضبية أصحاب الفلج

نظرًا بالسيف وترجو بالفرج

وقول الراعي:

من الحراءات لأريت أخسيرة في الصلاة، جمعت بعض هذه الشواهد على التشبيه، كأن يضيف (تلقوا) معنى (فُقِسوا) و (يُريد) معنى (يُهِم) و (يُقدر) معنى (يُبَرِّك) .... الخ. أو على حذف المفعول: أي لا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم (44).

وما ورد عن ابن هشام يعني - فيما يعنيه - أن أبا تمام لم يبتعد أسلوباً، ولم يخرق قاعدة، وإنما سلك طريقاً مسلوحاً، وسار في مسار مطروق، لكنه - على الرغم من ذلك - يمثل ظاهرة في شعره.

- أمثال وأفعال وردت به في مدلولها المعروف:

وردت في شعر أبي تمام أربعة أفعال خرجت عن مدلولها المتصرف عليه في مثال هذه الصيغ الفعلية. وأول هذه الصيغ صيغة (فاعل) غير دالة على المشاركة في قوله (45):

قد كابره الأحذات حتى كنت

وكلم الكبار إذا تكون بين اثنين يفعل كل واحد منهما بالآخر كبيراً من الأمر، كما أن المقاتلة أن يطلب كل واحد منهما قتيل صحبه، والناس اليوم يستعملون الكابره في إنكار الحق دينهم: كابره فلان فالنا، إذا كان له عليه مال

فيهده، أو قال قولاً قادعي المنكر غيره، وأصله ما تقدم (44).

وغمز في هذا الفعل بهذا المعنى فيما اطلعت عليه من مصادر اللغة.

(44) انظر: مغني الليبية 1: 100، 101.
(45) ديوانه 2: 212.
(46) الساقي، نفسه.
وقد علق الطبري في قوله: 

"انقطع بالنون في الأكثر، يقول: وذكر سيبويه: شوتي اللحم ناحاً".

والله، وما ورد في مسند ابن حنبل عن ابن عباس: "كان قالن، رديف رسول الله ﷺ يوم عرفة. قال: فجعل الفتي يلاحظ النساء ونظر إلىهن..." (48).

وأي أن النبي ﷺ رأى الفضل بن عباس بلاحظ امرأة يوم عرفة... (49).

وتطور الصيغ، فدلالها أمرٌ تقهر اللغة، واستعمال الفعل (كابر) بمدلوله الذي استعمله أبو تمام هو الذي يشع الآن على ألسنة مثقفي زماننا.

**المصري الثالثة: صيغة (تَفَعَّل) في قوله:**

"لمَّا تَفَعَّلُوا تَفَعَّلْتُمْ، هَلْ فَلِمْ يَنفَعُهُمِ الأَعْمَادُ."

والأخير في الدعاء، اكتال كل طرف على الآخر، يقول: "تَفَعَّلَ الْقُومُ، أي: اكتال بعضهم على بعض، وفي الحديث الفضل بن عباس، وان ربعه: أتياه يسألته السفاقية فتَوَاعَلاً الكلام، أي اكتال كل واحد منهما على الآخر فيه..." (50).

أما الديروز، أي: فيروي: "تَوَاعَلِهَا النَّاسُ، تَرَكَوا..." (52)، وهو المعنى الذي استعمل أبو تمام الفعل به: "أي لَمْ تَفَعَّلْوا تَفَعَّلْتُمْ، هَلْ فَلِمْ يَنفَعُهُمِ الأَعْمَادُ."

وؤخذوا منهم (53).

**المصري الثالثة: (تَفَعَّل) دالات على المطاوعة، في قوله:**

"لَا نُطِعُ هَذَا حُرْقَةً بَقَلْبِي قَدْ مَضِتْ
لَو لَمْ يَنْبِدْهَا الْدَّمَعُ عَنْهَا نَشْتَوْى" (54).

(54) سورة البقرة: آية: 30.
(55) مسند ابن حنبل: 1099.
(56) الصحيح (شوا): 16: 176.
(57) الكتب: 27: 47.
(58) شرح النافع: 1: 110.
(59) الواقع: 4: 11.
لا شوى هو افتعل، وأفعال المطاوعة تجيء على
انفعال بالتنوين في الأكبر، يقال: شويت اللحم فانشوى، وهذا إجماع من أهل اللغة
وذكر سبويه: شويت اللحم فانشوى (66).
وقال ابن منصور: وشوي اللحم شيئًا، فانشوى وتشوى، قال الجوهر: ولا
تقول: أشتوى، وقال:
قد أنشوى شواذًا المرميل
كانتا إلى الغداء فكلًا.
قال ابن بري: وأجاز سبويه أن يقول: شويت اللحم فانشوى وتشوى (65)
وأود في البداية: أن أنف ذكر سبويه لهذه الصيغة بهذا المدلول الذي
أورده التبريزي، وابن بري وابن منصور، فما ذكره سبويه تحت عنوان (هذا باب
موضوع افتعلت) هو: تقول: أشتوى القوم، أي: أتخذوا شوًا، وأما شويت
فكنوك: أضججت... وأما كوك: حسبته في منزلة كوك: ضبطته، وأما
احتبسته فكنوك: اتخذته حبسا، كأنه مثل: شوي وتشوى (66).
بذلك عند سبويه - إذن - بماً: اتخذ شوًا، وليس دالة على
المطاوعة كما زُوَّد عنه.
وليس لأبي تمام، فيما أرى - مسوَّغً لهذه الاستعمال إلا استعمال الصيغة على
أصل دلالتها، يقول ابن الحاجب في معاني افتعل: وافتعل للمطاوعة غالبًا،
نحو: غَمِمَّته هاغتمم، وللتفاءل نحو: أشتوى، وللفاعل نحو: أجتُوروا، وللتصرف
نحو: أكسب (67).
فإذا كان (أفتعل) يأتي للمطاوعة غالبًا - كما قال ابن الحاجب - وبقية
الدلالات تأتي تباعًا، فقد جاء أبو تمام - إذن - بالصيغة على أصل معناها.

(65) الساقيـ/ 149.
(66) الابن منصور/ شوى/ 19. وانظر قالمـ (شوـي)/ 4: 252.
(67) الكتـ/ 73: 74.
(68) شرح الشافيهـ: 1: 108.
أما الصيغة الرابعة: والأخيرة فهي صيغة (استعمل) في قوله:(85)

وإذا الشغر استنصرتْهُ شبا القنا
أرُى الشـبـا ما ضُرُر ووريد
فالأصل في (استنصر) : طلب النصر، يقول: «استنصره على عدوه، أي
سأله أن ينصره عليه (46) »، ومنه هذا - كما فهم التبريزي - أن يتعدي الفعل إلى
المستنصر نفسه وإلى المستنصر عليه يحرف الجر، لكن أبا تمام قد عدل الفعل
نفسه إلى المفعول الثاني، وأراد به - إلى جوار ذلك - سؤال الإنصار، أي طلب
الأمر بالنصر، يقول: استنصرت فلانا غلامه، أي: سألته أن ينصرني إياه، أي:
يأمره بنصرتي، وكذلك استنصرته ماله، أي: سألته أن يمددني به، ويكون السين
فيه لسؤال الإنصار، دون النصر والنصرة(91).

وأرى في البيت الأخير غير ما رآه التبريزي، فلم يكون الفعل على أصل
استعماله من طلب النصرة، ويعود (شبا القنا) بدلاًاشتعمال من الهاء في
(استنصرته) على نبأ الضمير، أو كون (اهل) في (القنا) ثانية منابضمير، أي:
وإذا الشغر استنصرت شبا فناء أروى الشبا من ثغرة ووريد؟

أعتقد أن الفعل بهذا التخريج أقرب إلى منطق اللغة، وأيسر في تقبل المعنى،
ولا يكون أبو تمام - بهذا الفهم - قد حمل الصيغة معنى غير المعنى الذي عرفته به
بين اللغويين.

- صيغ غير مستعملة:

- يستعمل أبو تمام - أحيانا - صيغة لأفعال من مواد لغوية معروفة ومتاحة، بيد أن
الصيغة التي يأتي بها لا يكون لها رصيد استعمال في كلام غيره. ومن ذلك قوله (11):
لعمري لقد حزرت يوم لقيته لوان القضاء وحده لم يبسطه.

(58) ديوانه: 2: 145.
(10) شير مشكلات ديوان أبي تمام: 1: 182.
(17) القاموس (كاسب): 1: 277 (حاشية المحقق)
(11) السابق: 2: 25.

- 108 -
فاستعمال (حرف) من الحرارة - بدل المقابلة بالبرودة - مما لم أجد له إشارة فيما أطلعت عليه من مصادر اللغة.
وذلك الأمر في قوله(25) :
جازي إليه البين وصل خريدة ما شئت إليه المطل مسلى الأبد
ه - مشاعل عليه يصحبها اللغويون :
أما المأخذ الأول ففي قوله(26) :
له جلالاً إذا تسعرت النية
اكسبه البائو غير مكتسبه.
WHEREBY رأي المرزوقي أن، أكسبه : لغة مستنذلة، والقصح هي : كسبه كما(27) .
وقصدت بعض المصادر بين اللغتين : قال الفوزي والضياءادي : « وكسبه : جمعه ،
وكاناً مالاً، كاسبه يباه، فكسبه هو(28)». و قال ابن المستوفي : وإذا جاز أكسبه
بالألف فهو أحسن في السمع، وإذا كان الشاعر يستعمل في شعره ما تدعوه
الضرورة إليه مما ليس يستعمل، فإن يستعمل ما ورد به النقل أولى(29) .

(22) السابق/ 2 : 44.
(23) السابق نفسه.
(24) السابق / 1 : 277.
(25) شرح مشكلات ديوان أبي تمام / 26.
(26) القاموس (كاسب) / 1 : 128.
(27) ديوانات / 1 : 277 (حاشية المحقق).
(28) ديوانات / 1 : 277 (حاشية المحقق).
(29) ديوانات / 1 : 277 (حاشية المحقق).
وأما أورده ابن المستوجب يمكن أن يكون مسوغا له وفاته لاستعمال (إكسب) - على فرض استعمالها - فالحسن في السمع وسلامة الموسيقى كلية مطلبة، ثم يطبع إياه أي شاعر، فإن لا شاعر كاين تمام، ناهيك إن كان هذا الحسن ناتجا عن غير مجاوزة للصوت، وإنما جاء عن طريق استعمال ما أقره اللغويون.

والأخد الثاني في قوله (28):

أقرَّ الاسم معارفًا ومحتصبًا من خالد المعروف والهيجاء.

فما رآه الزبيري من لحن العمة قولهم: «أقر فناننا السلام وصواب».

أقر عليه السلام فما أقره الاسم فمنعاه: اجتهله أن يقرأ السلام، كما يقال:

أقره السورة، وقد غلط حبيب في قوله:

أقرَّ الاسم معارفًا ومحتصبًا من خالد المعروف والهيجاء.

والصواب ما أنشده أبو على:

كل المشهور مهدب هجره ذميم (29).

وليس الحق مع الزبيري فيما أخذه على أبي تمام، فقد أوردت اللغة: قرأ عليك السلام وأقرأك السلام بمعنى (30).» وفي الحديث أن الرب عز وجل يقرئ السلام، يقال: أقر فناننا السلام، وأقرأ عليه السلام، كأنه يلحن سلامه يحمله على أن يقرأ السلام ويرده (31).

فابو تمام – إذن – يستخدم في الفعل ما سبق إلى استخدامه، وهو ما قبته اللغويون، وورد به الحديث الشريف.

______________________________
(1) المزهر/ 1 : 42، ونظر:
(2) ديوانه/ 1 : 241،
(3) السابق/ 2 : 324،
(4) السابق/ 1 : 162،
(5) السابق نفسه.
(38) السابق: 1 : 9.
(29) لحن العامة: 224.
(30) راجع مادة (قرا) في الصباح: 1 : 32 ووالنس/ 1 : 125.
(31) النهاية في غريب الحديث والأثر (قرا) / 4 : 31.
الصوغ من أسماء الذات الجامدة

الأصل في الاشتقاق أن يكون من المصادر، وبالتحديد: من أسماء الأجناس المعنوية، وندر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسية: كاستحجار الطين، من الحجر، واستحجار الجمل: من الناقة، وأورقت الأشجار: من الورق، وفُنِّذلْ الطام: من الفنف.» لأن الاشتقاق العرب من الجواهر قليل جداً.

وقد صاغ أبو تمام من الجواهر عشرة أفعال وأربعة مشتقات، وهو عدد ليس بهين إذا ما وُزن بقولة اشتقاق العرب من الجواهر.

وهُوَ بيِن الفعل من (القَلْفِسْوَة) في قوله: "بُنِّيَ الْجَهَابَ، بُدِّورُ قَلْفِسْوَةَ شَهْباً، كَانَهُمَّ، وقَلْفَسْوَةَ الْبَيْضِ فُوَّدُهُمْ، وقُولُهُ: "قد قَلْفِسْوَةَ مِن بَيْضِهَا بِنَجْوِمَ."

كما بيينه من (فَرْعْوَن) في قوله: "جَلْبَتُ اللَّيْلَةَ وَالْوُحُّ مُبْتَدِئَتَهُ، حَرَّصَ فِيهَا، وقَدْ تَفَرَّغَنَّ في أُوْسُاَالِهِ الْأَجْلَ.

وعقل على ذلك أبو العلاء: فيما تقول التبريزي عنه - كثيراً: » وشَرَعْنَ كُلّةً ليست بالعربية المحبسة، وذلك أنهم لما كانوا يعمّرون الجبارة الشراعنة، شبهاً بصرف عن موسى، حملت الكلمة على ذلك، فقيل تَسْرَعْنَ أي: صار كأنه من الفراعنة، واستعار الطائي ذلك للأصل.»

(١) الزهراء/٢٥ - وانظر: هذا الصرف في فُنْقُ الصرف/٧٠.
(٢) ديوان/١:٢٤١.
(٣) السماي/٣:٢٦٨.
(٤) السماي/٣:١٦١.
(٥) السابق.
وبني الفعل من (القرطاس) في قوله(1): 

إذا أسلم رأسه قرطاس في المنى 

فابهبه حتى يومٍ أملهٍ 

قطرست عُشرًا في مودته 

في مثلها من سرعة الطلبة 

ومن (الأسد) في قوله(2): 

من بعض أيدي الضنى واستادٍ الباحث 

تضاءل الجود ممّدَت إليه يدُ 

ومن (تهامة) في قوله(3): 

لولاَه لم تكن النبئات ترتقي 

شرف الحجاز ولا الرسالة تتنهم 

قُبَرت عصورا وهي عقَل مُشبَعُم 

وأنا (أعرق الرجل) إذا أتى العراق، (وأشام) إذا أتى الشام(4): 

وهمن (حضرموت) في قوله(5): 

حضرموت دهرى وأشكالي لكم ويكبم 

ومن (الخندق) في قوله(6): 

سير ابن شنت من البلاد فإن لي 

سورة عليك من الرجال يُحذَقُ 

ومن (الكشخان) في قوله(7): 

لا يوجد أية متعلقة.

(6) الساق/1: 29
(7) الساق/4: 166
(8) الساق/1: 32
(9) الساق/1: 195
(10) الساق/1: 196
(11) الساق/1: 337
(12) الساق/1: 400
(13) الساق/1: 405
لم يَسْتَوَى وَجْهَةَ الوَصَالَ بَوْسَمَ الْحَبِّ حَتِّي تَكَشَّخْنُ العُشَاقُ
وَلَ، الْكَشْخَانُ حَدِيثُ، وَهُوَ دَخِيلٌ فِي كَلَامٍ الْأَرْبَعِ.
قَالُ اللَّيْثُ: الْكَشْخَانُ لِبَسُ مِن كَلَامِ الْأَرْبَعِ، فَإِنْ أَعْرَبَ قَيْلَهُ: الْكَشْخَانُ.
فَقَالَ: الْفَلَانُ. قَالُ الْأَزْهَرِيُّ: إِذَا كَانَ الْكَشْخَانُ صَحِيحًا فَهُوَ حَرَفٌ ثَلَاثٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقَالَ:
فَقَالَ: الْفَلَانُ، الْكَشْخَانُ. وَإِنْ جَعِلَتِ الْنَّونَ أَصْلِيَّةً فَهُوَ رَبَعٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
عَرَبِيًا، لِلَّانِ يَكُونَ عَلَى مُثْلِ الْفَلَانُ، وَفَلَانُ لاَ يَكُونُ فِي غَيْرِ الْمَضَعُوفِ، فَهُوَ بَنَاءٌ
عَقِيمٌ فَاخْفَهُ، وَالْكَشْخَانَة مَوْلِدَةً وَلَا يَرَى عَرَبِيَّةً
(14).
وَبَنِي النَّفْل مِنِ الْفَلْزَانِ. وَهُوَ أَعْجَمَى فِي قُوَّلَهُ
(15).
أَفْعَشَتْ حَتَّى عَبْتَهُمْ، فَلِي مَتَّى
فَرْزَتْهُ، سَرْعَةُ مَا أَرَى يَا بِيَدً
وَقَدْ وَرَدَّ فِي الْقَامُوسِ: وَفَرْزَاتُ الْسَّكْرَنُ، بالْكَسْرِ:
مُغَرَّبُ فَرْزَانِ
(16).
كَمَا بَنَى أَبُو تَمَامَ الْمَشْتَقَّاتُ مِنْ (الْشَّامِ) وَ(الْكُوفَةِ) وَ(دَمْشَقِ) وَ(بَغْدَادِ)
(17).
فِي قُوَّلِهِ
(18).
وَلَذاً أُعْرِقَتُ الْخَلافَةُ بَعْدَ مَا
غَيْرُ تُمَهْـِـمُ، وَعَلِيْقُ مُشَـُـهُ
(19).
وَقُوَّلِهِ
(20).
نَفْطُ الْفَلْانِ عِزْمُهُ بَمَحْبِبٍ
مَتَكْرُوحُ مُتَمَكَّمُ مَتَبَغِّدُو
وعَلِى الرَّمْعِ مَعَ الْقِبْلَةِ، فَمَا قَبْلَ مِنْ نَذِرَةِ الْمَصْوُعَ مِنْ أَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ الْمَحْسُوسَةِ فِي
الْعَرَبِيَّةِ، فَإِنَّ الْأَجْتِرَاءَ عَلَى هَذَا الْمَصْوُعَ، وَالْتَكْرُكُ مِنْ هَذَا الْأَدْبِ الْطَّلَّعِ الَّذِي يُسبِّق
عُصْرَهُ فِي ارْتِبَادِ المجَاهِدِ لِإِسْتِخْرَاجِ صَيْغٍ غَيْرِ مُسْتَمْثِلَةٍ يَجِيدُ وَضُعُوهَا فِي
مَوْضُعُهَا الْمَنَاسِبَ مِنْ شَعْرُهُ أَوْ نَشْرٍ، فَتَجِدَ عَلَى الْأَلْسَنِ، وَتُسْتَجِنُّهَا الطَّبَاعُ.
وتصبح بعد ذلك من مفردات اللغة التي يستعملها غيره، فهي وسيلة من وسائل إثراء اللغة يُحمى عليها الشاعر، وحسباً دليلاً على صحة هذا المنحنى الذي نجاه أبو تمام ما تبدلته المجامع اللغوية في عصرنا من وجه لإقرار صيغ ليست مستعملة أو إطلاق القياس فيما ليس مقبساً، فيما لم يستقبله القصيدة في عصرنا من مؤلفات العصر، ومجاراة سنة النمو، ومسايرة لما يجدر من مختصرات. وأبو تمام لم يقتصر - فيما سبق - على الصوغ من الأسماء العربية، وإنما تجاوز ذلك إلى الصوغ من المعبّد والدخيل، وذلك مما يعد في عصره اقتحاما جسوراً لفترة ذكية تسبيع عصرها.

 المصدر

المصدر في اللغة كما أن لها صيغة محددة بعض الأسماء بوظيفة سيروب(1) - كما تقوم وهنيتا وعائماً وقد قُسمت،FACE(4) - وقد استعمل.

قول الشاعر:

أنا قلبي علّه لا أرى
قول الآخر:

وقد ذتمتمنا ما

ولم يخرج أبو تمام

تستعمل فيه، حتى العبر المعنوي الوظيفي للبنية في أساليبهم.

ففي قوله(5):

ولا تُمكن الإخلال منها

(1) الكتبة/ 1: 314.
(2) كتاب الهواج/ 1: 193.
(3) سورة الواقعة/ 1: 2. 3.
(4) السباعي/ 1: 295.
(5) ديولت/ 1: 490.
المصادر وتعدد المعنى الوظيفي

للمصادر في اللغة العربية وظائف تقوم بها، كوظيفة المفصول المطلق مثلاً، كما أن لها صيغة محددة - غالباً - ينبغي أن يصاحبها. لكن ذلك لا ينبغي قيام بعض الأسماء بوظيفة المصدر، مثل: تُربى وجنَّد، وما أشبههما - في رأي سيبويه(1) -، كما تقوم بعض الصفات بهذه الوظيفة، كما في قولهم: عائداً بك، وهنينا، واقاماً وقد قعدوا(2)، وفي كتاب الله عز وجل: لا يُسمى بسره كاذبة(3)، أي: تكذيب(4). وقد استعملت بعض أسماء المفعولين استعمال المصادر كما في قول الشاعر:

وانجزوا إذا حمّ الجبان من الكرب

وقول الآخر:

وقد قسمت مرتين مرتين
وعلم بيان المجرم عند المجرم
 ولم يخرج أبو تمام في استعماله للمصادر - بعامة - عن الإطار العام الذي تستخدم فيه، حتى المواضع القليلة التي استغل فيها خصوصية (النقل) أو تعدد المعنى الوظيفي للبنية الصرفية كان محكوماً فيها بالإطار نفسه الذي ورد عن العرب في أساليبهم، ففي قوله(5):

ولا تمكن الإخلاق منها فبإمكان

يلدُ لباسُ البَرْدَو، وهو جديد

(1) الكراب/1 : 315.
(2) مجمع الوعاوة/1 : 193.
(3) سورة الواقعة : أية 2.
(4) المساحي/395.
(5) ديوان/1 : 405.

- 115 -
لا يستطيع (اللباس) في معنى المصدر، والمعروف أن اللباس هو الملبوس، بقوله: "عليه لباس حسن، وقد يستعيرون الأسماء فيما يمرونها مقات المصادر. ومن أعجبا ما روى في ذلك بنيت، فقد أهمله للذوي رجاءً كهذا:  
فكان هذه المطلقة منقطع سجينةً
أي: في إطارات رجاءً(١)
وفي قوله(٢):

"بجاءته، في ذلك
لم يبق له جلداً ولا معقلولاً
استعمال معقولاً - وهي صفة مفعول - بمعنى المصدر، وهو الفعل، أو
المقول على مذهب سيبويخ الذي يقول: "وأما قوله: دعه إلى ميسوره وذع ممسوره، فإنهما يجيء هذا على المفعول، كأنه قائل: دعه إلى أمر يُؤسر فيه أو يُبسر فيه، وكذلك المعقول والمحضور، كأنه يقول: لى ما يرحبا ولها ما يضعها. وكذلك المعقول، كأنه قائل: عقل له شيء، أي حسب له ب أنه وصد. قال: وستغنى بهذا
عن المقال الذي يكون مصدرًا: لأن في هذا ديلابلاله(٣).

"بجد أن بعض مصادر اللغة تورد (معقولا) أحد مصدرى الفعل (عقل)، يقول:
"عقل يمثل عملا ومعقولاً أيضا، وهو مصدر(٤)، وهذا لا يكون في استعمال أبي
	تمام نقل من صيغة إلى صيغة أو تعدد للمعنى الوظيفي في هذه اللفظة.

أما في قول أبي تمام:

"احتلهم الحدى سبطة المعقول
إذا نزل البشيل على التخوم
ف هذا السبطة في الأصل: مصدر وسط تسعب سبحة، مثل: وعَدَّتْ عَدَّة
وجعلها هنذا في معنى الوسط، وقد يُفعل ذلك بالمصادر كثيرة(٥).

(١) السابق نفسه، وانظر: الصحاح (ليسب) / ٧: ٤٨٣.
(٢) السابق / ١٧٦.
(٣) الكتب / ٤: ٩٧.
(٤) انظر مادة (عقل) في الصحاح / ٥: ١٧٦، والمساء / ١٣، وسبع، والقاص / ٤: ١٧٦.
(٥) ديوان أبي تمام / ٣: ١٦٦.
والملاحظ أن الجوهري قد أورد للفعل (وسط) مصدرين هما: وسط، وسطًا، قال: «وُسَّطت القوم أسبطهم وسطًا وسطًا، أي: توطنهم»، كما أنه قال: «يقال جلست وسط القوم بالتسكين: لأنه ظرف، وجلسَت في وسط الدار بالتحرك، لأنه اسم، وكل وضع يصح فيه (بين) فهو (وسط)، وإن لم يصح فيه (بين) فهو وسط، بالتحرك، وربما يسكن وليس بالوجه، كقول الشاعر:»

وـقـالـوا: بـالـشـجـع يوم هـيج وسط الدار ضرية واحتماها (١٢)

ولم أذا لم يستعمل أبو تمام المصدر الثاني، وهو (وسط)، وأثأر (سطة)؟ ولماذا - إذا كان الوزن يتحمل - لم تكن (وسط) - بالتسكين - هي المقضود بها الظرفة، فكون البيت:

إذا نزل البخيل على التخوم
أي: أحلهم الندي بين المعادي؟
إن المقضود - علي ما يبدو - ليس (أحلهم الندي بين المعادي)، وإنما (أحلهم الندي في وسط المعادي)، أي: في المكان المتوسط من أعلاها، فالمراد (وسط) بالتحرك، وهو الاسم، فكون أبو تمام قد استعمل المصدر استعمال الاسم، ومن ثم أثر (سطة) على (وسط) حتى لا يفهم إرادة الظرفة، وهو السبب نفسه - علي ما أرى - في تجنب استعمال (وسط) المحركة، وتسميتها لضرورة الشعر: دفعا لالتباس مع (وسط) السكنة في أصل الاستعمال.

(١١) الصباح (وسط)/٤ : ١١٧٧.
(١٢) السابق /١١٧٨.
الموصولات، وأسماء الإشارة

ليس في استعمال أبي تمام للموصولات ما يمكن أن يُعَد تقدراً، سوى إرادته
(اللتين) و التي) مقتربتين ثلاث مرات في مواضيع متفرقة من شعره دون أن تكونا
مثولتين بجملة الصلاة.

الموضوع الأول: في قوله(1):
"عشارا ولم نخص اللتين ولا التي"
والهيل الثاني: في قوله(2):
"فانتش مصر من اللتين والتي"
والهيل الثالث والأخير: في قوله(3):
"راما اللتين والتي فائتاقهم"
"سيّف الإمام ودوعة المطلوم"
وعلى الرغم من أن حذف جملة الصلاة للعلم بها مجاز عند علماء اللغة(4)،
فإن إدعاء العلم بجملة الصلاة في المواطن الثلاثة من شعر أبي تمام ادعاءً ليس له ما
يستند من نظرة أو معنى. ولذا نميل إلى القائلين بأن المراد باللتين والتي في أمثال
هذه المواضع: ما صغير من الأمر وما كبير. قال الخطيب التبريزي - في تعليقه على
البيت الأول: «أصل (التي) (الذي) في كلامهم أن يكون اسمين نافعين لايتمان
إلا بصلة، فشذ قوتهما في المثل: فعله بعد اللتين والتي، أي: بعد المشقة والجهد،

(1) ديوان أبي تمام/ 1 : 212.
(2) الساق/ 4 : 828، 7:207.
(3) أنظر: شرح التسهيل/ 1:11.
(4) ديوان أبي تمام/ 2: 371.
(5) الساق/ 4: 672.
(6) شرح التسهيل/ 1: 235، 226.
ولا يكادون يقردون (اللثيا) من (التي) . وقال بعضهم : يريدون باللثيا ما صغر من الأمور ، ولما عظم منها ، وكانهم يكون بهذين الاسمين عن الدهاء(9). 

أما في أسماء الإشارة فقد استعمل (أولاء) مقصورة في قوله(1) :

- فأملاك أصحاب الدين تعمّموا بالمكرّمات ، وهذه أبائي 
- أولاء زهر النجوم ، ليس كمن القصر لغة التميمين ، أما المد فُلمَّة ففل الحجاز ، وهي الوردة في القرآن الكريم(2).

وأعاد هاء التنبيه مع المرسل بعد تقديمها على الناسب في قوله(8) :

هذا إن هذا موضع الجازع أقوى وسُورَ الزمن المُضاعج

وهذا الاستعمال ورد ما يشبهه في كلام الله تعالى في قوله(1) : ّهمَّ أنتمُ هؤلاء(9) التي وردت ثلاث مرات في القرآن الكريم ، وقال سيبويه(11) : وقد تكون (هنا) في (ها أنت ذا) غير مقدمة ، ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتها في (هذا) ، بذلك على ذلك قوله تعالى : (ّهمَّ أنتمُ هؤلاء(9) ، فعل كانت (ها) هناء التي تكون أولًا إذا قلت (هؤلاء) لم تُعدُّ (ها) هناء بعد أنتم(11) .

ومفهوم نص سيبويه أن (ها) الأولى ليست هي الثانية ، وإنما هي أخرى وردت للتنبيه ، المهم أن الاستعمال وارد ، وإن قلَّ ، سواء أفسرناه على التكرار للتويد ، أم على عدم التكرار.

(5) ديوان أبي تمام/ 1: 312.
(6) الساق/ 4: 388، 207، على التوالي.
(7) المطبوعات/ 1: 241، 1: 48، والأنسون/ 1: 139.
(8) ديوان/ 2: 351.
(10) الكاتب/ 2: 354، وانظر : شرح التسهيل/ 1: 255.

- 119 -
أما في البيت الثاني، حيث الإشارة معاملة النداء الضمير عليه جمعاً في الانحراف عن جادة الأحكام فحكمها بمسح أبناه ربيعة.
ولقد سلمت من الحاقانص بـ (هذا) إلا
(11) انظر : شرح التسهيل / 398.
(12) السياق / 4.
(13) سورة البقرة : آية 27.
(14) سورة الأسر : آية 87.
(15) حاشية الصبان / 1: 128.

بقي استعمال أبي تمام لاسم الإشارة على غير ما وضع له، كالإشارة بـ (هذا) لجمع تكسير العقلاء في قوله (11) : فَلَمْ أُنْتَ أَعْمَامَا الَّذِينَ تَعْمَمُوا بِالْمَكَرَ وَالْمَكَرِيَّاتِ، وَهَذِهِ أبَائِي
والإشارة بـ (هذا) لاسم الجمع في قوله (12) : 
انضمت في هذا الألف تجاري وخلطت بمضحكات مذاهبها.
وفي (حاشية الصبان على الأشموني) أنه قد يستعار لغير المفرد ما وضع للمفرد، نحو قوله تعالى : (عوان بـ (هذا) 13) أي : بين الفارض والابكر. كما أنه أشار إلى المذكر لنفسه بـ (هذا) في قوله إبراهيم : (هذا ربي) (14) - إشارة إلى الشمس - (14) : وإن قيل إنه حكاءة لقول إبراهيم، وليس في لغته تفرقة بين مذكر ومؤنث لأن الفرق بينهما خاص بالعرب (15).

وقد عامل أبي تمام جمع تكسير العقلاء (أباه) معاملة جمع غير العقلاء الذي يشار إليه بـ (هذا)، وليست هناك موضوع معنوي يمكن أن يحمل عليه استعمال هذا النطق: فالموطن موطن فخر، مما يدعو إلى تفهمه مجرد استعمال اسماء الإشارة له. لكن أبي تمام - على ما يبدو - اضطر إلى استعمال هذه النطقة اضطراراً، معجوماً - فقط - بإمكان استعمال بعض اسماء الإشارة في موضع بعضها الآخر، وكان بإمكانه أن يقول: وذلك آبائي، لكنه كان سيفتقد التناسق النظفي بين كاف الخطاب للمذكر في (أولاه) وكاف الخطاب للجمع في (ذلك)، والمخاطب في الطرفين واحد، فتأثير صيغة خالصة من كاف الخطاب منسقة مع الوزن، فكانت (هذا).
أما في البيت الثاني قال المشار إليه اسم جمع لا واحد له من لفظه، فعمله من حيث الإشارة معاملة المفرد، على ظاهر اللفظ، معتمداً على أن اللبس مامون بعود الضمير عليه جمعاً في قوله: (ويلوكم) وأمن اللبس مسوع من مسوعات عدة تتبع الانحراف عن جادة الصيغة إذا ما دعا إلى ذلك داع معنوي أو ينوي، مادام الانحراف محكوماً بسواقي الاستعمال، ومنهج اللغة في بنية الأساليب، قال لبيد ابن ربيعة:

ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس: كيف تبيد؟

فأشار به (هذا) إلى (الناس) وهو اسم جمع(1)، وهو عينه ما فعله أبو تمام.

الفصل الثاني
الظواهر السياقية
يتناول هذا الفصل بعلاقة نحوية بما قبلها أو من حيث العدد أو النوع يحتفظ بها في مواقع بعد ومن حيث التوارد أو التقاء علاقة الإسناد أو آية عين وستتم معالجة قيد للأبواب التي تعالج تحتها يخص الجملة الاسمية فهي النهاية تأتي الأبواب والمقطوع، والحكاية، والموضوع منسوخة في إطار، وموضوع
يتناول هذا الفصل تلك القضايا المتعلقة بالكلمة واردة في سياق، مرتبطة
بواقعة نحوية بما قبلها أو بما بعدها، مما يفرض مواصفات معينة من هذه الكلمات
من حيث العدد أو النوع، ومن حيث العلامة الإعرابية، ومن حيث الرتبة التي
يحتفظ بها في مواقع بعينها على حين تكون حرة في غيرها من المواقع النحوية،
ومن حيث التوارد أو التناقض مع أنماط معينة من الكلمات أو الجمل عن طريق
علاقة الإسناد أو أية علاقة أخرى غيرها.

وستتم معالجة قضايا السياق من خلال العناوين المشهورة في كتاب التحو
للأبواب التي تعالج تحتها، وفيما في البداية تناول ما يخص العلامة الإعرابية، فما
يخص الجملة الأساسية منسخة أو غير منسخة، بل و นอกจากما يخص الجملة الفعلية،
وفي النهاية تأتي الأبواب التي تتعلق بكلمتنا الجملتين: كحوش الجر، بالإضافة،
والعنف، والحكاية، والحذف، وغيرها من القضايا التي لا تعتبر الكلمة إلا وهي
منسوبة في إطار، وموضوعة في جملة، مرتبطة بغيرها من الكلمات بعلاقة، ما
لا ينكر نحويًّا ورود بعض الكلمات المعتلة الآخر بالواو أو الياء - سواء أكانت أسماء أم أفعالاً - عارية من حركتها الإعرابية في حال النصب، وهي المنتجة التي يفترض ظهورها لاحقًا في حين تقدر الضمة والكسرة للعقل.
لكنهم يختلفون في تلقيهم هذه الظاهرة، فمنهم من يراها شاذةً (1)، ومن بعدها من خواص لغة الشعر (2)، ونادرًا ضيق ثلاث يرى جواز ذلك في النثر : لأنه لغة، بل قال: "أبو حاتم السجستاني إنه لغة فصيحة، وخرج عليه قراءة : من أعظم ما تعلمون أهاليكم، بسكون الياء" (3)، وقال الصحاب: "الأصح جوازه في السعة، بدليل قراءة جمع الأصل الصادق: من أعظم ما تعلمون أهاليكم، بسكون الياء" (4)، وضيف إلى ما سبق قراءة الحسن: "إن أن يعفون أو يعفو الذي يبهج عمة النكاح، بسكون الواو من بعضه" (5)، كما قرأ مجاهد: "ولكل جعلنا موال" (6)، والثناء (7) وعليه جاء قولهم في المثل: أعط القوس بارها، بإسكان الياء (8).

(1) انظر: "شرح النشاحية/ 186، وشرح شوامهها/ 405.
(2) انظر: "الكتاب/ 206، والمرتو من الأخصاف/ 126، والمشتري/ 4، 21، 22.
(3) وشرح القصائد النسح/ 455، وشرح المقاحر/ 10، وخزة الأدب/ 8، 245، 248، 248، 248.
(4) وربط الشوارد/ 103، والأشماع/ 23.
(5) معم الهماء/ 3، والآية هي رقم 89 من سورة العائدة.
(6) حاشية الصحاب/ 110.
(7) البحر/ 2، والمخترع/ 15، وشرح التسهيل/ 1، وهي الآية 237 من سورة البقرة.
(8) سورة النسج: آية 33، وانظر: "المخترع/ 25.
(9) بحر النوام/ 109.
وبناء على ما ورد في القراءات القرآنية والمثل لا تكون الظاهرة مقصورة على الشعر.

وعلى أي حال فقد حدثت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام مثلما وثلاثين مرة، قسمت بين الأسماء والأفعال بالتساوي، فوردت في الأسماء ست عشرة (8)، وهي الأفعال مثلها، وكانت الأفعال في ثلاث حالات فقط مختومة بالواو (9)، وفي باقيها مختومة بالباء (10)، وبدهي أن كل الأسماء كانت من المعتل بالياة.

أما اطراح الحركة في آخر الصحيح الآخر فورد في قول أبي تمام (11):

لا لا يمدُّ الدُّهْر كَفَّاً بِسْبِيلٍ
الله يَوْمِ الْجَمِيع (تَقْطَع) واقع بعد نهاية السببية في جواب النهاي، مما يعني وجوب نصيبه.

وكل ذلك الأمر في قوله (12):

وَذَعْ هَبْسَنَ عُنَبٍ يَحْتِلَبُ مَا كَيْ بِالْوَجْدِ
فالفعال (يحتل) مجزوم، ومقتضى الأسلوب أن يرفع لآن شرط الجزم في جواب الأمر صحة وضع (إن تفعل)، ويقول ابن مالك (13):

وَجَدَّ غَيْرُ النَّفْي جَزَءًا عَبِيدًا
إن تُسَحَّط الأدا والجزاء قد قصيده.

وليس مراد أبي تمام (إن تدع حسن عين يحتلبل)، إنما هو على حد قوله.

---

(8) راجع ديوان أبي تمام 1: 286، 279، 270، 270، 269، 264، 285، 285، 285، 285
(9) راجع الديوان 3: 4، 4، 4
(10) السابق 1: 2
(11) السابق 3: 2
(12) السابق 2: 2
(13) السابق 3: 2
(14) الأشموني 3: 3، 311

127
قائمة أخرى، أهمها قرائن مراة لتحقيق، وسطبا لهؤلاء، وقد ورد مثل هذا النص في قصيدة، نARIOPI أن تعرفنا عليه:

وقول لبيد:

"امرأة إمكاني إذا لم أرضى،" أما قول الشاعر:

"وتراكم أمكنك ما صنعته،" إصدى نساء بهذين شباصا،

فهم من تسكن ضمة الإعراب تخفيفاً، كما قرأ أبو عمرو: "يشركم" (11) و"ضربكم" (12)، وكما قرأ بعض السلف: "رسلنا لديهم يكتبون" (18) بسكون اللام (19).

كما رأى أبو حيان أن مثل هذا السكون ليس للجزم، بل لقوالي الحركات، وقد كان ذلك من كلمتهن (21). ففي حين يرى آخرون أن هذا من إجراء المنفصل صريح المتصل، فهم يقولون في عصف: "عضد" بسكون الضاد، فأجري مجرّاب (رَبَّ يَا) من قول أبرز القرى:

فاليوم أشرب غير مستحبت إنجمـاً من الله ولا واغل وهكذا يقولون في كيد: "كبد" بسكون الباء، فأجري مجرّاب (نَتَقُولُ وَ) من قوله تعالى: "إنه من بئس ربي" (31) فيمن قرأ بسكون القاف (22).

ويعني ما سابق أن إطالة حركة الإعراب، فئة كانت أو ضمة معتمدة على

_________________________
(15) سورة مريم: آية 5، 6
(16) سورة الأنعام: آية 91
(17) سورة النحل: آية 109، 119، 126/127، والانفراج/365، والپهاج/216.
(18) سورة الصرى / آية 186، راجع: الإنجاب/171.
(19) سورة الزخرف: آية 80، راجع: الإنجاب/171.
(20) شرح النسيم: آية 83، وانظر: معاني القرآن للأطفال/93، 94، 95.
(22) سورة التوبة: آية 3، 339، 96، 97، وجميع الهوامش/54، واللغة/365,

- ۱۲۸ -
قرائن أخرى، أهمها قرينة السياق التي تمنع اللبس ويؤمن معها إلغاء الإعراب.
مراعاة للخفة، وطيباً لسهولة النطق.

وقد ورد مثل هذا التخفيف في قول الراعي التلميدي:

وإذا نظرت فأنتم بِينَّاَيْنَاءَ البَلْدَر
وقول لبيد:

تَرَأَىَ ماَكِنَّا إِذَا لاَمْ أَرَضَنَا

أو يربط بعض النقوس حمامًا:

وَنَفِعْ بِخِبَّةْنَا بِمَقَاتِل سَيِّدٍ
بالإضافة إلى قراءة أبي عمرو:

فَوَمَا يُشْعُرُكَُ (٢٣)، وقراءة الأعشى:

فَوَمَا يُعْيِدُّهُمْ الشَيْطَانُ (٢٤).

والنماذج السابقة تعني أن الظاهرة ليست مقصورة على الشعر، وإنما تحدث في الشعر والتنثر على حد سواء (٢٥).

ويمكن أن يُبدد من قليل ما سبق اطْرَاح الحركة المقتضاة بعد أن يُسَبَّد بها حركة أخرى تنتوب منابها، وغالباً ما تكون حركة حرف الراضي هي الدافع لمثل هذا الاستبدال، ففي قول أبي تمام:

١٧ - ١٩

جَذِبْرَ بِأَن يُسَتَّحِيِ اللَّهُ بَادِيًا

ثُمَّ يُسْتَحْيَيْنَيْنَى وِيْراَفِبَةً

نَقِلُ التَّهْرِيْزَيْنِ عَنْ بِأَيِّ الْعَلَاءِ قُوُّهُ كَوْنُ تَهْرِيْزَيْنَى رَفُعُهَا لِمَكَانٍ قَافِيَةً

ولأَنَّهُ لا يَمْكِنُ فِي هَيْثُ أَيْضًا، وَلَوْ جِعَلَهَا فِي مَوْضُوعٍ نَصْبٍ لَكَانَ قَدْ أَسَكَنَ الْيَبَاءُ فِي مَوْضُوعِ التَّحْرِيْزِيْنِ، وَذَلِكَ رَدَيْدٌ، وَالكَوْهِيَّيْنِ يُرُونُ أَنَّ النَّاسِبَ إِذَا لَمْ يَسَحَّبَ الْفَعْلَ
اقتراح الخبر

تحقيق هذه الظاهرة
وكل حسن في قلبي
وقوله (3):
كل ما منظور رأيت من
وقوله (4):
كل ساقتم تراه في
والإصل أن اقتراح
اسم موصلة وصلته جد
فكان الفاء تربط شبه الم
وهو القرآن الكريم في قول
فلهم أجرهم عند ربهم (4)
أصابك من حسب من الله في
قادرُهُ(7)
، كما قرأ أبو

وقال ابن المستوفي في التعقيب على قول التبريزي السابق: 
واعتبر (تترحل) على (تعل) فلنتي الحلول والارتحال، فعطت مرفوعا على مرفوع، وعلى حذ قوله تعالى: وذوا لو تذه فدهرون(28) ، أثبت الناس لأنه عطفه على (تدهن) ولم يجعل جواب التمنى، ويجوز نفي الحلول وجعل (تترحل) منقطعا عن الأول، كانه قال: ما تحلن ... فهي تترحل على كل حال (49)

وإذا كانت التخريجات لهذا البيت متناسبة مع المعنى فليس هناك ما يوجب إدخاله تحت إطراف حركة الإعراب عند أمين الله، لأن العطف على المرفوع لا يحل بالمعنى ولا ينقص من مراد الشاعر. وإذا أمكن الحمل على الظاهر فلا داعي لتكلف التخريج واصطلاح التأويل.

--
(26) ديوان أبي تمام/ 1 : 234
(27) ديوان/ 2 : 20
(28) سورة الفاتح/ آية 9
(29) حاشية المحقق/ 3 : 20
اقتران الخبر بالضاء إذا كان المبتدأ للفظ (كل)
تحتقت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام ثلاث مرات: في قوله (1):

وكل جسم في عينيك عسكره
(2) من فتى منه جميع جميع

فلما منظر بها من الحسن
(3) فذاك فتاررة والأصل في بدني
والأل بدران خبر المبتدأ باللفاء في اللغة جوازها محكم بكون المبتدأ
اسما موصولاً، وصلته جملة فعلية، تشبيها لخبر الموصول أثناء بجواب الشرط.
فكان الناء تابع تابع إلى الشرط يشبه الشرط، وقد ورد ذلك في أفرع النحوي:
وهو القرآن الكريم في قوله تعالى: "الله اللى يفقهون أمواه يتلليل بالميئات والثنايا.
فهم أجهرهم رحمهم رحمهم "(4). وما أصابكم يوم التقي الجمعان فيذاذن الله "(5).
ما أصابكم من حسنة فإن الله وما أصابكم من سيئة فإن نفسك "(6). ولهذا يأتينهم: منكم
أذرهما "(7). كما قرر ابن مالك جواز اقتران الخبر باللفاء إذا كان المبتدأ نكرة.

(1) ديوانه 4 : 208.
(2) السابق/ 4 : 234.
(3) السابق/ 4 : 281.
(4) سورة البقرة : آية 275.
(5) سورة آل عمران : آية 166.
(6) سورة النساء : آية 79.
عامة موصوفة بتوجيه أو بشبه جملة.

وفي البيتين الثاني والثالث - من أبيات أبي تمام - أعرضت (كل) إلى نكرة موصوفة بلغ صالح للشرطية، وهو من المواضع التي غررها ابن مالك للاجازة افتراض الخبر بالفداء، قال: "ومثال المضاف إلى النكرة المتقدمة من النظراء، لكل رجل عنده حزام ضعيف، وكل عبد الله يه إياها.

فلن تخيب؟".

أما البيت الأول ظليست (كل) فيه مضافة إلى موصوفة، لا بهذه الثلاثة ولا بنفيرها، ومن ثم لم يرد له في كلام ابن مالك ذكر، والجامع بين القسمين - كما أرى - عموم النكرة، ولا يختلف عن البيت الثاني الذي أضيفت (كل) فيه لـ (منظر) ووصفت بـ (رأيت من الحسن)، بل إن البيت الأول أبلغ في الدلالة لأنه ترك الحسن على إطلاقه غير مقيد بقيد، هترك للذين يجدون فيه كل مجال، بخلاف ما لفظ، فإنه يدل حديثا على محدودية الحسن وتقيده بعدد معين.

وبهذا لا يكون لقول الشبيبة عن البيت الأول إن أبا تمام "أدخل الفداء في هذا الموضوع لإقيام الوزن، وجب: لأن عموم النكرة المضافة لاسم جنس معنوي مسوغ كاف لافتراض الخبر بالفداء، فضلا عن أن الأخبار في الأبيات الثلاثة جاءت جملة اسمية، وهو عامل آخر مساعد لقبول الفداء في مثال هذا الموضوع.

وحكى الكسياني: أتت الكوفي في ذلك اقتراحه، دخلت على الجملة لتدل على واشتراك (قد) لأنها تقرب (1) ديوانه: 71.
(2) سورة يوسف: آية 42.
(3) سورة المائدة: آية 116.
(4) سورة إبراهيم: آية 44.
(5) هم مع اليوسف: 1: 113.

8 شرح التسهيل: 1: 238.
التواسخ

تعددت الظواهر النحوية المتصلة بالنواصخ في شعر أبي تمام، بيد أنها غالباً -ظواهر قليلة الورود، لكن قلة ورودها لا تتفق كونها جيدة بالإشارة إليها، ومن هذه الظواهر:

1- وقوع الفعل الماضي خبراً لـ (ليس):

"أو ليس عمرو بْتٌ في الناس الندى، حتى اشتهينا أن نصيب بخيلاً، والASCII أن لا يقع الفعل الماضي خبراً لصار ولا لليس، ولا لما لزم أوله (ما) في قول أكثر النحاة. أما بقية أفعال الباب فالصالح جواز مجيء خبرها جملة فعلية فعلها ماضٍ، وعلى البصريون: لكنهم في كلام العرب شعراً ونشراً كثرة توجب القياس. قال تعالى: "إن كان فِي صُدْرِهِ فَذُّ (١) - ((إِنْ كَتَبْتُ فَذَّ) (٢) - (إِرْبَدَ) (٣) - (أَوْ) (٤) لم تكونوا أفْسَهْتم"، وقال الشاعر:

"ثُم اضْحَوْا لَعْبَ الْدُهرِ بِهِم\h*\ه

وقال:

"وَقَد كَانَوا فَأَمْسَى الْحَيُّ سَارِوا نَخَلَتْ الْكَسَائِنِ: أَصْبَحَتْ نُظْرُتْ إِلَيْ ذَا التَّانِيَر، يَعْنِي: نَاقْتَهُ، وَشَرَطُ الكوفيون في ذلك اقترانه بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة، وحجتهم أن كان وأخوائها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان، فإذا كان الخبر يعني الزمان لم يحتاج إليها .. واشتراك (قد) لأنها تقرب الماضي من الحال (٥)، فإن وردت كان وأصبح واضح، (١) ديوانه/ ٢٠١١، (٢) سورة يوسف: آية ٢٧، (٣) سورة المائدة: آية ١١٦، (٤) سورة إبراهيم: آية ٤٤، (٥) هم الوعظ/ ١: ١١٣، وانظر: شرح الكافية/ ٢٥٢، ٢٥٣.
أمسى وظل بمعنى صار امتهن وقواعد الماضي خبرا لها (1). وقد عيد بعض النجاة الإخبار عن (ليس) بالفعل الماضي من خواص لغة الشعر، إذ ورد في قول الشاعر:

وقولا لها: ليس الضلال أجارنا ولكننا جرنا لللقاكم ضمّذاً

فاخرج عن (ليس) ب (أجارنا) وهو فعل ماض، ولا يجوز في النثر (2).

فإذا أن بعض النجاة أجاز ذلك في الشعر والنثر على حد سواء، قال ابن مالك: (وَرَبَّمَا حَالَتَهُنَّ (ليس) فَوْلِيَهُمُ فَؤُلُّ مَاضٍ) كما جاء في الحديث من قول النبي ﷺ: (إن الله قد صلبت معتنا؟) وكحى. سبب سبب إياه عن بعض العرب: ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد في هذا أمثاله أثيرت بقولي: وقد تglخفهن ليش، أي قد يتأخسف (ليس) صار ودام وما ذكر بعدها بالدخول على فعل ماضي (3).

لكن الملحوظ أن الحديث والمثالين مما دخلت فيه (ليس) على الفعل، حتى إن التحويين قدروا لها اسمه ضمير الشأنا، وهذه التشكيكة اللغوية التي وردت في كلام ابن مالك مسأل ظاهرة كأنها تثبت خلافا لما قال إنه خاص بلغة الشعر، فهو بيت أبي تمام والبيت مستشهد به في كلام الجيدة اليمني كان اسم ليس ظاهرها وخبرها جملة فعلية ماضية، أما دخل (ليس) على الفعل مباشرة وبقاها ناسبة فتامًا غير مسلم بفظ الدرس النحوي، حتى إن سبب سبب نفسه الذي أورد المثالين التثرين اللذين نقلهما ابن مالك قال: (4) وقد زعم بعض المربون أن (ليس) تجعل ك(ما) وذلك فإن ذلك لا يكون في، فهذا يعني أن يكون منه: ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد، قال حديد الأقرق:

فاصبحوا واللوى عالى معارضتهم

وليس كل النوى يلقى المساكين

وقال هشام أحمد عن الزرعة:

(6) السياق/ 114، 393، 392، 480، 1.
(7) كشف المشكل/ 1، 240، 482، 484، 1.
(8) شرح الشهيل/ 1، 244، 484، 1.
ليس منها شفاءً الداء مبدلٌ
هذا كله سمع من العرب، والوجه والجذور تجمله على أن في (ليس)
إضمارًا، وهذا مبتعدًا، كقوله: إنَّ آمنه الله داهمًا. إلا أنهم رمزاً أن بعضهم قال:
ليس الطيب إلا البكر، وما كان الطيب إلا البكرِ (9)ه.

(ليس) فيما ذكره ابن مالك - إذن - يمكن أن تكون حرفًا لباحثتها الفعل،
ويعوَد أمراد مما ذكر: أمَّا قد صليت معاً - ما خلق الله أشعر منه - مَّا قالها
زيد، والجمل بهذا الفهم واضحة المعنى، جيدة الأداء، لا تحتاج إلى ذلك التقدير
الذي نودّى به. يؤدي التقديم فيها ذهب إلى أن النحاة - حين استسلموا لعمل أفعال
المستمر (زال - برح - فتن - انف) أن تسبق بنو أو شبهه - ذكرها من شواهد
النفث قول الشاعر:

ليس بنفتك ذا غنى واعتُبرًا - كل ذي غنى واعتُبرًا - كل ذي غنى واعتُبرًا، مُنْتَنُوْن
وعلّق بعضهم على ذلك - في أحد توجهه - بـ (ليس) مهمة غير
عمارة (10) ومعنى ذلك أن دورها في الجملة ليس إلا الدلالة على النفي مثل (ما).
وهي كما ترى داخلة على فعل مضارع.

وقد وردت (ليس) داخلة على الفعل المضارع في شعر أبي تمام خمس عشرة
مرة، هي (11):

١ - وليس يعرف كنّه الوصل صاحبه
٢ - أي القلب عليكم ليس يصدع
٣ - غدا ليس يدري كيف يصنع معمد

(1) الكتاب/ ١ : ١٤٧
(2) انظر: حاشية الصحابي/ ص/ ٢٧٧، والعيني/ ١ : ٢٧٧، وحاشية بيس على التصريحة/ ص/ ١٨٥، ١٨٦.
(1) ديوانه/ ٢ : ١٠٠، ص/ ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥.

(11) بثريحب إبراهيم الأبيات فوق.

١٣٥
14 - فكّ هذا منحت الحاداثات به 
4 - كيف سلُوى ولست ترحمني
5 - بحيث حل فقد المجد مفتريبا
6 - نفس يحتضنه نفس
7 - لجاجتك فيكم ليس يشبهها
8 - كذبتُم، ليس ينبو من له حسبا
9 - ليس يئتي شيئا وله كنت قارو
10 - صرّوا ونكل ونَّدَتْ آنت مهدور
11 - ليس يغنى إذا تتابع أمّ الرأد
12 - ليس يدرّ إلا المليل الخبير
13 - فإن ذمّت الأعداد سوف صباحها

فليس يؤدي شكرها الثنايا والنسر
إلى امرؤ ليس ترضي الضييم لي الهيم
أي شيء تطول عليه الصدور؟

ليس بهديا تجذءوز النعم
وموريا حسرات ليس تفتقد
ودعموع ليس تحتببس
إلا لجاجتك فيائم عرب
ومن له أدب عفوانين له قدب
ن الغنح واشتترنت ذريه الذوره
أسد الشرى ليس تنميها الخنازير

لا ينفع ولا طلقاء رمله رققاق

أين هما الدهب والنصير
(12) الأصول/1 120.
(13) شرح الكافية/1 127.
(14) همм المهاجر/1 110.
حينئذ من كونها منتسبة إلى الأفعال الناشئة، ولسنا بذلك - ممن يحمل الكلام فوق طاقته، فعن ابن السراج أن بعض العرب يشبهه بـ (ما) فيقول: ليس الطيب إلا المسك، فيرفع الاسم والخبر: لا نتراضى الخبر إلا(12)، بل إن الرضي - عند حديثه عن الرابط في جملة الحال، يقول: (وهكذا الجملة المصدرة بليس - إن كانت فعلية - حكم الاسمية): في أن اجتماع الواو والضمير أو افتراض الواو أكثر من افتراض الضمير، وذلك لأن (ليس) لمجرد النفي على الأصح، ولا يدل على الزمان، فهو كحرف نفي داخل على الاسمية، فالأسمية تحملها بإبرازية على اسميتها(13).

ولا يعنينا من النص السابق إلا قول الرضي. فهو كحرف نفي داخل على الاسمية، وهذا يعني أن بعض النحاة يرى في (ليس) صورة من الحرف حتى وهي داخلة على الجملة الاسمية، فكيف وهي داخلة على الجملة الفعلية؟

نخلص من كل ما سبق إلى أن وقع خبر (ليس) فعلاً ماضياً مقصوراً على لغة الشعرى، وهو ما فعله أبو تمام في البيت الذي بدأه به النحاة، أما دخوله على الفعل مباشرة في ليس على إضمار اسم هو ضمير الشأن، وإنما على استعمال (ليس) استعمال الحرف، وهو ما تؤمن إليه معاني التصوص، وما نادي به النحاة، وما يريغ إليه الشعراء في نصوصهم، ويرمى إليه الناظرون في نشرهم. بيد أننا مع الكوفيين في اشتراع اقتران الماضي المباشر ليس بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة، حتى تقربه من الحال، لأن المشاهد من استقراء الأساليب أن دخولها مباشرة على الفعل مقصورة - في الأساليب الفصيحة - على الفعل المضارع، ولعل هذا ما دفع بعض النحاة إلى القول بأن (ليس) و (ما) مختصان بنفي الحال، على حين رأى آخرون أنهما يتفقان الحال والمضارع والمستقبل، وتوسط، فريق ثالث فقال: إن أصلهما لينفي الحال ما لم يكن الخبر مخصصاً بزمان في حسبه(14)، والكلام.
باب - حذف خبر (ليس)، وبناء اسمها (16) وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام مرة واحدة في قوله:

ما زال وسواسي تعلقي خادماً حتى رجا مطرًا، وليس سحابًا والمعنى: وليس سحابًا موجودًا، أو ظاهراً.

ويري ابن مالك أنها خصوصية من خصائص (ليس)، فقد اختصت من بين أخواتها بجواز الاقتصاد على اسمها دون قرينة زائدة على كون الاسم نكرة عامة؛ لأنه بذلك يشبه اسم (لا) فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر، كقول الشاعر:

لا ياليد ويحك نَنَبْنِيّنا فاما الجواد منك، فليس جوادٌ أراد: فليس منك جوادٌ، أو ليس عندك جوادٌ، ومتلّه قول الآخر:

تَبْنَسْتَمُ وَخِلْتُمُ اَنَّهُ ليس داضرٌ في قولهم: نَصِرْنا خَيْرُ مَغْفِلٍ

وحكى سيبويه: ليس أحدّ، أي ليس هذا أحدّ (16).

وإنّه من الفراء، مثلما قاله ابن مالك، فقد جوز في (ليس) خاصة إن يقال:

ليس أحدّ، لأن الكلام قد يتغدو تمامه وليس نكرة، كقولك: ما من أحدّ (17).

ومهما يكن من أمر الخلاف بين النحاة فقد رأى فريقٌ منهم جواز حذف خبر كان وأخواتها في الضرورة الشعرية. في حين رأى فريق آخر جواز الحذف اختياراً إذا وجدت قرينة على المعذوف، فأبو تمام على كل المذابح في الحذف - لم يخرج عما قرره العلماء، ولم ينده عن أساليب الفصيحاء.

(15) ديوان/ 2: 312.
(16) شرح التسهيل/ 2: 308، وانظر: الكتاب/ 2: 246.
(17) تانية الهواير/ 1: 111.
جـ- دخول (ليس) على مرفوعين:

دخلت (ليس) على مرفوعين في شعر أبي تمام مرتواحة في قوله(18):

رفع الخلافة رابية فقتصرت
ينها الرجال وحازها داود
السيد المسكني غير مدافع
إذا ليس سدود سيد موجود

وقد ورد مثل هذا الأسلوب - قبل أبي تمام - في قول هشام آخی ذي الرمة:

هي الشفاء لدائي لوطفرت بها
وليس منها شفاء الداء مبدون

كما ورد مع (كان) في قول من يُوقن بعربيته:

إذا كنت الناس صنفان: شامطَ
واخر مُمثّن بالذي كنت أصنع

وقد وجه الجمهور أمثال هذه النماذج على أن الأسماء المرفعين جملة اسمية في محل نصب وقعت خبرًا للناصخ، أما اسمة فضمير الشان، ونقل عن الكسائي - في البيت الأخير - أن (كان) مُلغاة ولا عمل لها، ووافقه ابن الطراوة (19).

وبناء على ما رآه الكسائي وابن الطراوة في (كان) من إمكان كونها ملغاة في العمل مع كونها ركنا أساسيا في جملة الشرط؛ لأنها جوابه، نرى إمكان جعل (ليسن) فيما دخلت عليه ملغاة لا عمل لها، فكأنها قائمة بوظيفة (ما) التصيمية التي تميز النفي في الجملة دون أن تؤثر في الخبر إعرابًا.

دـ- حذف (لا) من (زال) في غير القسم:

الفعل (زال) واحد من أفعال أربعة هي (زال - برح - فتن - انفك) يطلق
عليها (أفعال الاستمرار)، ويشترط في كونها ناسخة أن يسبقها نفي، أو شبه نفي،
ولا يُحذف النافي معها - قياسا - إلا بعد القسم، كما في قوله تعالى: «قالوا لله نَفَّتُوا تَعَلَّمَ» (20) ، وقول الشاعرة:

(18) ديوانه/2 : 149.
(20) سورة يوسف : آية 85.
حلفتُ يميناً بابن قحفان بالذي تزوال حيالٌ مُثيرٌ ماتٍ أعداؤها
أما الحذف في غير أسلوب القسم فقد شذذه النحاة، كما في قول الشاعر:
وأبرحُ مِنَكَ آدمِ اللهٌ قَمُومي
بحمد الله منطقًا مَجِيدًا (21)
وقد ورد الفعل (زال) في شعر أبي تمام قائمًا بوظيفته غير مسبوق بنفي في بيتين فقط، كما قوله:
لا زال جدودك يخشى البخل صوئبته ووزل عودك تسقى روضة الدنيا وهو الذي علق عليه التبريزي بقوله: إذا صحت هذه الرواية فقد حذف (لا) في قوله: (وزال عودك) لأنه أراد: لا زال عودك، وحذفها في هذا الموضع قليل، وإنما كثر في القسم، كما جاء في الآية: (بالله نثقنا نذكرين) أي: لا تفت، ومعنى كثير، فأما في بيت الطائي فحذفها مفقود: لأنه يؤدي إلى اللبس (22)
وقد نقل المحقق عن (الصولي) أن روايته: (وذاك عودك) وبها - إن صحت- لا يكون للمبرزي معلً.
بيد أن لنا على كلام التبريزي مأخذاً على قوله: أما في بيت الطائي فحذفها مفقود: لأنه يؤدي إلى اللبس، إذ نرى أن وجود (لا) قبل (زال) في الجملة المعطوف عليها في بداية البيت دليل كاف لانتشار اللبس الناتج عن حذفها في الجملة المعطوفة، أما رواية الصولي في البيت السابق فقد تكون نوعاً من التحريف الخطئ، والفرق بين الكاف واللام - في الخط - جد يسير، فضلاً عن أن السياق يرجح كون نجيز البيت يبدع الدعا مث مصده. أضف إلى ذلك أن أبا تمام حذف (لا) قبل (زال) في البيت الآخر. وهو قوله (23):
(21) انظر: شرح ابن عقيل/99، وشرح التسهيل/1:345،346.
(22) Diameter. أبي تمام/2:247.
(23) السباقي/3:285.
جاءت نعشي عيوني المزن والذيم
ولم ترد في هذا البيت رواية أخرى. والصدر محلة إنشائية قصد بها الدعاء،
والتناسق بين المعطوف والمعطوف عليه يقتضي كون المعجز أيضا جملة ذهبية.
ما يرجح كون المراد: ولا زال عيـشُك، مما يعني أن آبآ تمّ اسم لمفهوم الحذف
معتـمدا على أمن اللبس الذي ضمَّنه السياق، ولا يشك قارئاً فـطـنً في كون
المقصود في كلا البيتين (ولا زال) فالمسرح اللفوي - والقصيدة في المدح -
والتواءم بين المعطوف والمعطوف عليه، من بين المؤشرات التي تعين على فهم
المراد، وتفق حائلاً دون الوقوع في اللبس.

هـ: حذف خبر (كان) في غير مواضع الحذف:

حذف النهاة مواضع الحذف في جملة (كان) فيما يأتي:

* أن تحدث مع اسمها ويبقى الخبر، ويكتم ذلك بعد (إن) و (لو) الشرطتين.

كما في: الناس مجزؤون بأعمالهم إن خيرا فخيرا إن شاء هٌشر، بنصب الأول على
الخبرية لكان المذكور هو الاسم، أي: إن كان عملاً خيراً، ومثال (لو) قول
الرسول الله ﷺ: "التمس ولو خاتما من حديد، أي: ولو كان ما تلمسته خاتماً من
حديد، ويتقل حذفها مع اسمها بدون (إن) و (لو) الشرطتين.

* أن تحدث مع معمولها بعد (إن) الشرطية في مثل: افعل هذا إيملاً، أي:

افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره، وكذا في قول الراجح:

- قـالت بنات العم: يا سلمى وإن
كان فحيراً مـعـدماً، قالت: وإن
أي: وإن كان فحيراً معدماً (٢٤).

لكن أياً تمام قال من قصيدة في المدح (٢٥):
فمثلي لـوَّان الناز دونك خاصها
بالسيف إلا أن تكون النازر
وكان مقتضى الظاهر أن ينصب (النار) على أن يكون اسم (تكون) ضميرًا
وإن كنا ذنًا - في النص (22) ضمير مستتر يعود بالخبر، و (ال) فيها للعدة في القصيدة، وقد أطرحت المفهوم لنسبق له الفائض، فدُوِرَت في التراث المعرفي، وُسِميت باسم (الإقراه). ولم إلى إيجاد مخرج لأبي تمام بل - و مجى اسم (كان) نكرة والأصل في جملة (كان) المعرفة هي الاسم والنكرة، أو في ضعف الكلام (22). وقد وردت هذه الظاهرة ولم أنسى سعي الجوهر كلام، وكتبته خمساً على الفجل (أربع) اسم (كان) ولأبي تمام من سابق فقد قال معفر بن حمار البار، أتيناه للنص (22) أنظر: الكتاب/1:88، و هموم الهواج/1:119. (22) ديوان/4:95. (22) السابق/3:96.

لا أنت أنت ولا الديار ديار خفٌّ الهذىّ وَتُولَى الأوطان ومن ثم مثّل البيت مشكلة من مشكّلات شعر أبي تمام، فقد نقل التبريزي عن أبي العلاء قوله: "رفع الناس في آخر البيت، وذلك جائز بل اختلف، والنصب في هذا الموضع أحسن، لأن يقتضي الضمير. إن كان المعني: "لا أن تكون الناس التي تُحاص الناس هي جهنم" (22). "

أما المروزي فيقول: "النار: مرتع يعكر وخبره مضمر، كانه قال: "لا أن تكون الناز. يعني بها نار جهنم، فيقول: مضى هذا الممدود طالباً لك أيها المنهم، ولو اعتضِر دونك له النار لاقتتهما بنفسه ولم يحجم، غير أن تكون النار ناز جهنم. يريد: "لا أن يُمضى طبه لك به إلى ابت مستحِق به من الله العقاب، فإنه حينذ يكتب ولا يقدم وُزعاً منه وحسن مراقبة (22) ".

وهناك فرق واضح - في التقدير - بين أبي العلاء والمروزي، فاؤو العلاء يقدر الخبر طاهرا: "لا أن تكون النار التي تُحاص الناس هي جهنم، والمروزي يقدرنه ضميرًا: "لا أن تكون الناز. وظاهر تقدير أبي العلاء أقرب إلى منطق الفهم، لكن فيه حذف فوق طاقة الجملة بلا دليل، فصنعة النار الواقعة اسما موصولاً معذوفة قبل حذف الخبر الموصوف هو أيضاً. أما تقدير المروزي فأقرب إلى منطق اللغة، لكن فيه قليلاً للمعنى، فالضمير المقدر خبراً يعود إلى النار المفترضة بين الممدود ومنه، النار الواقعة اسمها هي - في الظاهر - ناز جهنم، فكان المراد: "لا أن تكون النار (نار جهنم) النار التي تقع - افتراضًا - بين الممدود وعده، وأسلوب القلب من الأسباب الوازدة في اللغة، مثل: خرق الثوب السمبار، ودخلت القلنسوة في رأسى، ولذا نرى تقدير المروزي أقرب للخريجين للقبول. (22) السابق/3:166. (22) السابق/2:173. (22) السابق/3:118.
إن كنتا نرى - في النهاية - ما رأيناها في البداية من أن ظاهر الجملة أن اسم (تكون) ضمير مستتر سواعد على النار الأولى، والنار الموجودة في قافية البيت في الخبر، و (ال) فيها للمعذب الذهني، أما رفع الخبر فالمستوى حركة الروي في القصيدة، وقد أطرحت العلامة الإعرابية المقتضبة في الخبر لأن اللبس مامون والفهم لن يسبق لغير المراد، ولن يكون أبو تمام في هذا السلك اللغوي لذا ما فقد وردت في التراث العربي نماذج كثير من الشعر رويع فيها حركة الروي؛ وأهلته في حركة الإعراب، وإن عيبت - عند من يراون حركة الإعراب - وشميتها باسم (الأقواء). ولعل هذا هو السر الأساس في لجوء المعنى المرزوقي إلى إيجاد مخرج لأبي تمام يضمنان له الاحتفاظ لحركة حرف الروي بالأصل.

و - مجيء اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة:

الأصل في جملة (كان) أنه إذا كان أحد الركنين معرفة والآخر نكرة أن تكون المعرفة في الاسم والتكرة هي الخبر، ولا يجوز الجمهور عكس ذلك إلا في الشعر أو في ضعف الكلام (39).

وقد وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام مرة واحدة في قوله (40):

وقل: «أبصر سعى الجود خلف سيرته، وإن كان كفيز المصلين ارتجع»

فجعل (أربع) اسم (كان) وهو نكرة، و (تكبير المصلين) خبرا، وهو معرفة.

ولا بني تمام من سابق استعمال الفصحاء لهذا الأسلوب ما مهد له السبيل، فقد قال معاصر بن حمار البارقي (41):

قوقس ووطبة حايرة من بقان


وهمع الهواجس/1:119، ديوانه/4:90، السابق/4:96.

(40) 143 - 1
وكد ذهب ابن خالويه
فضل قراءة الجمهور (31) على
تعرض لقراءة قوله تعالى: 
بنصب (صلاتهم) ورفع (ما أن)
وقد اقترح ابن جني - 
من تفسيرين: أولهما: أن كنا
فإذا أسدٌ بالباب، فتجد معه
بينهما، فأنتم في الموضع
وتصديقة في هذه الآية مازاده.
كان صلاته عند البيت إلا المماض.
وثاني التفسيرين: أنه يجوز
بجوز مع الإيجاب، بل مما
وحشنة (29).
ولو نظرنا إلى كل النماذج
وقوع اسم كان نكرة وخبرها إضافتها في سياق النفي في النصين
مجيئها اسم جنس، كما في
المنوية كما في بيت أي تلك
تكبير المصلين أربع تكبيرات
جميعا - الفائدة التي ارداها
شبه المرفوع بالفاعل، والمنه
(23) الحجة / 244.
(24) شرح التسهيل / 1: 367, 357.
(26) سورة الأنفال: آية 119.
(27) الحجة / 161, المختصر / 227.
(28) الحجة / 161, المختصر / 227.
(29) المختصر / 1: 376, 377.
(30) سورة الفاتحة / 2.
(31) سورة البقرة / 1: 203.
(32) سورة البقرة: آية 119.
(33) سورة البقرة: آية 23.
(34) سورة البقرة: آية 119.
(35) سورة البقرة: آية 23.
(36) سورة البقرة: آية 119.
(37) سورة البقرة: آية 119.
(38) سورة البقرة: آية 119.
(39) سورة البقرة: آية 119.
(40) سورة البقرة: آية 119.
(41) سورة البقرة: آية 119.
(42) سورة البقرة: آية 119.
(43) سورة البقرة: آية 119.
(44) سورة البقرة: آية 119.
(45) سورة البقرة: آية 119.
(46) سورة البقرة: آية 119.
(47) سورة البقرة: آية 119.
(48) سورة البقرة: آية 119.
(49) سورة البقرة: آية 119.
(50) سورة البقرة: آية 119.
(51) سورة البقرة: آية 119.
(52) سورة البقرة: آية 119.
(53) سورة البقرة: آية 119.
(54) سورة البقرة: آية 119.
(55) سورة البقرة: آية 119.
(56) سورة البقرة: آية 119.
(57) سورة البقرة: آية 119.
(58) سورة البقرة: آية 119.
(59) سورة البقرة: آية 119.
فقد ذهب ابن خالويه أيضاً مذهب الزجاج في تخريج هذه القراءة، وإن
فضل قراءة الجمهور (31)، في حين أجاز ذلك في العربية اشاعا على بعد حين
 تعرض لقراءة قوله تعالى: "وَمَا كَانَ صَلَاتَهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مِكَاءً وَتَصْدِيْقٍ (32)
بنصب (صلاتهم) ورفع (مكاءاً وتصديقية) في رواية عن عاصم (33).
وقد انتهى ابن جني - مع تجاوزه ذلك في الشعر - لقراءة الساقية واحدة
من تخرجين: أولاً: أن تكون نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته، تقول: خرجت
فإذا أسد بالباب. فتجد منعاً يمنع قولك: خرجت فإذا الأسد بالباب، لا تفرق
بينهما، فإنها في الموضعين تزيد واحدة من أشراد هذا الجنس، فكذلك (مكاً
وتصديقية) في هذه الآية مراد بها الجنس فأفادت ما تفيده معرفته، فكانه قال: وما
كان صلاتهم عند البيت إلا المكاء، والتصديقية.
وثاني التخرجين: أنه يجوز مع النفي من جعل اسم كان وأخواتها نكرة مالا
يجوز مع الإيجاب، فلما دخل النفي هذه القراءة قَوْى جعل اسم كان نكرة
وحسبه (34).
ولو نظرنا في كل النماذج السابقة - بما فيها بيت أبي تمام - لوجدنا المجوز
لوقوع اسم كان نكرة وخبرها معرفة كونها مخصصة نوعاً من التخصيص، بوقوعها
في سياق النفي في النصين القرآنيين، أو شبه النفي في: ولايك موقف ... أو
مجيئها اسم جنس، كما في: عسل وماء، وقليص، أو تخصيصها بالإضافة
المنوية كما في بيت أبي تمام، إذ المراد - كما ينطق بذلك السباق -: وإن كان
تكبير المصلين أربع تكبيرات، فقد مضاف إليه العلم به، فقد حدثت - فيها
جميعاً، القائدة التي أرادها ابن مالك في قوله: "والمحسنُ لهذا مع حصول الفائدة
شبه الفزاع بالفاعل، والمنصوب بالمفعول".

(31) الحجة/ 244.
(32) سوره الأنتفاض: أية 35.
(33) الحجة/ 247، والمخصص/ 49.
(34) المختصب/ 276.
ز - دخل الواو على خبر الناسخ:

تخصيص (ليس) بجواب اقتراح خبرها بالواو إذا انقضى نفيه بـ (إلا) فصارت الجملة موجبة. كما في قول الشاعر:

ليس شن إلا وفيه إذا ما قابلت عن البصير اعتباراً

وتسارعتها في هذه الظاهرة (كان) إذا وقفت بعد نفي، كما في قول الشاعر:

ما كان من بشر إلا وبيعته محتمة، لكن الأجل تختلف

وقول الآخر:

بإذا ما سطور البيت أرخى لم يكن سراراً لنا إلا ووجهة أتكر

знакاً الجموع ذلك، وأولوا الأول والثاني على حد فتح الخبر للضرورة

الشعرية أو على زيادة الواو، في حين جعلوا الخبر في الثالث شبه جملة هو (ليا).

فقد ذهب الأخفش - على ما نقله عن النحاة - وابن مالك، إلى جواز دخول الواو على خبر هذه التواسخ مطلقاً، تشبها لجملة الخبر بجملة الحال، قال ابن مالك: ومثال تشبه الجملة الخبرية بالحالية في اقتراحها بالواو قول الشاعر:

فطلوا ومنهم سابق دمعة له، واخر ينثى دمعة العين بالملح.

ومثله قول الآخر:

وكانوا آنساء يصيحون فاصبحوا أكثر ما يعطونا النظر الشرع.

وقد أنكر الجمهور ذلك، وجعلوا الواو أو الحال، والأفعال تامة.

ولقد وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام عن شأني عشرة مرة، كان الناسخ

في مرة (كان_1) وفي مرتين (أصبح_4) وفي ست مرات (أضحى_4) وفي

(شرح_السهم: 1.359، والنظر: الأصول: 187، والخصائص: 442، وهم مع

الهوامض: 166، 116، 302، 299: 3، 34: 3، 298: 2، 24، 4، 24، 4، 26، 2، 4، 3، 3، 2، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1، 1，...
ثالث (أемые) (44)، وفي مرة كل من (بات) ، (صار) ، (آض) التي بمعنى صار ،
(غدا) التي بمعنى صار أيضا (45) ، وفي مرتين (مازال) (46) .

وإذا أمكن حمل جل النماذج السابقة على كون الجملة حالية والأفعال تامة
فإن ذلك غير وارد في (مازال) ، إذ يكاد إجماع النحاة ينعقد على لزومها النقص
ووافق المتصور كحججتها لمرفوع ، فباشتياء ما قبل من أن أبا على الفارسي
أجاز في (مازال) أن تأتي تامة - قياسا، لأسماء - يتجمع غيره من النحاة على
لزومها للنقص ، والتمام المروي عن أبي على يشترط أن تكون (مازال) بمعنى (ما
انتقل) (47) .

وقد قال أبو تمام (48) :
مازال وهو إذا الرجال توضحوا
عند المقدم حيث كان يقدم
و قال (49) :
مازال ذلك الصبر وهو عليك
بالموت في ظل السيف كالفنيل
ولاييمكن في البيضتين - حتى على رأي أبي علي - أن تكون (زال) بمعنى
(انقل) ; إلا يتحمل وكفلي شديدين ، هلم يبق إلا أن تكون الواو داخلة على الخبر ،
لكن ذلك لا يمنع من قول بعض النحاة بحذف الخبر حتى تستقيمي لهم القاعدة ، قال
ابن مالك : أموجز أبو علي في الحلويات وفروع (زال) تامة ، وقد بعض رد رأيه في
ذلك بقول الراجي :
وهي حَمْيّة نَفْخٌ تَفْجِس
ولا يزال، وهو أنْوَى أُنْيَس

(44) السابق/ 3 : 164 , 29
(45) السابق/ 4 : 214 , 216 , 38 , 3 , 4
(46) السابق/ 3 : 160 , 1
(47) الترتيب : 410 , 411 , 414 , 2 , 2 , 2 , 2 , 2 , 2 , 2
(48) ديوان/ 3 : 215
(49) السابق/ 4 : 3 , 105

-147-
هنا التفاصيل النحوية وتوضيحات:

- الشجاعة في الجملة الأولى عن الشجاعة، ونا فنقول: الشجاعة محدودة، والتقدير: ولا إزالة متفجست وهو الذي ليس، والتفجست: الكثرة، والأليس:

وإذا كان الخبر وصفًا للمبتدأ في المعنني - كما يقولون - والحال وصفًا لصاحبه كذلك، فعندها أن المشابهة بينهما وارد، ومن ثم يكون دخول الواصل على جملة الخبر الناتجة مسؤولًا، لما بينه وبين جملة الحال من أوجه اتفاق، خاصة إذا وضعنا في الحساب أن بعض الكهفوف يقولون إن خبر كان أخواها مصوصبًا على الجملة.

 ح- وقع (ما دام) في بداية الجملة:

أوجع أبو تمام (ما دام) في صدر الجملة مرة واحدة في شعره، وذلك حين قال:

ما دام هارون الخليفة فالهدي

في غبطاً موصولة بدواب

والأصل في هذا الفعل أن يكون مسبوقًا بجملة كاملة، سواء أورد تاماً، كما في قوله تعالى: وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت الساتر والأرض (52)، أم كان نافصًا: كما في قوله تعالى: وأوصياً بالصلاة والزكاة ما دمت حياً (53)، وذلك لأن (ما) فيها مصدرية ظرفية، والمصدر المؤول يقوم بوظيفة ظرف الزمان، والظروف لابد له من متعلق (54).

والأسلوب الذي جاء به أبو تمام لا يقبل - من وجهة نظرى - إلا على التقديم والتأخير، أي: فالهدي في غبطا موصولة بدواب مدام هارون الخليفة، وللشاعر:

لا تعلمون مقومات الفن الشعري...

من مقومات الفن الشعري

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر، ونا أن نقول: الخبر محدود، والتقدير: ولا إزالة متفجست وهو الذي ليس، والتفجست: الكثرة، والأليس:
من مقومات الفنان الشعري مندوحة فيما يقدم ويؤخر مدام الليس مأمونا والمعنى مفهوما، لأن الخيار الآخر هو أن تكون (دام) تامة بمغنى (بقي)، فتتوقف في محظورين: أحدهما: السابق، وهو حاجة الظرف لمتعلق مما يقتضى إعادة النظر في ترتيب الجملة، والثاني: نصب الخليفة على الحالية، وهو معرفة ينبغي تأويلها في تلك في التشريح قد يتناقص مع المدد الذي قصد إليه الشاعر، وللتقييم هنا من الحناوة بالدمدوج وإعلاء قدره والاستيجار بدوامه ما يجعل المتعلق يتبادر إلى النفس قبل ذكره ويفر في الوجدان قبل نطقه.

ط - زيادة (إن) بعد (ما) الداخلة على (زال) :

وَرَدَتْ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ فِي شَعْرٍ أَبِي تَمَامَ مَرَةً واحِدَةً فِي قُوَّلٍ (٥٩) :  

وَمَا إِنْ زَالَ فِي جَُرِّمٍ بَيْنَ عَمَّرٍ  

كُرِيمٍ مِنْ بَنِي عَبْدٍ الْكَرِيم  

إِذَا هَتَّلَتْ نَبَاهَ مِنْ كُرِيمٍ  

يَكَادُ نَاهٌ يَتَرَكُّهُ عَدْمًا  

وَلَمْ أَسْمَعْ بِمِثْلِ هَذَا الْمَوْضُوعِ مِنْ قَبْلٍ، وَلَا قَرَأْتُهُ فِي مُصَدَّرٍ مِنْ مُصَدَّرٍ النَّحْوِ  

صَحِيحٌ إِنْ (إن)  

يُزَادُ بعَدَ (ما) الْوَلَايَةِ الْبَيْنَةِ عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ كَما مِنْ قُوَّلِ الْبَاِعْ  

مَا إِنْ أَتَيْتُ بَشَيءٍ أَنْتَ تَكُرُّهُ  

أَوْ أَسْمَىَهُ كَمَا فِي قُوَّلِ فَرْوَةٍ بْنِ مِسْبِكْ  

مَا إِنْ طَبَّاَتْ جُرْيْةٌ وَلَكِنْ  

مِنَايَانَا وَوَدُّوَانَا  

وَقَدْ تَزَادَ بعَدَ (ما) الْمُوْصَوْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ، كَمَا فِي قُوَّلِ جَابِرٍ بْنِ رَأْيَانٍ الْطَالِبِ  

بَرُجُى الْمَسْرَءِ مَا إِنْ لَيْ يَرَاهُ  

وَتَعْمَّرُضُ دُونَ أَدَنَا الْخَطْوَبُ  

وَقَدْ تَزَادَ بعَدَ (ما) الْمُصَدَّرِيَّةِ، كَمَا فِي قُوَّلِ الْشَعَارِ  

وَرَجَّحَ الْفَتْيَةَ لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأِتْهُ  

عَلَى السَّنَّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ  

۱۴۹

(۱۹) دِيوانه/ ۳ : ۱۶۱.
بعد ( алкاء) الاستفتاحية ، كقول الأخر : 
لا إن سرى ليلي فبوت كنعبا  
أحذر أن تناى النوى بغضوبة
لكن ليس من بين هذه المواضع زيادة ( إن ) بين ( ما) النافية و (زال) .
وليس لمن هذا الوجد تفسير - في نظرية - إلا القياس ، فقد علم أبو تمام
زيادة ( إن ) بعد ( ما) النافية : مطلق ( ما) النافية ، فلم يشبه بالسماعة : هل ورد أم لا ؟
وراد ( إن ) بعد ( ما) النافية الداخلة على ( زال) ، خاصة إذا أعانه السياق في أن يفهم
الناس عنه مراذه دون أن يكون في الجملة ليس ياخذ عليه أبو تمام .
ي - توسط الخبر بين الناسخ واسمه في غير مواضع التوسط :
الأصل في أخبار كان وأحوالها أنه يجوز توسطها بين الناسخ واسمه حيث
يجوز تقدم الخبر على المبتدأ ( 80 ) . وإذا كان ممثعا أن ينتمي الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير يعود على المبتدأ لكونه ضمير المبتدأ بالفاعل ، نحو : زيد كتاب ، بخلاف : أخذ كتاب ، أو : قام أبوه ، و : أخذ كتاب ، في
غير لغة هدير وطق ، و أزيد شاهد وسيب المحرث بن كعب ( 80 )، فإن توسط الخبر
الناسخ في مثل هذا الموضوع غير مقبول للسبب نفسه هو النبأ اسم الناسخ
بفاعل الفعل .
لكن أبا تمام كسر هذه القاعدة يقول ( 82 ) :
 فلا يبرح توسط ربية منكم بارقم عطق وراء الأرقام .
والأصل : فلا يبرح ربية توسط .
بعد أن مثل هذا الأسلوب يمكن أن يقبل في إطار تمام الفعل ( برح ) ، و تكون
جملة ( تسطو ربيعة ) في محل نصب على الحالية . يكون الأسلوب من باب التنازل ،
( 57 ) راجع : المعنى / 1 : 26 ، حاشية الأمير على المعنى ، ووصف العامي / 192 . 191 .
( 45 ) انظر : شرح السماء 1 : 171 ، وهم الموهوم / 1 : 171 .
( 59 ) انظر : شرح ابن عقيل / 87 ، 88 . وأوضح المسالك / 1 : 208 .
( 72 ) ديوات / 3 : 278 .
إذ نازع الفعلان (برح) و (تسطو) الفاعل (ربيعة) فتطلبهُ كل منهما فاعلا له، فإن جعلناه فاعلا (برح) كان في (تسطو) فاعل مضمر هو الرابط بين جملة الحال وصاحبها المتأخر لفظا، وإن جعلناه فاعلا (تسطو) - على رأي - كان في (برح) ضمير هو فاعله، يكون الرابط في جملة الحال ظاهرًا ناب منابضمير، على حد قول الشاعر في عائد الموصول:

"سعادا التي يضناك حب سعدا" وإعراضها عالك استمر وزادا

اما في باب كاد والخواتها فقد أجاز بعض النحاة في أخباره أن تتوسط بين الناشق وأمسمه على الإطلاق، اقترن الخبر ب (آن) أم لم يقترن. قال ابن عصفور:

"وقد تقدمدم أخبار هذه الأعمال على أسمائها، فتقول: (عسية) أن يقوم زيده، (بوشكان) أن يقوم عمرو، على أن يكون زيده اسم (عسية) و (عمرو) اسم (بوشكان)«.

ويجيز بعض النحاة في (عسية أن يقوم زيده) أن تكون (عسية) ثامة، وما بعدها فاعلها، كما يجوز أن تكون ناقصة على تقديم الخبر (11)، وأجاز بعضهم تقديم الخبر إذا لم يقترن ب (آن)، مما يقبلهم (طقف يصليان الزيدان) مما يبرز فيه ضمير الاسم في الخبر المتوسط، إشارة إلى أنه قدمن من تأخير، وقد نسب إلى المبرد إجازة التوسط في مثل (عسية أن يقوم زيده (13))، وبد أن نصه في ذلك لا يصرح به في النظم حيث قال: "فأما قولهم: (عسية أن يقوم زيده) و (عسية أن يقوم أبوه) و (عسية أن تقوم جوارةك)، فقولك (أن يقوم) رفع: لأنه فاعل (عسية)

ففسف فعل، ومجازها ما ذكرت ذلك (14)."

(11) المقربي/110.
(12) أنظر: المصدر/134، وشرح التصريح/2، والأسموني/276.
(14) المقتضب/370.

- 151 -
وإذا كان يتبع في أخبار هذا الباب أن يعود منها ضمير على الاسم، فقد دعا ذلك أبا على الشلوبين إلى القول بتعام الفعل، ووجوب أن يكون الاسم الظاهر مرافقا بالفعل الذي بدأ (آن) و (آن) ومدخولاً ففاعل (عسٍّ) 

وقد أورد على من أجاز تقديم الخبر على الاسم لزوم التعبس اسم (عسٍّ)

المباشر في الأصل - يفاعل الفعل بعدها. وقد منعوا في باب المبتدأ تقديم الخبر العلوي الواقف لضمير المبتدأ خوفاً من التعبس المبتدأ بالفاعل، وقد يجاب بأن هذا ليس لمحدود فيه هنا لأنه يخرج الجمع من الاسمية إلى الفعلية، وقد يدعى هذا الجواب توجيز تقديم الاسم الظاهر مبتدأ مؤخراً كما ذكره الشارح في شرحه على التوضيح، أفداءهم سالم. وإنما منع الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر بينهما وبين الاسم، كما في الأوضح.

وألاحتظ على مجوز توسط الخبر أن أمتلأته كلها مصنوعة ليس عليها شاهد نبر أو شعر يمكن أن يعهد وجهة نظرهم، وما ورد في النص القرآني مما يمكن أن يدخل في هذا الإطار آتبان، حسب قوله تعالى: «عسٍّ أن يعثك ربك مقاماً مهرباً»، وقوله عز من قال: «وقله عسٍّ أنه يهدين ربي لأقوبر من هذا رشداً».

فقد رأى أبو حيان أن عسٍّ في الآية الأولى تامة وفاضلاً أن يعثك ربك، ولا يجوز كونها ناقصة، و (عسٍّ) اسمها، وأن يعثك خبرها: «لأن (مقاماً) مصوصب (يعبثك) فتبتز عليه ذلك الفصل بين الموصول وهو (آن) وبعض صلتة وهو (مقاماً). وهذا غير جائز».

وقياساً على ما سبق تكون (عسٍّ) في آية الكهف أيضاً ناقصة لأنه لو جعل (ربني) اسمها لكان فيه فصل بين العامل والمفعول بباحني: لأن (الآقوبر) متعلق بالنفع (يهدوني) 

(33) ديوانه / 2: 300، 318. 2: 3: 71 
(34) شرح ابن عقيل/ 1: 262. 266. 1: 317 
(35) سورة الإسراء / آية 79 
(36) سورة الكهف / آية 24 
(37) البحر / 6: 7: 241 
(38) دراسات لأسلوب القرآن / الاسم الثالث / 2: 449 
(39) دراسات لأسلوب القرآن / الاسم الثالث / 2: 450 

١٥٢
كما يلاحظ أيضا أن مناقشاتهم - في أغلبها - منصبة على (عسی)
(اوشك) من الأعمال التي يجوز فيها التماثل والتقصان، وأمثلتها جميعها تدور في
 دائرة هذين الفعلين، إلا ما ورد عن ابن مالك في (شرح التسهيل) من مثال كتب
 هو (طقق بسيليان الزيدان)، وهو مثال مطلق بكون (بسيليان) خبرا مقدماً لبروز
 الضمير فيه.

أما ما ورد في شعر أبي تمام مما يمكن أن يلتبس بهذه الظاهرة فاربعة أبيات
 كانت (كاد) فيها جميعاً هي الناسخ المنوط به الدخول على الفعل، وكان الفعل فيها
 جميعاً - على فرض كونه خبرا مقدماً لـ كاد - محتوية على ضمير مستتر يعود على
 الاسم المتاخر، ويشيل ذلك من قوله (27):

له لم يحلوا بذل الحكم ما عقدوا 
إذا كاد يصبح ربعه لمجدة 
فبـئـي نـعـب ويجنئ من مـنـهـه الورس 
فـنـجـسـموه إلىها حيث تتقلت

1- كادت تحلل طلاهم من جماجمهم 
2- طللَ علقت عليه أساائه إلى 
3- يكاد يجري الجادي من ماء عطى 
4- كاد تنتقل الأرواح لو تركت 

وعم إيماني الجامز بسلامة تعبير أبي تمام في هذا الاستعمال لا أرى ما يبراء
 النَعَاهة من كون الفعل المتوسط بين (كاد) والاسم المرفوع متحملاً ضمير الاسم
 وانه خبر (كاد) مقدم، وإنما أرى الاسم فاعلاً للفعل الثاني لـ كاد وما تصرف منها
 حتى لا نفصل باسم كاد في البيت الأول بين الفعل (تجل) ومتعلقه (من جماجمهم) ،
 وفي البيت الثاني بين (يصبح) وخبره (مسيجا)، وفي الثالث بين (يجري) ومتعلقه
 من ماء عطى، وفي الرابع بين (تنقل) ومتعلقه (من الجسموم). أما (كاد) وما
 تصرف منها في مثل هذا الأسلوب فتكون أداة لا تفيد في الجملة غير المقاربة
 المجردة، وليس لها دور في تغيير الأعراض، أي أنها لا تكون حينئذ اسم وخبر.

إن (كاد) في مثل هذا الأسلوب لفظ يُعرَّف من وظيفته الأصلية. وأصبحت تدل
 على مجرد معنى، فالجملة بدونها مكتملة البناء مستوفاة الأركان، ودور (كاد) فيها


١٥٣
إعادة معنى من معاني الجهة، وهو المقاربة، فهي مؤدية وظيفة الفرع لا وظيفة الفعل.

لك - دخل (أان) على خبر (كاد):

لم يتلق النجاح على إجازة دخل (أان) على خبر (كاد). فقد عده بعضهم من خواص لغة الشعر (31) قال سببهم: وَيُضْطر الشاعر فيقول: كدَّ أَن، فلما كان المعنى فيهم ذلك ترتكوا الأسماء لِنَلَا يكون ما هذا معناه كفيه، وأجروا اللفظ كما أجره في كدَّ لَأَنِه فَعَل مثلاً. (كاد أن أفْعَل) لا يجوز إلا في شعر. لأنه مثل (كان في قوله: كان فَعَلا وَيْكَن فَعَلا. وكان معنى (جعل يقول وأخذ يقول): قد أثر أن يقول وَنْحُوَه. فهم من مَعْنَا الأسماء: لأن معناها معنى ما يَسْتَعْمِل بِ(أَنْ)، فتركوا الفعل حين خزلوا (أان). ولما استعملوا الأسم لِنَلَا يَنْقِضوا هذا المعنى (21).

ويปรากฏ من النجاح أن دخل (أان) على خبر (كاد) قبل أن ترتكبا أولى، ولم يقصروا ذلك على الشعر، مستظهرين بما جاء في حديث عمر. كَذِلْكَ أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب (20).

وأما ما كان الرأي فقد دخلت (أان) على خبر (كاد) في شعر أبي تمام أربع مرات في قوله (21).

- كدَّ أَن يَكْتِب الْهَوْيَةَ بِنَبِيَّ عِينَ.
- فَأَحْمِرْ حَتَّى كَدَّ أَن لَا أَرِى
- كَذِلْكَ واخْتَلَّ بِنَكْرَانَكِ أَن
- كَذِلْكَ أَنْ أَنْسُ عَمَّاء جَوْانِحِ.

(73) الكُتَّاب: 1 - 307 , 159 , 160 , والمفتَضِبة: 3 , والميفَضِبة: 3 , والميفَضِبة: 3 , وَكَشْف
(74) الكُتَّاب: 2 - 18.
(75) شرح التسْهِيل: 2 - 390 , وَهَمْهُ الوُهُام: 1 - 186 , 187 , 188 .
(76) دِيوان: 1 - 376 , 379 .
وقد روى التبريزي أن دخول (أن) على خبر (كاد) هو الأصل عند الفراء، ولا نعلم لهذا الرأي مصدرًا غير شرح التبريزي لديوان أبي تمام (٧٧).
وإذا كان لإدخال (أن) في خبر (كاد) مسوغ من لغة الشعر عند جمهور النحاة، ومن جوازه على قلة عند بعضهم، فإن إدخال البناء على (أن) هذه بعد دخولها على الخبر مما لم أجد له ذكرًا في مصادر النحو التي اطلعت عليها، سوى قول السيوطي: "وورد دخول البناء في خبر (أوشك)، قال: (٧٨)
* أفعال توشكن بأن تريني*
وقد فعلها أبو تمام مع مضارع (أوشك) في قوله (٨٩): "وأكملي بدي يوشك الرقيبْ بأن يمنعني أن أقول: واكملي". 
وأما مع (كاد) فقد ورد دخول البناء خمس مرات في قوله (٨٩):

١- ملأ النمر عَصِيْبًا فكاد بَان يَنْرَى
٢- فاغضبنا أن قلتم: يا احسن الورى
٣- فكاد بَان ينرى للشرق شرْقا
٤- وكدان ارق وجه، تم اضحي

وهو نوع من الزيادة غير معروف، إلا أن يكون قياسًا على ذلك النادر الوارد في (أوشك) بجمع المشابهة بين الفعلين في كون كل منهما يشيد المضارعة، وإنفرادهما عن بقية أفعال الباب بورود صيغة المضارع منها في نصوص فصيحة (٨٩)، وهو قياس على شاهد نادر لم يُعتبر باخ ولا عرف له قائل ولا حدد له عصر .

(٧٧) السابق/٤:١٦٢، و١٦٢.
(٧٨) هم الهمام/١:١٣٣، وانظر: الدور اللامع/٢:١٤٨.
(٧٨) ديوان/٤:١٨٨.
(٧٨) السابق/٢:١٥٠، ٣٧٩، ٣٣٧، ٣٣٧، ٣٥٤.
(٨١) أوضح المسالك/١:٣١٨.

١٥٥
ويرى الترجمي رأيا آخر هو أن «الشعراء يجتثون على إدخال الباء الخفيفة
إذا كان بدءها (آن) مقطعون: ظننت بأن أقوم، وحسبت بأن أفعل، قال الشاعر:
ظنتم بأن يخفى الذي قد صنعتم، وفيني نبي عنده الوحي واضحه،»(32)
وقد فعل ذلك أبو تمام في قوله(33):
وتعلمن به ممأ لا لأنوا
ليك إن لم تروهما من خناناً
ويزيداء الباء في الخبر مطلقا ضربان - كما حكي ابن هشام (34): - مقتبس:
في الخبر غير الموجب، ومسموع يُتوقف فيه على السماح: في الخبر الموجب،
ونقل أن ذلك رأى الأنفشد ومن تابه، وجعلوا منه قوله تعالى: جزاء سببنا
بمثله(35)، وقول الجامسي:
* ومنعّها بشيء ممتنع*
وما ورد في شعر أبي تمام من قبيل الخبر الموجب، فلم يكّس على هذه
النماذج التي رويت عن الأنجحش ومن تابه، لكن ذلك لا ينفي - على أي الأحوال -
غرابة التركيب وتنوع في شعر شاعر ذي قدر مثل أبي تمام.
ل - تجرد خبر (عسسي من (آن)، واتصالها بضمير النصب:
حكم إدخال (آن) في خبر (عسسي عكس إدخالها في خبر (كاد): فالفرق
الذي جوز دخول (آن) في خبر (كاد) على قلة جوز تجرد خبر (عسسي) منها على قلة،
والفريق الذي جعل دخول (آن) في خبر (كاد) خاصا بالشعر جعل تجرد خبر
(عسسي من (آن) مقصورا على لغة الشعر أيضا(36). قال سيبويه: «واعلم أن من

(32) ديوان أبي تمام/3 : 150.4.100 /انظر : 118.
(33) السباق/2 : 44.2
(34) المغني/1 : 101.2
(35) سورة يونس /آية : 37
(36) راجع: المقررات/107. وكشف المشكل/1 : 336. وشرح التسهيل/1 : 390، وهم
الهجاع/1 : 120.
العرب من يقول: عالم يفعل: يشبهه بها - (كاد يفعل)، ف (يفعل) حينئذ في موضوع
الاسم المنصوب في قوله: عالم الغوير أبو سأ (النمر).»، وقال المبرد: (ولو احتاج
شاعر) إلى الفعل فوضعه موضوع المصدر جاز: لأنه دال عليه (النمر).»
وقد ورد خبر (العسى) مجردا من (آن) في قول أبن تمام (النمر):
ففساه بعد التمنع يرثى لعبده

بيد أن في البيت ظاهرة أخرى هي اتصال (عسى) ضمير النصب، وقد
جعله ابن مالك جائزًا بإجماع، وقد روى ابن مالك والرضى عن الأخفش في مثل
هذا أن ضمير النصب استعمل في مكان ضمير الرفع، مع بقاء (عسى) على
عملها (النمر). أما سيبويه فيعبد (عسى) في مثل هذا الأسلوب قائمة بوظيفة
العمل (النمر). وقد غلّطه المبرد في ذلك: (أن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما
تعم في المظهر)، ورأى أن المنصوب مقدّم على المرفوع (النمر).

وقول الأخفش - على حد تعبير ابن مالك - هو الصحيح: لسالمته عن عدم
النظير، إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له (النمر).

م - دخول (آن) على خبر (النمر):

وردت هذه الظاهرة في شعر أبي تمام مرة واحدة في قوله (النمر):
فَلَم يَنْبِنِكَ أَن تَتَحَيَّبَ بِمَا هَا؟
والدمَعُ منَهُ خَانِذَلٌ ومُمْوَاسِي
وقد علَّق عليه التبريزي بقوله: (عند التحويتين أن (النمر) يجب ألا تدخل (آن))

التقسيم المكتبي:

الكتاب/ 3 : 158
المقصوض/ 2 : 69
ديوانه/ 4 : 183
الكتاب/ 4 : 520
شرح التسهيل/ 1 : 297، والخزانة/ 5 : 237
(النمر)
شرح التسهيل/ 1 : 326
ديوانه/ 2 : 212

- 157 -
عُلَيْكَ مِنَ اللَّانِيِّينَ دَعَوُنَكَ أَجِدُهُمَا
وَإِنْما كَرَهُوا مَجْنُّ (آَنَّ) فِي هَذِهِ الْمُسْتَوْىَ لِأَنَّهُ مَكَانٌ يَقُرُّ فِيهِ اسْمُ الْفَاعِلِ
وَالْفَعَّلُ الْبَخْرَاءِرُ، وَ(آَنَّ) وَمَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ الْمُحْضُرِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: عَلَىَّ إِلَّا مُلَقِّ بُصَارُ إِلَّا مُلَقِّ بُصَارُ، وَكَذَلِكَ
جَمِيعُ هَذِهِ الْبَابِ إِنَّما يَحْمِلُ عَلَىَّ الْحَذِفِ لَدِلَّالَةِ الْأَعْنَٰبِ عَلَىَّ الْفَرْطِ (٩٥)١٠٣.
وَجَعَلُ الْعَقْوَانِ خَبَرُ (لَعْلَ) بَنُّ مِنْ لِغَةِ الْشَّعْرِ هُوَ رَأَىَ سَبْوِيْهُ، وَالْمِبْرَدُ، وَأَبِن
السُّجَّازِ، وَالْمُخْمَشِرِيّ (١١٣)، قَالَ أَبِنُ يَمِيرُشُ، إِنَّ ذُلِّكَ، إِنَّمَا سَعَىَ حَثَّهَا
بَعْنِيّ (عِسِىّ) إِذْ كَانَ مَعْنَاهاُ الْمَطْعَ وَالْإِشْفَاقُ، فَذُلِّكَ جَازُ دَخُولَ (آَنَّ) فِي
خَبَرٍ(١٧٣)، كَاَلَّا قَالَ أَبِنُ وَهَشَامٍ إِنَّ الْعَقْوَانِ خَبَرُهَا بِ(آَنَّ) كَثِيرٌ، حَمَّلَهُ عَلَى
(عِسِىّ)١٠٤.
أَمَّا إِنَّ مَالِكٍ فَقَالَ فِي (إنَّ، وَأَخْوَاهُ)١٠٥، إِنَّهُ كَانَ الْأَسْمَاءُ فِي هَذِهِ الْبَابِ وَغَيرُهُ.
وَاسْمُ مِنْ أَحَدِ كَانَ الْخَبَرُ فَعَلًا مَّقْرُونًا بِ(آَنَّ)١٠٦، كَثِيرٌ. كَفَّاَلَكَ: إِنَّ الْفَصْلَاءِ أَنْ يَعْمَلُوهُ، فَلَوْ كَانَ الْأَسْمَاعُ عِينًا امْتَنَعَ ذَلِكَ كَمَا يَمْتَنَعُ فِي الْبَعْدِ، وَقَدْ يُسْتَثِبِّحُ فِي
(لَعْلَ) حَمَّلَهُ عَلَىَّ (عِسِىّ)، وَمِنْهُ بَعْلُ النَّبِيّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَرَحْمَاتِهِ عَلَيْهِ)، لَعَلَّهُ يَخْلُفُ فِي نَتِينُهُ بَعْلَ أَقْوَامٍ وَيَضْرِبُ آخَرَوْنَ (٦٨)١٠٧.
وَمِنْهُ كَلَامٌ إِنَّ مَالِكٍ السَّابِقٌ أَنْ يُجَوزُ الْعَقْوَانِ خَبَرُ (لَعْلَ) بِ(آَنَّ) فِي
الْعَلِيْمَ، مُسْتَهْلِكًا عَلَى ذَلِكَ بِالْحَدِيثِ الْمُشْرِفِ، وَالْحَدِيثِ مِنَ السَّحَابِ. وَقَد

(٩٥)١٠٨، (١١٣)، (١٧٣)، (٧٧)، (٦٨)، (٧٨)، (٧٩).
تحقت من وجودة في (البخاري) بصفتين كلاهما يقترب فيما خبر لعلًا بـ (أَنَّ) ؛
الأولى: في (كتاب الجنائز): "إِنْكَ لَتَحْلِفْ فَتَحْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا إِلاَّ إِزْدَادَتْ بِهَا
دِرَجةٍ وَرِضْعَةٍ، ثُمَّ لَمَّا أَنْ تَحْلِفْ حَتَّى يَنْتَفَعْ بِهَا أَقْوَامُ وَيَضْرِبُ الْأَخَرَّ أَخْرُونَ (١٠١) "
والثانية: في (كتاب الفرقان): "لَنْ تَحْلِفْ بَعْدِي فَتَحْمَلْ عَمَلًا تَرِيدُ بِهِ وَجِهَ اللَّهِ إِلاَّ
إِزْدَادَتْ بِهَا رِضْعَةٍ وَدِرَجةٍ، وَلَعَلَّ أَنْ تَحْلِفْ بَعْدِي حَتَّى يَنْتَفَعْ بِهَا أَقْوَامُ وَيَضْرِبُ الْأَخْرَّ أَخْرُونَ (١٠١) ".

وإذا كانت الظاهرة قد وردت في الحديث النبوي في جميعها في الشعر - من
وجهة نظرنا، ليس من خصائصه، وإنما ينبغي قبول دخول (أَنَّ) في خبر (العل)
قبولا مطلقا، مع الاعتراف بكون ذلك أقل من التجريد ورودا وأدنى منه فصاحة.

(١٠١) فتح الباري / ٣ : ١٠٨.
(١٠١) السابق / ١٢ : ١١.
وردت (ما) النافذة داخلة على الجملة الاسمية في شعر أبي تمام خمس عشرة مرة، ظهرت في (شرح التبريزي) عاملة عمل (ليس) في ثلاث فقط، ومهمة غير عاملة في اثني عشرة، منها سبع مرات كان الخبر فيها كلمة القافية أو ما عطته عليه أو ما يشبه القافية كما في التصريف، مما يعني تحديد الضبط من الشاعر نفسه دون تدخل من ناسخ أو شارح، وذلك في قوله(1): يا هذه اقصري ما هذه بشرٍ - وما كل خاتم مغضوض - فما السلو محرمُ - ما عهدُها عند الديارْ ذميمُ - ما ربيه المكنوي ولا المستهم - فقلت: لا تكثروا ما ذاك عائلي - فما البين جازع. ففي حين ورد الخبر مضبوطًا في خمس المرات بالرفع في غير القافية، وهي قول(2):


أما المرات الثلاث التي ورد فيها الخبر منصوباً فمنها مرة ورد فيها الخبر مضبوط بالرفع في طبعة أخرى، غير نشارة التبريزي(3)، فإذا أخذنا في الحسبان أن موسيقى الشعر في الموضعين الباقيين لا تفرض النصب، وإنما يستوي فيها النصب والرفع، وذلك في قوله(4):

ما شعره كفنا لشعرري فقيمت غيتا ولا الخلقى من اكفاي.

---
(1) ديوانه/ 3: 286، 289، 292، 293، 294.
(2) السابق/ 4: 37، 62، 63، 64.
(3) طبعة دار الكتب العلمية/ 512.
(4) ديوانه/ 4: 298.
وهولة(5):
فما الربيع على أنس البلاد به
أشد خضراءً عود منه في الفَحْم
ملَّنا إلى كون الضبطة بالنصب في هذه المواقف ضبط الناسخ، لا ضبط
الشاعر، وهذا يعني أن أبي تمام يميل إلى لغة بني تميم في إهمال (ما) وعدم قيامها
بوظيفة النسخ في جملتها.

يُؤزرنا فيما ذُهِبنا إليه أن أبي تمام من المدلول إلى للهجة تميم في غير هذا الموضع;
فقد سبق أن وجهنا استعمال (أهْلَك) أطول تفضيل في شعر أبي تمام على أنه صيغ
من (هلك) مبعتي (أهلك) في للهجة تميم، كما أنه استعمل (أولاء) مقصورة،
والقصر للغة التميمي (6).

لكن يبقى السؤال الذي لا بد من إيراده: ما تفسير ورود ظواهر لغوية تنتمي
لللهجة تميم في شعر أبي تمام، حبيب بن أوس، وهو من قبيلة طيء القحطانية
الجنوبية؟

يقول القلقشندي عن (تميم) «قال في الحمير: وประเทศไทย بارض نجد
دارة من هناك على البصرة واليمامة، وامتدت إلى الغد何种 من أرض الكوفة، ثم
تفرقوا بعد ذلك في الحواضر، ولم يبق منهم بادية، وورث مساكمهم غزية من طيء
وخفافة من بني عقيل بن كلب (7) ».

ويقول عن (طيِّ): «وقد انتزيلهم باليمين، فخرجوا منها على أثر خروج
الأزرع عند تفرطهم بسبيل العرم، فنزلوا بنجد والحجاز على القرب من بني أسد، ثم
غلبوا بني أسد على جبلين أجا وسلمي من بلاد نجد، فنزلواهما معرفا بجبال طيء،
إلى الآن، ثم اضطرروا في أول الإسلام زمن الفتوحات في الأقطار، ولهما بطون
كثيره (8).»

(5) السابق/ 187.
(6) راجع ص 93، 97.119 من هذا الكتاب.
(7) صحيح الأعشى/ 274.
(8) السابق/ 320.
ومعنى ما سبق واضح لكل الوضوح: فقد نزلت طي في ديار بني تميم حينما اضطرهم سيل العرم إلى النزوح من جنوب الجزيرة العربية، ومقتضى الاستيطان في بيئة من البيئة والاستمرار فيها زمنا يتيح التغلب على أهل المكان الأصليين وارث ممساكهم أن يحدث هناك نوع من التأثير والتاثير، وليس شرطا أن يكون التأثير للغالب، وهذا معنا أن الذين وربوا ديار تميم من قبيلة طي، قد تأثروا - إن واعين أو غير واعين - بلهمجة تميم، فظهرت بعض ظواهرها اللهجة في كلامهم وأشعارهم.

لكن أبا تمام: حبيب بن أوس بن الحارث الطائي ولد سنة 188 ه و توفى سنة 232 ه، وكان ميلاده في قرية جاسم (من قرى حوران بسورية)، على حين توفي في الموصل بالعراق (8).

وفي هذا الصدد تتحدث المصادر عن أن جيوش المسلمين التي قدمت لفتح الشام كانت نواة القبائل العربية التي استوطنتها، وكانت القبائل اليمنية تؤثر المضيّ إلى الشام موطن أصلها، ومن هنا غلب العنصر اليمني على قبائل الشام، وكان جُل من قاتل مع معاوية يوم صفين من القبائل اليمنية(9)، وهذه الهجرات تعني - فيما أعنيه - انتقال هذه القبائل بخصائصها اللهجة، سواء أكانت أصلية أم كانت مكتسبة. وفي الشام ولد أبو تمام من أسرة طازية، لابد أنها تتحدد من أصل سكن من قبل ديار بني تميم واكتسب بعض خصائصهم اللهجة، فظهرت هذه الخصائص واضحة في خلفهم ومنهم أبو تمام الذي ظهرت في شعره بوضوح بعض مظاهر هذه اللهجة، وأوضحها (ما) التعريمة التي أشارنا إليها آنفاً.

(1) أنظر: معاني القرآن 171، وشرح ابن عقيل
(2) الكتب، 2/ 100، ونظر
(3) ديوانه: 1/ 321، 588، 592، 520
(4) خزاعة الأدب: 1/ 256، والأعلام: 2/ 165
(5) هجرة القبائل العربية إلى الشام وأثرها في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية: 42.
المطابقة بين الفعل والفاعل

الأصل في الأسلوب العربي ألا تلتحق الفعل العلامة الدالة على العدد إذا كان مرفوعة متنى أو جمعاً، يقول ذلك ابن مالك في قوله:

وجعلا الفعل إذا مددنا، لاثنين أو جمع ك(هاز الشهدا).

لكن مصادر النحو تقرر أن بعض القياسات العربية مثل: هُدْى، وطَلْب، وأزد، شنوة، وبني الحارث بن كعب، تعامل الفعل معاملة الخبر، فلتلحق به العلامة الدالة على العدد تبعاً لمرفوعة (1). يقول سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، شَبِّهَا هُذَا بالبناء التي يظهرونها في: قالت فلانت، فقد هم آرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة، قال الشاعر، وهو الفرزةد:

ولكن ديافي، أبوه وأمَّه: بحوران، بعصرُ السليط، أقاربة، (2).

وألا أبا تمام من طيب، فقد ظهر هذا الاتجاه اللغوي واضحاً في شعره حيث استعمل هذه اللغة أربع عشرة مرة هي بترتيب ورودها في الديوان (3):

1- فلو أن سبوا زمنه لا استطعنه

لصاحبنا شوقاً إلى معارفه

(1) انظر: مصور القرآن للف澙/440، ومجاج القرآن/1،174، والبحر/6،297، وشرح ابن عقيل/171، وشرح التصريح/177.
(2) الكتاب/2،200، وانظر:3، وديوان الفرزةد/144.
(3) ديوانه/1،221،222،223،224،128،129،268،271،272،74،75،76،77،168،170،213،232،233،234،588،492،493.
14 - بكل فتى مَ

وقد كان استماع قبيلته (طَيْه) فَفَهَّر
بالنون على قول في أو إظهار علامة الجمع

« إن الألْف وال

بها على النشة والجنا
على التأنيث بها جامع
المؤثث فرع المذكرة (أ)

2 - أغرته همومي فاستلبن فضولها
نومي، وثمن على فضول وسادي

3 - وغدا تبَّين كيف غَبُّ مداني
إن مِلَّن بِه حمْمٌ إلى بُغَدَاد

4 - شجي في الحشي ترداده ليس يفتر بيه صُمُّمٌ أمالي وإني لَمْ يُفْطِر

5 - لنكأ ذَنْنِي غَمْمًا من الأحْداث لم أدر أبُهُن أخْضَوْض؟

6 - بك عدد النضال دون المساعي
واهتمَّذِين النبَّال للاغْضَراص

7 - لولا قبولي نصح العزم مرتحلا
لراكضاني إليه الرحل والحمل

8 - سهِنّ عليك المكرمات فوصفها
علينا - إذا ما استجمعت فيك - أسهِن

9 - ولو كانت الأزراق تجري على الحجا
هلكن إذن من جهلهن البهائم

10 - لو صحَّه الدمُ في أو ناصح الكيم
لقلما صحباني الروح والجسد

11 - واني لهم صبر عليه وقد مضى إلى الموت حتى استشهد هو الصبر

12 - يا عبارة الله التي من طرَّتها
نشأ فكانا القَرْر والخنزير

13 - شعب وشعب عبيد الله ملتمم
وكيف يختلفان الساق والقدم

١٦٤ -
لكنه قد شيع من الوقائع

وقد كان استعمال أبي تمام لهذه اللغة - على ما يبدو - نابعاً عن تمثيل للهجة قبيلته (طليقة) ، ففي البيت الأول ، لو روي (صاحبه) لكان وجهها ، إلا أنه أنس بالتنوّن : لقوله في أول البيت "رُمِّنَهُ" ، واستطعنه(4) ، وهذا يعني أنه كان يختار إظهار علامة الجمع في الفعل(5) ، ولم يكن أسلوب الشعر هو دافعه إليها.

إن الألف والواو والتنو لى ذلك المسموع أحرف ، وإن طبّع وأزد شنوءاً دلوا بها على التنشية والجمع تذكيراً وتأنيثاً ، كمداد الجمع من العرب بالفتح في (قامت) على التناثر ، بجامع الفعلية عن العين : فالمشي والجمع ضرع الإفراد ، كما أن المؤنث ضرع المذكرة(1) .

(4) السابق/ 1 : 222 .
(5) السابق/ 2 : 214 .
(1) شرح التصريح/ 1 : 276 .
تعدّى فعل الضمير المتصّل إلى ضميره المتصّل


وقد يكون كتاب الله لابدً إذا لم يكن هناك مرجع لأحد هذا الوجه أمر لا محب عليه الضميرين متصوصوا من الضمير المفعول، بحيث تنتمي المسأة الفضائية من الفاعل والفاعل كونهان م------------------------------.

(6) ماني القرآن/ 5. 105 (7) ماني القرآن واعرب 3: 206. 3 (8) سورة آل عمران 188. راجع (9) سورة العلق 7. (10) سورة الطالب 7.

(1) سورة الطالب 8. (2) سورة القرون 4: 105. (3) سورة الفاتحة/ 15. (4) سورة النحل 2: 152. (5) سورة النمل 5: 5.
لا ينبغي ذلك أن يُرغم الناجح رفض التخريج المذكور في الآية، حتى قال الزمخشري: »ويجوز في (ما يشتهون) الرفع على الابتداء، والنصب على أن يكون مطوعًا على (البنات)»: وأي: وجعلوا لأنفسهم ما يشتهون من الذكور.

ولا ينبغي ذلك أن بعض النحاة رفض الخريج المذكور في الآية، حتى قال الزجاج: »ما: في موضوع رفع لغير المعنى: سبحانه وهم الشيء الذي يشتهون، كما قال: َُّلَّهَ الْبَنَاتَ وَلَكُمُ الْبَنُونَ(٦) ضان قال قائل: لم لا يكون المعنى: وجعلون لهما ما يشتهون؟قيل: الصرف تستعمل في هذا الموضوع: جعل لنفسه ما يشتهي، ولا يقولون: جعل زيد له ما يشتهى وهو يعني نفسه(٧)، وقال ابن هشام: بل إذا قدر (له) معطوفًا على (الله) و (ما) مطوعًا على (البنات) وذلك ممتنع في الظاهر: إذ لا يُبدى فعل الصرف المتصل إلى ضميره المتصل، إلا في باب (ظن وفطد) وعدم، نحو: فلا يحسنهم بما من الغبار(٨)، فيمن طلم البناء، ونحو: أن رأى استغنى(٩)، ولا يجوز مثل: زيد ضرّب، تزيد ضرب نفسه، وإنما يصح في الآية ظرف المذكور إذا قدر أن الأصل: ولأنفسهم، ثم حذف المضاف، وذلك كلف، ومن العجب أن الفراء والزمخشري والحوافي قدروا الظرف المذكور، ولم يقدروا المضاف المجهول، ولا يصح الظرف إلا به(١٠).

وإذا كان كتاب الله لا يُبقي على أقصى الوجه في العربية، وبخاصة إذا لم يكن هناك مرجح لأحد الوجهين على الآخر، فإن تخريج قول أبي تمام على هذا الوجه أمر، لا محيد عنه: لأنه الوجه الأول لنفهم الأسلوب، وقد يكون اتصال الضميرين مقصودا من الشاعر دالة على سرعة تدوي الفعل من الفاعل إلى المفعول، بحيث تنظم المساكن بين التفكير في الحرف ومبادرته كما إن عديل النوازل المنطقي بين الفاعل والمفعول، إلا من نون الوقاء التي لا يمكن النطق بالجملة صوتيا إن لم توجد، وهذا أدل على الرغبة العارمة في الهروب من هذه العلاقة، والإصرار القادر على النكال من أسرها.

قلب الترتيب عند أمن اللبس

قد تتوسّع العربية في بعض الأسابيع. اعتماداً على فهم المعنى، وركونا إلى
كون اللبس بين الأسابيع ماحونا، للاضطلاع العلاقات الحقيقية بين الكلمات. وعدم
غموض المراد الأصلي من التعبير، ومن ثمّ قيل: دخل فيه الحجر، مراداً به:
أدخل الحجر فيه، كما قيل: دخلت في رأس القلتوم، اعتماداً على فهم المراد
الحقيقي، وهو: دخلت في القلتوم رأسياً. وكذا في قوله:
تري الثور فيها مدخلاً العظٍّ رأساً
والمعنى: دخل رأسه العظ (1).
ومما أورده أبو تمام من هذا القبيل قوله (2):
جراحي إلى جراحي كان جلودهم
تطلُّب بهما الشيامان والعَلاءٌ
أي: تطلّب بالشيام والعلام.
وقوله (3):
وقد أخليت حبيك من ضروحي
وكان مُوشَح قلبي وصدري.
والمراد: أخليت ضروحي من حبيك.
والمعنى في كلا البيتين واضح ومفهوم لا لبس فيه، والمراد الحقيقي للشاعر
ناصح لا ظلال عليه، بيد أن في القلب الذي استعمله الشاعر من البلاغة ما ليس

(1) الكتب: 181، 217، 212، 213، 211.
(2) ديوانه: 175، 226، 224.
(3) السابق: 2، 28.

168
في الأسلاك الأصلية، فالشیان دم الأخوين - كما قرر التبريري - والعلام: الجنّاء، فاصبحت الجلوس من كثرّة ما أثخنت بالجراحات وغطيت بالدماء صالحة لأن تكون طلاء للأشياء التي من طبيعتها أن تنكس طلاء لغيرها، وهذا أدل على كثرّة الدماء، وأبلغ في الإثارة، وأوقع على إظهار صورة الذل التي صار إليها أعداء الممدوح، ولم تكن هذه المعنى لتفتح بغير هذا القلب الذي اجتهر عليه أبو تمام.

وذلك الأمر في البيت الثاني، فهو لم يحل صعوبة من الحب كما هو مقرر معروف، وإنما أخيل الحب من صعوبة، فكان الحب سريء وغيطى كل جزء فيه، لا يترك له منفذًا للهرب وانفراد للفكاك، فإذا استطاع التحلي عن هذا الحب والفكاك من أسر هذا الهويا الطاغي كان ذلك أدل على قوة إسمراء ونفاد عزيمته ومضا رجولته، ويرجح إرادة ذلك قوله في الشطر الثاني:

وكان مؤسّهاً قلبيّاً وصدري
فالحب هو الموشّج للقلب والصدر، وهو المسؤول لهما، لا الحسس كما هو معلوم، ومن ثمّ أدت الصورة ما أريد لها أن تؤديه من إثارة ذهن القاري أو الساعم بما لا ينفع له به، فيتلقى مراد الشاعر بعد ذلك وكله وعيّ وإدراك، ينفذ المعنى إلى كيانه نفادًا، متجاوزاً بذلك ظاهر السمع، وغائصًا به في قرار القلب.

وقد سمع من كلام العرب: خرق الثوب السمارة، وكسور الزجاج الحجر، برفع أوهامه ونصب ثانيهما، فاعتمدوا على القرية المعنية وهي (الإسلاء)، وأحملوا الحركة، إذ لا يصح أن يسند الحراك إلى الثوب، وإنما يسند إلى السمارة، ف楽しهم فاعلاً وأنهما مفعول(1)، وقد جعل ابن الطراوة ذلك فيساساً مطراً، واستناس له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير: فتقتلى أدمع من ربي كلمات،» بنصب (2) ورفع (كلمات) (3)، وإن كانت هذه القراءة قد ظهرت توجها آخر: ومعنى
والله أعلم - واحد، لأن ما لقيك فقد لقيته، وما نالك فقد بلّته، وفي قراءتنا

(1) اللغة العربية: معناها ومبناها/224
(2) سورة البقرة: آية 27، ونظر: شرح التصريح/1/270، والسبعية/154.
لا يزال عهدي الظالمين(1) وفي حرف عبد الله لا ينال عهدي الظالمون(2).

وقد جرى الزجاج قراءة عبد الله بن مسعود السابقة، وإن أوصى الله بـ "لا ينال عهدي الظالمين(3)", لمخالفتها خط المصحف، فقال: "وقد قررت: لا ينال عهدي الظالمين(4)", والمعنى في الرفع والنصب واحد: لأن النيل مشتغل على العهد وعلى الظالمين، إلا أنه منفي عنهم. والقراءة الجيدة هي على نصب (الظالمين). لأن المصحف هكذا فيه، وذلك القراءة جيدة بالغة، إلا أن لا أقرأ به، ولا ينبغي أن يقرأ بها لأنها خلاف المصحف(5).

وليس التخريج السابق - في قراءة ابن كثير وابن مسعود - بصالح - من وجهة نظرنا - في قراءة أبي الشمثاء: "آذ أبتلى إبراهيمُ ربيه" برفع (إبراهيم) ونصب (ربه)(6)، فلا يمكن أن يقال فيها: لأنه من ابتلاع فقد أبتليته. ولكن الممكن أن يقال إن علاقة الإسناد قد اتضحت، وفهم المعنى، فأمَّن اللبس، فتعال القلب - على مذهب في العربية - كما رأى ابن الطراوة، ولابد أن يكون لهذه المخالفة - كما سبق أن بينا في بني أبي تمام - تأثير بلا يقين. إذ هى كسر للملوّف في اللغة ومعانيها المعجمية والعلاقات بين مفرداتها، وفي هذا الخروج على المألوّف - على أقل تقدير - إثارة للانتباه وحرص على تركيز ذهن المتعلقي كي يفهم المراد ويتلقى ما أريد له أن يلتقيه.

وقال الآخر:

وقدنا في كتاب
فلم يجز في هذا
الخيل) رفع بالإبتداء، و
ذى الرومة.

سمعت الناس يفتحون

---

(1) سورة البقرة: آية 124
(2) معاني القرآن/ 1: 28.
(3) معاني القرآن واعرابه/1: 2050.
(4) معاني القرآن واعرابه/1: 2050.

- 176 -
حكاية المفرد أو المركب

تحكي الكلمات والتركيب في اللغة العربية، وقد تعرض النحاة لإعراب مثل هذه المحكبات - خاصة في باب العلم المنقول من المركب الإسنادي - والأصل في مثل هذه المنقولات أن تتحكي على ما كانت عليه قبل النقل، خاصة إذا كانت جملة. قال المبرد: فمن الحكاية أن تُسمى رجلاً أو امرأة بشيء قد عمل بعضه في بعض، نحو تسميتهم: تابث شراً، وذرّي حباً، وبرق نعرة. فما كان من ذلك إعرابيه في كل موضع أن يسلم علي حالة واحدة: لأنه قد عمل بعضه في بعض.

فقوله: رأيت تابث شراً، وجاءني تابث شراً، فمن ذلك قوله: كنتم وبيت الله لا تنكحوهن. بني شاب قرناها تصرّ وتحلب.

وقوله أيضاً:

إنه لهما مَرَكَّنا إِرزَيْتَا
كانه جبهة دَرْي حيباً

وقال الآخر:

وجدنا في كتاب بني تميم. احق الخيل بالركض المُعازر. فلم يجز في هذا إلا الحكاية؛ لأنه لا يدخل عامل على عامل. ف (إحق الخيل) رفع بالابتداء، و (المعازر) خبره، فهذا بمنزلة الفعل، وعلى هذا يُشَد بيت ذي الرمة.

سمع الناس ينتظرون غيّنا، فقلت لصيدم: انتظري بلا.
لا أن التأويل سمعت من يقول: الناس ينتجون غينا، فحكي ما قال ذلك، فقال:

"سمعت هذا الكلام (1)."

ومع أن هذا الأصح في الإسلام إلى عجبه إن كان ظاهرا نحو: جاء برقة نعمة، واختصر من المضرع نحو: برقت وخرجت مسماهما، فلا يجوز فيهما إلا الحكايه، وأجاز بعضهم إعرابه، فقوله: هذا قمت، ورآيت قدنت، ومررت بمست.(2).

أما أين كان المحكك كلمة - خاصة إذا كانت من المبنيات - ففيجوز فيها تركها على حالها قبل النقل، كما روى: (إن الله ينهىكم عن قيل وقال)، ومنهم من يقول: عن قيل وقال، لما جعله اسم، قال ابن مقبل:

"اصبح الدهر وقد الدوى بهم غير تقانلك من قبل وقال:"

والقوافي مهجورة(3).

وقد استغل أبو تمام كلنا الإمكانات في شعره، فمن التركيب والمفردات التي استعملها اسمًا مظهرًا علامة الإعراب في آخره قوله(4): ما كنت احسب أن الدهى يمهلني حتى أرى أحدًا يهجوه لا أحد.

وقد يرى بعض الناس أن (لا أحد) هنا من القسم الآخر الذي حكي فيه التركيب بلفظه الأصلى، بيد أننا نرى أن أصلها (لا أحد) بنفس الجنس، فأعربت وظهرت على آخر التركيب علامة الفاعلية، وهي الضمية، وهذا أبلغ في الهجاء، وكان مههجو من أن تكون (لا) لنفي الوحدة.

ومثلها قوله(5):

(2) حاشية العببان/ 1 : 132.
(3) الساقي/ 4 235، 386.
(4) ديوانات/ 4 : 240.
(5) الساقي/ 4 311.

- 172 -
هـبى من له شيء يريد حجابه ما بال لا شيء عليه حجاب
حيث ظهرت علامة الجر في المضاف إليه (لا شيء) الذي كان أصله (لا شيء).

ومن المفردات وإن كانت مغنية غير جملها قوله (7):

تقول إن قلتُم لا مسلمة لأمركم، ونعم إن قلتُم نعمًا ما زال يخضع لمد أوقت لي عدة فكيف يصنع لو قد أتمرت نعمٌ.

ف. (نعم) في البيت الأول منصوبة منعولا به قلتم، وفي الثاني مرفوعة فاعلا لأتمرت.

وذلك الشأن في قوله (7):

فقد أصبحت يا مسكي منيتا وقد شدد (لو) لأنك المسمى بحرفين يضعف ثانيهما، أو يرد ما حذف منه إن كان محدودًا منه، إن كان لينا نحو: لو وكلي، فيرد آخرهما (أكذا) في النص، ولعله: فيضعف آخرهما. و نحو: قَلْ وَعَبْ وَخَفْ، فيقال: قَلْ وَعَبْ وَخَفْ بالتضعيف أو: قُول وبيع وخاف بالرد، إلا أن كان حرفًا صحيحا فلا يضعف ك (من) و (عن).

ول يعبران كيد ودم (8).

ومهما استعمله أبو تمام اسمه محكيا على أصل النطق به قوله (8):

1- وما زال منشوراً على نوائبه
2- نعم ال phẩm الذي عمر في كل نائبة
3- كان لم يقل يوما كان فشتني

(1) السابق/174: 4191
(2) السابق/3: 235
(3) السابق/1: 165
(4) صحيح الهوامش/2: 168, 277, 41, 4, 251, 77, 76
(5) ديوانه/2: 188, 77, 41, 4, 251, 77
لا يمكن أن تنحاز (لا) في هذين البنتين إلى قبيل دون الآخر; لأنها تُعد حينئذ من قبيل الأسم المقصور، فهل هي مما حُكى على أصل وضعه؟ أو مما استعمل اسمًا مُناشسرًا فيه شكله الأصلي؟ تساؤل غير ذي جدوى ما دامت الحركة مقدرة، وما دام التعرض لها غير ذي تأثير.

فكل كلمة ذكرت وارد بها لنظفها ساغ فيها، أن تنصرف تصرف الأسماء، وإن كان الذي أُريد بها لا يتصرف، وإن تُبرع، فيقال حينئذ: ضرب فعال ماض، وليت حرف ينصب ويرفع، بل_SEL: هذا اللفظ كذا، وأن يُحكم أصلها، فيقال مثلًا ضرب فعل ماض بفتح الباء، وليت حرف ينصب ويرفع، ففتح الآخر من كلمة (اليت)، والأكثر الحكاية (11).

والذي يصدق على الكلمات المفردة صدق على المركبات، فيجوز فيها تركها على حركتها قبل استعمالها كلمة مفردة، ويجوز فيها تاناسي الحركة الأصلية وملائمتها على حسب ما يقتضيه موقعها النحوي الجديد الذي حلته فيه، وهو ما فعله أبو تمام: فاستخدم (لا شيء) في مرة ثانية على ما كان لها من بناء قبل استعمالها اسمًا، وفي مرة أخرى تاناسي هذا الأصل ملائماً إياها بحركة إبراحية اقتضاه موقعها النحوي، وهي في كلتا الحالتين كلمة واحدة مركبة استعملت استعمالًا جديدًا على أنها وحدة معجمية، كما يرى ستينكينش (16).

(10) الساقي / 2 : 164.
(11) الساقي / 3 : 165.
(12) النصيحة الحديثة / 110.
(13) البحر المورم / 130.
(14) الساقي، نفسه وم. 125.
(15) الساقي / 126.
(16) الساقي / 124 وم. 111.
والاعتماد بمثال هذه المركبات على أنها وحدة معجمية جديدة وأن (لا) نازلة
منها منزلة بعض حروف الكلمة من بعض هو الذي أهلها - كما يرى الأستاذ شوقي
أمين(14) - لقبول أداة التعريف فيما شاع على ألسنة مثقفي هذه الأيام من مثل
اللامثامي واللامعقول، ولا ضير من أن يُسمى باسم (المركب المنفي) - كما ذهب
إلى ذلك الدكتور تمام حسان - فلا مشاهدة في المصطلح(16).

أما الأستاذ الدكتور شوقي ضيف فتير أن (لا) النافية غير عاملة، وأن ما
بعدها ينصب أو يرفع أو يجر على حسب موضع في الجملة(16)، وهو ما ذهب إليه
الدكتور محمد حسن الذي بعد (لا) مقحمة بين متضامن يطلب كل منهما الآخر
ومنهمو (الإضعاف) يعني أنه يحفظ لها تفردها، وهذا يعبر من بعدها بحسب حاجة
ما قبلها رفعت ونصبا وجر، ولكنه مع ذلك يرى أنها في مثل هذه الاستعمالات كلا
بالجزء من الك(16)، وهذا يتعارض مع القول بأنها مقحمة بين متضامنين.

وإلى لأميل - في النهاية - ميل سنكليفتش، والأستاذ الدكتور تمام حسان،
والأستاذ شوقي أمين في الاعتماد بأمثال هذه التركيبات المقحمة على أنها تعامل
حين تنقل - كوحدة معجمية واحدة لا انفصام بين أجزائها، ويجوز فيها أن تعامل
إعرابيا بحسب حجة موقفها النحوي، وأن تركع على حركتها الأصلية وتقدر عليها
الحركات بسبب الاحتفاظ بحركة الحكاية، وهذا أفضل من القول بأن (لا) مقحمة
ومن ما بعدها يأخذ حركته الإعرابية بحسب موقفها لأن من رأى ذلك من الباحثين
رأى أن مثل قول أبي تمام:

وانت انزعر من لا شيء في العدد

(12) السابق/136، ومصادرها.
(14) السابق. نفسه ومصادره.
(15) السابق/112 ومصادرهما.
(16) السابق/144 ومصادره. 

-175-
كلمات لم تستوعب تماماً لأنها ترتكز على بنائها الأصلي، ولو استوعبت لكات مجزرة منونة كما تقول: من شيء(١٧)، وهذا نتيجة حتمية للقطع بإكحام (١٨)، وافتراض إعراب ما بعدها.

إنما ذهب إليه النحاة من قديم صادق على هذه المرتكبات كل الصدق، وما انتهى إليه مجمع اللغة العربية من شرار ذي شقين لا يخرج عما رآه النحاة في المحكوات، فقد انتهى المجمع إلى إجازة مثل هذا الاستعمال على أحد توجيهين (١٨): 

أ - اعتبار (لا) النافعية غير عاملة على أن يعرب ما بعدها بحسب موقعه مما قبلها.

ب - اعتبار (لا) مركبة مع ما بعدها، يعرب المركب بحسب موقعه في الجملة.

ولا يخرج القرار في شقيه عما قرره النحاة في الحكایة، إلا في اختصاصه بتركيب معين مما شاع على الألسنة.

---

(١٧) النحو في اللغة العربية / ٤٤١.
(١٨) العربية الفصحى الحديثة / ١٣٦.
في حروف الجر

ما ورد من قضايا حروف الجر في شعر أبي تمام ظاهر- في الأعم الأغلب- غير فاشية، وإنما ورد أغلبها مرة أو مرتين، وإليك ذلك:

أ- جر الكاف للضمير:

أجمع النحاة على أن الكاف من الحروف التي لا تجر إلا الظاهر، وأن جرها للضمير ظاهرة خاصة بالشعر. قال سيبويه: "إلا أن الشعراء إذا اضطروا أضموها في الكاف، فيجرونها على القياس قال العجاج:

وأمَّ أو عَمَّال كَهَا أو أَقْرِبا

وقال العجاج:

فَلا تَرَى بُعْضَالَ ولا حُلاءَا

كَهَا ولا كُهُنَّ إلا حُلاءَا

شموه بقوله: "له وله، ولو اضطرَّ شاعرُ فاضف الكاف إلى نفسه قال:

ما أنتَ كَيَ: وَكِن حَطاً، من قَبْل أنَّه ليس في العربية حرفٌ يفتح قبل ياء

الأضافة(1)، وجاء في (مجالس ثعلب): "وأما رأيتُ كَيْبَاك: لم يجيِ إلا في الشعر

وانشد:

فأَحْمِسَ وأَجْمِلُ في أَسْيِركِ إِنَّه

ضَعِيفَ، وَلَم يَأْسِرْ كَيْبَاك أَسْرُ.

(1) الكَثَّاب/2: 285، وانظر: هموم اليوغام/2: 30، 31، والأشموئي/2: 208، 209.
(2) مجالس ثعلب/111، وانظر: الحزائنة/194، 195، 196.
ويزرع ابن مالك أن دخولها على ضمير الغائب المجرور قليل، وعلي (أنت)، و(إياك) وأخوانهما أقل (2).

ومعنى كلام ابن مالك إجازة دخولها على المضار في غير الشعر، وهو مالا تعرفه لغيره.

وقد جزم الكافض الضمير المنفصل للمحتاج في قول أبي تمام (4):

وقد إن كن كانت، فإنك ممتي إذا ما كان مثلك كان كلب

وهو قياس على ما ورد عن النجاة مجوأ للشعراء.

ب- زيادة (من) في الإجابة:

يشترط جمهور النجاة لزيادة (من) ثلاثة شروط:

1- أن يتقنها النبي أو استفهام.

2- أن يكون مجريها نكرة.

3- أن يكون مدخولاها فأبلا أو مفعولا أو مبتدأ.

لكن أبا الحسن الأخفش أجاز زيادة في الإجابة وكون مجريها معرفة، قال في قوله تعالى: (تلك القرين نقص عليك من أبائك (6))، صغيراً (من) الآية. ورارود: فصحبتنا (1)، وقال: فكان قلت: إنهما يكون هذا في النفي والاستفهام، فقد جاء في غير ذلك، قال: ويكفر عكم من سيأتيكم (7)، فهذا ليس باستفهام ولا نفي، وتقول:زيد من أفضلها تزيد هو أفضلها. وتقول العرب: قد كان من حديث فعله عن النبي، يريدون: قد كان حديثاً (8).

(2) الشهيل/117
(4) ديوانه/4
(5) سورة الأعراف: آية 101
(6) معارك الأخفش/277
(7) سورة البقرة: آية 277
وعلى مذهب الأخفش هذا يُخرج قول أبي تمام(1):

أشبانٌ عممتُ نازها من مصيبٍ
فما يشـتكي وجدٌ إلى غير واحد

وقوله(11):

يمدون من أيدٍ عواص عواصم
تصون بأسبابٍ قواض قواضب

وهذا أولى من تخريج البيت على مذهب سيبويه - كما يقول أبو العلاء - على
أن فيه حذف المنقول، فكأنه قال: يمدون سواعد، أو غيره(11).

ج- استعمال حروف الجر اسماء:

استعمال أبو تمام (عن) اسماء في قوله(12):

إلى خالد راحت بنًا أرحبية
مرافقةٌ من عن كراكرها نَكْبُ

أي: من جانب كراكرها.

كما استعمل الكاف اسماء في قوله(13):

ولم أراك المعروف تدعى حقوقه
فكل الأرض غفْلَلا ليس فيها معالم
ولا خلاف بين النجاة على جواز استعمال (عن) و (الكاف) اسمين في لفظ
 الشعر، كما في قول المعراج:

يضحكُ عن كَالْيَزَر المتهم

وقول قطري بن الفجاهة:

وقصد اراني للمرماح درينة
من عن يمسيني تارة وامامي

(9) ديوانه/ ١١٩٢: ١١٤
(١٠) السابق/ ٢١٢: ١٠٨
(١١) السابق نفسه.
(١٢) السابق/ ١٨٩: ١٠٨
(١٢) السابق/ ١٧٩
لكن الخلاف في إجابة مجئ الكاف اسمًا في اختبار الكلام حيث أجاز ذلك بعض الناحية، ويمكن للكاف أن يقع مفعولًا كما في قول أبي تمام: ولم أرى المعروف، أو معطوفًا كما في: لولا كالعلا، لأنها حينئذٍ بمعنى (مثلٍ) (١٤) 

- إنابة حروف الجر عن بعضها:

يطرح النحاة لكل حرف من حروف الجر معاني متعددة، ومن بينها أن يقوم الحرف بوظيفة حرف آخر، حيث تحسن أن قيم كل حرف بوظيفة غيره أمرًّا مباهجًا مادام الألسن مأمونًا ومعني مفهومًا (١٥).

وكان أبو تمام على وعي باللغة وتصريفاتها، ومن ثم ظهر هذا في بعض أبياته:

فبنى قوله (١٦):

لم تطلع الشمس فيه يومٍ ذلك على بان، والمغريب على ضرْب


ومثل هذا التحريج الذي ساقه أبو العلاء لا يخرج الباب عن أن تكون بمعنى الكلام، أي: بني لأهله، وهو نوعٌ من النية، فلتنكن النية - إذن - على أصل الاستعمال، بأن تكون الباء بمعنى (على)، كما وردت في قوله تعالى: ﴿فِيمَ إِن تأمَّنَ بِقِطَانٍ﴾ (١٨) أي: على قطان.

(١٦) ديوان/٢: ٣١٠.
(١٧) ديوان/٢: ٣١٠.
(١٨) سورة آل عمران: آية ٧٥.
وهي ماهية الزيارة الأثرية الوصود يعذب عن غزوة محتسب لا غزوة مكتسب
أدت (عن) وظيفة التعليل، فهي بمعنى (من) أو اللام، كما في قوله تعالى:
『وَمَا نَخَصَّ بِنَارَكَ أَهْلَهَا عَنْ قُوَّالِكَ (۲۰)﴾ أي : لأجله، ـ فلِوْمِ قِيل في الكلام : زُعْزِعَت
الأرض به من أجل الغزو، أو للفوز، أو بالغزو، لاحتمل ذلك كله(۲۱)﴾.
أما في قوله (۲۲)﴾:
خَذِمَتْ لَنَ دُلَّ صَدْقَتْ أنْ غَيُبَةَ
فقد استعمل (عن) بمعنى الباء، أي : تكشف بوجوه الهيئات.
وفي قوله (۲۳)﴾:
نَعْمَةُ اللَّهِ فَشِيْكٌ لَا أَسَالَ اللَّهُ
هُنِيئاً نَعْمِي سَوَى أن تدوَمَا
استعمل (إلى) بمعنى (مع)، كما في قوله تعالى: ﴿ مَنْ أَنْصَارَى إِلَى اللَّهِ (۲۴)﴾.
أي : مع الله.
وقد أدخل أبو تمام (مَذْدٌ) على (لدن) في قوله (۲۵)﴾:
خَلَقَتْ رِيبَةً مَّذْدٌ لَدِنَ خَلَقْتُ يِدَاءً
جَهَّنُ بُكَرْكِفُهَا والمعْصِمُ
الأصل في (مَذْدٌ) و (مَذْدٌ) إن تدخلا على وقت معين لا مبهم، ماض أو
حاضر لا مستقبل (۲۷)﴾، فإن ورد بعدهما اسم مرفوع فهما مبتدأين وما بعدهما خبر

(19) ديواني/ ۱ : ۷۱ .
(20) سورة هود : آية ۵۲ .
(21) ديواني/ ۱ : ۷۱ .
(22) السلف / ۱۴ : ۱۲۴ .
(23) السابق / ۳ : ۲۲۰ .
(24) سورة الصف : آية ۱۵ .
(25) ديواني/ ۲ : ۱۹۸ .
(26) الأسومن / ۲ : ۲۰۷ .
وقيل: ظرفان وما بعدهما فاعل بما كان (تانة). أما إن دخلت على جملة اسمية أو فعلية فهما حينئذِ ظرفان باتفاق، وإن دخل على مفرد مجرور فهما حرفًا جرًا.(٢٤٧)

ولأ تفسير لقول أبي تمام إلا أنه استعمال (مَذَّ) في البيت استعمال (من) و(من) من الأحرف التي تدخل على (لدى) باتفاق كما في قوله تعالى: «وعلما من لدنا علمًا (٢١٩)»، وإبراد (مَذَّ) و(مَذَّ) بمعنى (من) مما قال به بعض النحاة، قال السيوطي عنهما: «وقيل: اسمان بمعنى (من) في ماضٍ، و(في) في حاضر، و(من) و(إلى) في معدود (٢٣٩)»، كما أن العكس، وهو استعمال (من) بمعنى (مَذَّ) أو (مَذَّ) قبله أيضاً، قال الأخفش في قوله تعالى: ﴿لمسجد أسس على النقوى من أول يوم﴾: (٣٠) يُريد: منذ أول يوم، لأن من العرب من يقول: لم أره من يومٍ كذا، يريد: منذ، و(من) أول يوم (١١١)».

فلا استعمال أبي تمام إلا إذن ما يسوغه من أراء النحاة.

١٨٤
الجر على المجاورة

ورد الجر على المجاورة في شعر أبي تمام مرتين في البيت واحد هو قوله:

(1) هل كل يوم شمل مجد مؤلف؟ وشمل ندى بين العضاء مشتت.

فالتبت بـ (مؤلف) و (مشتت) إنما هو لـ (شمل) في الصدر والعجز، وليس
نعمتـا لـ (مجد) ولا (ندى) ، لكنه جرـ (مشتت) على المجاورة لـ (ندى) مدقعا إلى
ذلك بحكم حركة الروي التي وردت في القصيدة كلها كسرة . أما في النص الأ Summers
فلا تفسير لجر (مؤلف) - وكان يمكنه بلا مخالفنة أن يرفعه - إلا المواءمة بين
الشكل في الشطرتين، والاتساق بين المذهب الإعرابي في المصراعين، وله من
سابق كلام العرب ومن معالجة إمام النحاة - وغيره - ما يسوء له هذا الاستعمال.
قال سيبويه : "وقد حملهم جرب الجوام على أن جروا : هذا جُحر ضبي خرب،
و نحوه (2) ، كما قال: "ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام : هذا جُحر ضبي خرب،
فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفضحهم، وهو القياس : لأن الخرب
نعت الجهر، والجرح رفع، ولكن بعض العرب يجره وليس نبعت للضبي، ولكنه نعت
لذي أضيف إلى الضبي، فجروه لأنه نكرة كالضبي، ولكنه في موضع يقع فيه نعت
الضب، ولأنه صار هو والضب بمثلة اسم واحد (3) " .

وقد وردت هذه الظاهرة لدى شعراء كثيرين، ففي قول الخطîبة :
فـيكم أم وحييـة بطن واد هـيـوز الناب ليس لكم بسيـ

---

(1) ديوانه / 1 : 211 .
(2) الكتاب / 1 : 47 .
(3) السابق / 1 : 431 .
جرت (هموز) وهي نعت لـ (حياة) المنصوبة، وجَّر لمجاورته لأحد المجريين، وهو (طنن) أو (واد).

وفي قول دريد بن الصمة:

فجنته إليه والرماح تنوشتة وكان كبدتها البورعت فما أبنتها فدافعت عنه الخيل حتى تبندت.

و (أسود) نعت لحلاك، وجَّر لمجاورته المجري.

وفي قول الشاعر:

يا صاح بلعُ دوي الزوجات كلهمُ أن ليس ولدًا إذا انحشت عُرى الذنُب جر (كلهم) وهو توكيد لـ (دوي) المنصوب : لمجاورته (الزوجات) المجري.

وفي قول آخر:

كانم ضرّت قُدِّام أعينِها قطنا بمستحصده الأوتارت محلوحة و (محلوج) نعت لـ (قطناء) ، لكنه جر بمجاورته المجري.

وفي قول ذي الرمة:

تمرك سنة وجه غير محترفة ملساء ليس بها خحال ولا ندب. روی (غير) بالجر لمجاورته (وجه) مع أنه نعت (سنة) المنصوبة.

ومعنى ما سبق كله أن أبا تمام في بيته ليس بدعا من الشعراء ، ولا خارجا عن سلوك أهل العربية (1).

(1) راجع الكتاب/ 1 : 427 ، وخزانة الأدب/ 5 : 98-96 عند حديثه عن الشاهد رقم 349.

184
الفصل بين المتلازمين

تقضي لغة الشعر - احيانا - أن يفصل بين المتلازمين بما لا يخرج الجملة عن سكانها المفرتوت. ولا يؤثر في دلالتها المرادة. وقد فصل أبو تمام بين المتلازمين في قضيتيين اثنتين:

الأولى: الفصل بين (قد) والفعل الذي يدخل عليه. وقد تحقيق ذلك في شعره أربع مرات في قوله:

1- لا أشكو اللهذا الجلال فقد بينا
2- فقد - لمير - فنْتَأَ مِنْ حَجْرٍ
3- قد - والذي عديب قلبي بكم - قاسيت م فارقين جهدا
4- بِالْخَلْقِ يَحْرُونَا فِي الْبَلَدِ قَد - وَأَبِي بَخَأ

وواضح من الأبيات أن الفصل قد تم بالقسم في ثلاثة الأبيات الأخيرة.

وتعريف في البيت الأول.

أما الفصل بالقسم فقد أجازه النحاة في الشعر والتنثر على حد سواء. قال ابن هشام: وهو معه [معنى : قد مع الفعل كالجزء] فلا تفصل منه شيء. اللهم إلا بالقسم. كقوله:

ما قال الناس قوماً - والله - أوطان عشواً.

وقول آخر:

فقد - والله - ينَّي لي عيناني

(1) ديوان/ 2 : 370. 371. 372. 373. 374. 375
سُمِّع: قد لعمرتي بِسُهَرة، وقد وَلِاهُ اهْتَسَمتُ.

أما في البيت الأول فقد فصل أبو تمام بغير القسم، لكنه قال مستَمْغُ - في رأيي- لأنه فصل بممَّول الفعل الذي دخلت عليه (قد)، فالممَّول ممَّود من تأخير، إذ ترتيب الجملة: فقد تقدمكم بالصنع في أصرم، فكان الشاعر لم يفصل في الحقيقة بين (قد) ومدخلها.

أما في قوله (۳):

المستَمْغِيُّ بِنَبَيَّةٍ قد طالما ضمنت
لك الخطوء فائقتاً بالذي تعدد
فلم يفصل فيفه بين (قد) ومدخلها: لأن مدخل (قد) هو الفعل (طال)، و
ما بعدها مصدَّرة، أي: قد طال ضمتها لك الخطوء، وهذا هو السر في كتابة
(طال) مفصولة عن (ما)؛ لأنها لو كتبت (طالما) لما كان موضعا لدخول (قد) عليه;
لأنها تدخل على الفعل المتصرف الخبري المثبت، و (طالما) بصيغته تلك يدخل
في إطار الفعل الجامد بعد أن كُفْت (ما).

الثانية: الفصل بين (كم) وتمييزها، وقد حدث ذلك في شعر أبي تمام سبع
مرات في ستة أبيات هي (۴):

۱ - لو يعلم العابدون كم لك في الدنيا
۲ - فكم للعراوالي فيكم من منادم
۳ - وكم تحت أرواح الصابرة من فتى
۴ - وكم لك عندي من يب مستهلك
۵ - كم للأمير محمّد من شاكر
۶ - كم قد دعت لك بالإخلاص من مَرَّة

(۳) المعنى: ۱: ۱۸۸، وَلِاهُ اهْتَسَمتُ / ۲: ۱۸۸، وَلِاهُ اهْتَسَمتُ.
(۴) ديوانه / ۲: ۱۸۸، وَلِاهُ اهْتَسَمتُ.
(۵) سابق/ ۲: ۱۸۸، وَلِاهُ اهْتَسَمتُ.
وحدتي النحاة في هذه القضية منصب على الفصل بين (كم) وتيميزها.

الذي يتحمل النصب، حملا على (كم) الاستفهامية، في حين يُعدُّ الجهر مختصا بالشعر، قال سيبويه: وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجز.

فقول: كم فيها رجل، كما قال الأعشى:

إلا ضحى الألباب أبداً همة مزج نهذاء الجُراره
فإن قال قائل: أضمر (من) بعد (فيها) قيل له: ليس في كل موضوع يُضمر الججر، ومع ذلك إن وقومها بعد (كم) أكثر. وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجز، على قول الشاعر:

كم بجُرار مُفرِّد نerral الغرَّال

الجر والنصب والرفع على ما فرضنه. كما قال:

كم فيهم ملوك أغض وسُوط، حكمة باردية المكارم يحتببي

وقال:

كم في بني سعد بكر سيت، ضخم الدسيمة ماجد نقاب،

ويقول ابن مالك: إذا فصل مميز (كم) الخبرية بجملة، أو ظرف وجار ومجرور مما، وجب تسمية مطلقًا، حملا على الاستفهامية…… ولو كان الفاصل ظرفًا أو لازما، ولمجرورا لجاز النصب والجر، إلا أن الجهر مخصوص بالشعر، وربما نصب مميز (كم) الخبرية متصلا بها، وزعم بعضهم أنه لغة تيميم(1).

ولعل إبراهيم سيبويه في نصه السابق ما قبل عن إضمار (من) بعد (فيها)، واعتراضه بأنه ليس في كل موضوع يُضمر الججر، يكون مدخلاً مناسباً للدخول إلى ما ورد في شعر أبي تمام: فقد فصل بين (كم) وتيميزها بالجار والمجرور في أربع:


187
مرات من السبع، وبالظرف في مرة، وبالجار والمجرور مع الظرف في مرة، وبالجملة في المرة الأخيرة، لكنها جميعا تتشكل في شيء واحد هو كون تميز (كم) مجرورا بعين ظاهرة، وهذا - في حد ذاته - مسوع كاف لما حدث من فصل.

لأن وجود (من) جارة للتمييز لا يكون حينئذ من ذلك الجر الخاص بالشعر الذي ورد في كلام النحاة، فضلا عن أنه يقتصر في البيت الأخير - مثل - أن ينظر إلى (مرة) على أنها فاعل الفعل (دعت) على ظاهر الفظ، إذا الأصل: كم من مرة قد دعتلك بالإخلاص، وله وورد (من) ظاهرة في أمثال هذه الأساليب هو الذي دعاء عالما مثل الفراء إلى أن يقول إن جر تمييز (كم) الخبرية بعدها ب(من) مقدرة، على الرغم من اعتراض ابن مالك على ذلك بأنه لا سبيل إلى ذلك، كما لا سبيل إليه فيما حملت عليه، ولأن الجر بعدها لو كان ب(من) مقدرة لكان جوازه مع الفصل مساويا لجوازه فلا فصل، لأن معنى (من) مارد، واستعمالها سائغ مع الاتصال، فلو كان عملها بعد الجذف جائز البقاء مع الاتصال لكان جائز البقاء مع الانفصال في النثر والنظم، وهي كون الواقع بخلاف ذلك دليل على أن الجر بالإضافة لا ب(من) مقدرة(7).

حجة ابن مالك - إذن - في رأي القراء أن (من) لو كانت مقدرة قبل تمييز (كم) المجاور لها لكانت مقدرة أيضا مع المنفصال عنها، فتكون الجر آثنا على الأصل، ولا يكون خاصا بلغة الشعر، وهي حجة - في ظاهرها - قد تكون مقبوله ولستا بصد ببيان مسومات قبولها، لأن شامورنا قد أراحنا من هذا بأن أظهر (من) قبل تمييز (كم) المنفصل منها، وبدأ كان الجر بادأ ظاهرة، مما لا يعد خاصية للغة الشعر بهذا المفهوم، ولكنه أمر جائز في الشعر والنظم على حد سواء.

١٨٨٩

(7) شرح التسهيل ٢: ٤٢٠.
في عطف النسق

ظهرت في شعر ابن تمام استخدامات في عطف النسق، كلها مما تناولت النحاة من قبله ومن بعده بالدرس، وأغلبها مما ورد في شعر الشعراء قبله، وهذه القضايا هي:

1 - تقديم المعطوف على المعطوف عليه: وذلك في قوله (1):

لا أن دجلة لم تُحَجَ وصاحبها: أرض العراقين لم تُحَجَْب بها القلب

حيث قدم المعطوف على المعطوف عليه في قوله: (صاحبها) والتقدير:

لم تُحَجَ أرض العراقين وصاحبها، وملحقه:

عليكم ورحمة الله وسلم.

ويجوز أن يكون آراؤه: لو أن دجلة وصاحبها، ففصل بين المعطوف وما

عُطف عليه بإ: (لم تَحْوَجَ) وتعني بصاحبها: الفرات (2).

وتقدم المعطوف على المعطوف عليه في نحو الشعر، وبخاصة إذا كان حرف

العطوف هو الواد، مما أوردته كثير من النحاة: كالأخشى، وابن السراج، وابن جني،

وأبي عصفور، وأبي مالك، وأبي هشام، والشيخ خالد الأزهر (3)، ومع قصر هذه

الظاهرة على الواد من بين حروف العطوف ورأى ابن عصفور أن ذلك مشروط بالآلا

يكون المعطوف مخفوضاً، ولا يؤدي التقديم إلى وقوع حروف العطوف صدراً، أو

(1) ديوانه/ ۲۰۰۰: ۳۲۰.
(2) شرح مسائل ديوان أبي تمام/ ۸۲.

-۱۸۹-
على الرغم من أن
أنها جائزة في الاختيار في
اللي لوصفه
على أنه ليس من
في (عليك) الراجع إلى
حصل ونقل ضميره إلى
بابته تخلص من ضرورة
الضمير المستتر المفر
مرت برجل سواء على
وعلى أي المناهض
لتقدم المعطوف على الم
- المعطوف على الضمار
ذنب الكوفيين
مستدرك بقوله تعالى
على الضمير المستتر
مطلع السماح.
أما البصرتين في
فاضت ما: كالضمير
وك (لا) النافية في قوله
(7) راجع: الخصائص/ 21
(8) سورة النجم: الآية 4
(9) سورة المائدة: آية 24
(10) سورة الأنعام: آية 8
(11) والأسول/ 21
إلى أن يلي عاملا غير متصرف، وبابه - مع كل هذه الشروط - الشعر، نحو
قوله(4):
لازن الإله وروحها معها
هند الهندند طويلة البظر.
وينقل السياسي أن الكوفيين يجيزون هذه الظاهرة في الاختيار، يستوى في
ذلك أن يكون العاطف الواو أو الفاء أو ثم أو (أو) أو (لا) كقوله:
أطلالاً دار باطنيًا فحسبَت
سالتاً فلم استمعتما ثم صمتاً
أي: سالتاً فحسبَت، وقوله:
فلم ستَّ مازال إلَّا المَّت
برحل أو خيالتها الكوثُوب
أي: الكوثوب أو خيالها.
ومع هذا يشرط الكوفيون - إلى جانب الشروط التي ذكرت عن ابن
عصفور- لا يكون العامل مما لا يستغل بواحد مثل: اختصم زيد وعمرو. فإن
قد شرط من هذه الشروط لم يجز في الاختيار عند الكوفيون، ولا في الضرورة
عند البصريين، فلا يقال: وعمرو زيد قائمان: لوقوع العاطف صدرا، ولا: إن
ومعراً زيداً قائمان: لمباشرة العاطف عاملا غير متصرف، ولا: مرثُ وعمرو
بزيد: لكون التبع مجريا، ولا: اختصم وعمرو زيد: لكون العامل مما لا يستغل
بواحد، وخلاف ثغث في الأخير فلم يشترط، ووجوز التقدم وإن لم يستغل العامل
بواحد(5).
ویرى الهدية اليميني جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه في النظم
والنثر إذا كان معتمداً، فقد قدم في الشاهد (الرحمة) مع (عليك) معتمداً على
(السلام) المتاخر اعتماد الخبر على مبتدئ(6).
(1) المغرب/ 237، 257، 237، 77، 77، 77.
(5) هم الهواجع/ 130، 141، 150، بتصريف.
(6) كشف المشكل/ 2، 441، 441، 441، 442.
وعلى الرغم من قبول الظاهرة في حد ذاتها على أنها من لغة الشعر، أو على
أنها جائزة في الاختيار، فقد خرج النحاة أشهر شواهدها، وهو:
لا يا نخلة من ذات عفافٍ مقرق
عليك ورحمة الله السلام
على أنه ليس من هذا الباب: لأن (ورحمة الله) عطف على الضمير المستكن
في (عليك) الرجوع إلى (السلام): لأنه في التقدير: السلام حصل عليك، فخفض
حصل ونقل ضميره إلى (عليك) واستتر فيه. فإذا ما اعتُرض على مثل هذا التخريج
بأنه تخلص من ضرورة إلى ضرورة أخرى: لأنه سيكون من عطف الظاهر على
الضمير المستتر المرفوع دون فاصل، قبل: إن ذلك أسهل: لأروده في النثر مثل:
مرر برجeso سواء والمعدم، حتى قبل إنه قياس (7).
وعلى أي المذاهب فما ورد في بيت أبي تمام تحقق فيه كل الاحتياجات اللازمة
لتقدم المعطوف على المعطوف عليه، حتى عند من أفرطا في شروط الإجازة.
-
- 
ب - العطف على الضمير المستتر دون فاصل:
ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المستقل في اختيار الكلام
مستداكين بقوله تعالى: «إذ وصوتفا وصوفا وهو بالافق الأعلى (8)»، حيث عطف (هو)
على الضمير المستتر في (استوى)، والمعنى: فاستوى جبريل محمد بالافق وهو
مطلع الشمس.
أما البصريون فطبحوا بذلك، وقصروه على لغة الشعر، إلا أن يكون هناك
فأصل ما: كالضمير المؤكد في قوله تعالى: «فاذهب أنت وربك فقاتل!» (9)
وك (لا) التافهة في قوله تعالى: «ما أشركنا ولا آباؤنا!» (10)
ويعد ابن مالك في مثل هذه الظاهرة أن الجيد الكثير، أن يكون قبل العاطف
بضمير منفصل، كقوله: «لقد كنت أتعلم وأبا زكى في شلالين» (11)، أو بتوقيع
إحاطة كقول الشاعر:

"ذُعْيَتْنَا أحِمُّمُوا وَمَنْ يَعْلَمُوا
بَرَوْتِنَا وَكَانَ الظَّافِرُ باَمْ"

أو يفصل بينه وبين العاطف بدفع أو غيره. كقوله تعالى: "يَدْخُلُونَهَا وَمَن
صُلِّ بِأَرَابِيَتِهَا» (12) Warda غير المفعول التمييز، كقول الشاعر:

"مَلَأْتِ رُوْيَة بَقَوْمٍ كَتَنَّ رَاجِيَهُم
وَالنَّاء كَتَنَّهُ" (13)

«لقد نزلت عليه لئن نذلها
ويقول مثاق فصل الضمير بين العاطف الفصل بن (لا) بين العاطف
والمعنى. كقوله تعالى: "إِنَّا أَشْرَكْنَا وَلاَ أَبَأَنَا» (14)، ولـ لا يمنع العطف دون فصل
، كقول بعض العرب: "مرت برجل سواء والعدم، وفصل (العدم) - دون فصل ولا
، وربما: "أَرَابِيَتِهَا".

وضربة - على ضمير الرغم المستفيج (سواء). ومنه قول جرير:

ورجاء الأَحْيَانِ بِطَفْلِهَا ضَمَّةَتْنٌ يَا إِبَابِي
لِئَنْ أَنْ يَكُونُ وَهِيَ لَهُ لَنَنَا
ووهذا فعل مختار غير مشترط: لتمكين قائله من نصب (أب) على أن يكون
مفعولا معه. ومثله قول ابن أبي ربيعة:

"قُلْتُ لَا أَقْبَلتُ وَهَزْرَتُ مُهَا دِيَاء
فَرَفُحْ رُءَا عَطَفًا عَلَى الضَّمِيرَ الْمَسْتَفِيجَ في أَقْبَلتْ، مَعَ تَمْكِيهِ مِن جُلُوْهُ بَعْد
نصبه مفعولا معه. وأحسن ما استشهد به على هذا قول عمر: »: وكنَّ وَجَالْتِ لَي
من الأنصار« وقول على ذلك: كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: كنت وأبو بكر
وبر، وانطلقتي وأبو بكر وعمر. أخرجهما البخاري في صحيحه» (11).»

(11) سورة الأنبياء: آية 54.
(12) سورة الرعد: آية 23.
(13) سورة الأنعام: آية 148.

192
وفي مذهب ابن مالك السابق - الذي يوافق فيه الكوفيين - من السماحة في تلقي المسحوع والقياس عليه ما يجعله جديرا بالقبول. وذا يكون قول أبي تمام (15):

1 - لنكن قراكم صفا صفا من لم يزل وهم سواء والسيوف القواعط
2 - يمدون بالبيض القواعط ابديا

ما ورد في الشعر والنثر على حد سواء، حيث عطف (ابوو) في البيت الأول على الضمير المستتر في (لم يزل) دون وجود فاصل، وعطف (السيوف القواعط) على الضمير المستتر في ( سواء) بمعنى (مستويات) دون وجود فاصل أيضا.

- العلم على معمولي عاملي:

ذهب بعض العلماء إلى منع العطف على معمولي عاملي، وجعلوه خطا في القياس، غير مسموع عن العرب، ومن ثم لجأوا إلى تخطئة ما ورد من أسابيع فصيحة تدل بظاهرة لها مثل ذلك، أو تأويلها على وجه لا يدخل به في هذه الظاهرة. قال المبرد تعليقا على قول النابيه الجعدي:

فليس بسمعور، لذا أن نردها صاحبا ولا مسئنا تُمَّقى:
وأما الحفاظ فيمنع: لأن ذلك يعطف بحرف واحد على عاملي، وهما الباء، وليس، فكان ذلك: زيد في الدار والحجرة عمرو، فتعطف على (في) والمبتدا. وكان أبو الحسن الأخضي يجزيه، وقد قرأ بعض القراء: (الخلاف الألف والنهر) وما أنزل الله من السماء من رزق فأخلاه به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون، فتعطف على (إن) وعلي (في)، وهذا عندنا غير جائز (16).

(15) ديوانه/ 221, 4, 5, 1089.
(16) المقتضب/ 4, 5, 165.

نص الآيات 3، 4، 5، 6 من سورة الجمعية: في السماوات والأرض لأيام المنسين وفي خطكم وما بيت من دابة أيام تقوم يعفوون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأذى به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون حيث إن القراء على نصب (يايت) الأولي، أما الثانية والثالثة فnaireها بالنصب حمراء والكسائي ويعقوب، على حين قرأها الباقون بالرفع. راجع: السبعة/ 954، والإتحاف/ 289.
ومع أن القراءة السابقة قال ابن السراج: "فأما من ظن أن من جر (آيات) في الآية فقد عطف على عامليين فخطأ منه. وإنما نظير ذلك قوله: إن في الدار علامة للمسلمين والبيت علامة للؤمنين. فإعادة (علامة) تأكيد. وإنما حسنت الإعادة للتأكيد لما قال الكلام، كما تُعاد (إن) إذا قال الكلام. فالعطف على عامليين خطأ في القياس غير مسموع من العرب، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة وأكثر من ذلك، ولو كان الذي أجاز العطف على عاملين أي شاهد عليه يلزمه أكثر. وإن في الدار زيداً والمسجد عيراً، وعمرو غير زيد. وكان ذلك له شاهداً، على أنه إن حكي مثله حاك، ولم يوجد في كلام العرب شائعًا فلا ينبغي أن تقبل وتحمل كتاب الله عز وجل عليه !)

أما الكسانى والقراء والأخشى والزجاج وأبو جعفر النحاس فذهبوا إلى إجازة ذلك إذا كان أحد العامليين جاز، فالقراء: "تُقرأ الآيات بالخضم على تأويل التنصب، يرد على قوله (إن في السماوات والأرض آيات)، ويجوز الخضم فيها أنها في قراءة عبيد الله (آيات) وفي قراءة أبي (آيات آيات لآيات) ثلاثين ."

وقد ذهب الأئمة الشافعي منذهب المجهزين إذا تعددت الجملتان ترتيباً، وفي المخفوض العاطف، فقال: "إذا此前ي في الدار زيداً والحجرة عمرو، وإن في الدار زيداً والحجرة عمراً. وليس بقمذم زيداً ولا خارج عمرو، والفرق بين الكلمين أنك إذا قلت: في الدار زيداً والحجرة عمرو، جرى آخر الكلام وأوله على سواء: من تقديم الخبرين على المخبر عنهما، واحتفظ الكلام الحذف من الثاني لدلالته الأولى على المخوز، ولاتصال المجهود بحرف العطف التالى مثلاً، في الانتصار بالمحروس، قيل في الكلام إذالة شيء عن وضعه لوقوع الرتبة فيه وحصولها. فإذا قال: زيداً في الدار والحجرة عمرو، لم يجز؛ لأن خبر الأول وقع ."

(1) تحميل عين النوبة / (19) سوره بعسو : الآيتان 22 (18) ماني الفقراء / (17) الأصول / 75، وانظر: "الحج قب لابن خالون"/ 298 .
(21) دواوين : 120، (23) شرح الكافية / 324 : 192 (22) سورة يونس : الآيتان 111، (20) نظري في هذه الآيتان .
مؤخراً في خبر الآخر أن يقدر مؤخراً طلباً للاستواء، وأنت إذا أخره فقلت: زيد في الدار وعمرُ الحجرة، بطل: لهذف حرف الجر مع التفريق بين المجرور وحرف ال عطف، وكل ما لم يجوز حذفه مع التأخر لم يجوز مع التقدم (19).

وقد استدل الأعلام بأعاب سورة الجاثية لإبطال مذهب المانعين موصياً بعدم الالتفات إلى تأويلاتهم فيها (20)، ومضيفاً إلى ذلك استشهاده بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَيْنَا الْخَيْسَرَ وَرُبُّعَةَ وَلَا يَرَى بِهِمْ جَمِيعًا وَلَا ذِلَّةً إِلَّاءَ أَنْ تُخْتَارَ جَنَّةٌ مِّنْهُمْ ﴿(21)، والتقدير: للذين أحسنوا الحسن، وللذين أساءوا جزاءً بالسبيحة (21)، ودفع من الثاني حرف الجر لذكره في الأول، وألية بهذا التقدير - في نظر الأعلام الشنتري - نص في القضية، وشاهد قاطع على جواز العطف على ممولي عامليين (22).

ولم ترد هذه الظاهرة لدى أبي تمام إلا في بيت واحد هو قوله (23):
فهي لأعناق اللجام جوامعٌ تبقيّ وأعناق الكرام قلالاند
أي: لأعناق الكرام قلالاند.

وقد تحقق في بيت أبي تمام ما شرطه الأعلام من تعادل الجملتين ترتيباً، وورود المخضوع بعد الماطف، مما يسوي حذف حرف الجر، وقبول العطف على ممولي عامليين.

وإذا كانت علة المانعين الأساسية هي ضعف حرف العطف، ومن ثم لا يجوز أن يكون بمنزلة عامليين (24)، فإن السمع الصحيح وظاهرة النصوص شاهد المجريزين، وهذا يعني جواز الظاهرة في الشرع والنص على حد سواء.

(19) تحصل عن الذهب/ 1: ٢٢.
(20) انظر في هذه التأويلات: البجر/ 5: ١٤٨، ١٤٧، والغبني/ ٢: ١٠١.
(21) سورة يونس: الآيات ٦٦، ٢٧.
(22) انظر: تحصل عن الذهب/ 1: ١٣، ٣٣.
(23) ديوان/ ٤: ٣٨٨.
(24) شرح الكافية/ ٢٢٤: ٢٠٥.
د - المطاف بالواو مقرونة بـ (لا) بعد نفي مفهوم من السياق

تختص الواو من بين أحرف المطاف بأنها تقترن بـ (لا) إن سيقت بنفي ولم تقتصر المعنى نحو (لا) قام زيد ولا عمره. لتفيد أن الفعل مبني عنهما في حالتين الاجتماعية والافتراضية ومنه (لا) وما أموالك ولا أولادك بعلي تزرك عدنا زندي (26).

والمطاف حيث أن متعلقي المطاف عند بعضهم على إضمار الفاعل والمشهور أنه من عطف المفردات وإذا فقد أحد الشرطين أمتعة دخولها فلا يجوز نحو (لا) قام زيد ولا عمره وإنما جاء (لا) القصير لا الصالين (27) لأن هو (غير) معنى النفي وإنما جاء:

فاذهب يا فتى في الناس أحره من حسن يظلم دمّر ولا حيل لن المعني (لا) فنحن أحره مثل (لا) فهل يملك إلا القوم الفاسقون (28) ولا يجوز ما اختصر زيد ولا عمره لأنه للمعنى للغير. وإنما (لا) وما يستوي الأيمن والبصبر ولا الطمثات ولا الدور ولا التزلج ولا الحرور وما يستوي الأحيا ولا الأمورات (28)

فـ (لا) الثانوية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس (29). 

وقد ورد في شعر أبي تمام قوله:

لو طاوئتك الخيل لم تظف بها والقش في شبا ولا مسمار وهو الذي علق عليه الشيرازي بقوله (لا) الشبا (الحيد) الذي يبع الثق للفالق والواو في قوله (القش) وأو الحال قال أبو عبد الله (إنا) جان أن يقول (والقش في شبا ولا مسمار) فيفعل بالنتفي على ما قبله وإن كان النفي غير ظاهر في المعروف عليه لك ما لأنه مبني في المعنى إذ تقديره لو فعتقد الخيل كلما أردن لرجعت ولا شبا هي القش ولا مسمار أي انتهحه والقش هو بل (27).

(25) سورة سبأ : آية 37
(26) سورة الأنفاسة : آية 7
(27) سورة الأحقاف : آية 35
(28) سورة فاطر : آيات 20، 21، 22
(29) المغافر : آيات 21، 23، 51، 72 و (و) شرح التسبيح : آيات 35، 126:
(30) ديوان أبي تمام : آية 169.
معنى التفسير السابق للبيت أن النفي السابق على الفعل (تقتفل) قد أثار في الجملة الحالية معنوياً، ويساعد مسرح المدح على هذا الفهم؛ لأن العودة بالفعل متعلقة بعديدة ليس مدحاً، ومقتضى المدح لا يكون في الفعل شباً، فأمن بذلك البيت، وبه جاز لأبي تمام أن يعطف بالنواو مقرونة بـ (لا).

هـ. المطاف بالفاء في موقع تختص به الواو:
تختص الواو بعطيت مالاً يستغنى عنه نحو: اختصم زيد وعمرو، وهذان زيد
وعمر، والمال بين زيد وعمرو (٢٣)، وهكذا كان الأصمم يقول: الصواب (بين الدخول وحومي) لا: فحومي، وأجيب بأن التقدير: بين نواحي الدخول، فهو كقولك: جعلت بين الزيديين فالعمران، أو أن الدخول مشتمل على أماكن (٢٤)، وأجاز الكسائي العطف في مثل (بين الدخول فحومي) بالفاء وثهم (٢٥)، في حين قال الجرمي إن الفاء لا تفيد الشرطي في البصر ولا في الأمطار، بدليل قوله: بين الدخول فحومي، وقولهم: مُزمرين إلى مكان كذا فمكان كذا، وإن كان المطر فيما فيه من وقت واحد (٢٦).

وبهذا رؤى ابن الكسائي والجرمي لا يكون أبو تمام مخطئاً في قوله (٢٦).

ارأيت أي سـوالم ورهـود عندتنا بين اللَّوْى قدّزؤود
لأن اللوي وزروع موضعان، كما في الصحاح (٢٦).

(٢٣) انظر: شرح التسهيل (٢: ٣٥)، وهم يهموم (٢: ١٣٩).
(٢٤) المغني (٢: ٢٢)، وانظر: شرح القصائد النصي (٩٩)، (١٠٢).
(٢٥) انظر: هموم (٢: ١٣٩).
(٢٧) انظر: الصحاح (٢: ٤٨٨)، (٣٤٨) (٦: ٤٨٨).
إضافة العلم

أضاف أبو تمام العلم في شعره الثاني عشرة مرة في ستة أبيات هي (1):

1 - من ذا كعبَّاسيه إذا اصطلت الْ

2 - وظله بالظلماء الأفَّشين مرتديا

3 - فاسال سليمان تنديه انفسنا

4 - لقد فجعت عتانبه وزهيره

5 - إذا غاظ وصف الناس بالحسن أهله

6 - ما استجمعت فرق الحسن التي افترقت

وقدأ قولهم: زيد

فجملة ما ورد في

عليها أغلب مما ورد منها

ومستظاهر

الخلاف بينهم على تمار

تنكره. بان يجعل وام

لفظي، فتجوز حديثها

الإضافة من إضافة الْ

زيد صاحبكم، فحدث

وتخرج فيما

التحرير للقلم.

(1) أنظر: شرح التسهيل
(2) راجع: المبتدي / 7
(3) شرح التسهيل / 2:

走廊: 198
وقول غسان بن ذهيل السليطي:
لممرٍ لن كَانَ بِجلِةٍ زانها
جَرَيرٍ لَكَ أَخْرَى كَليبا جَرِيرًا.

وقول الأسد الرهابي:
وَنَتَتْرَةُ الفَواَرَسٍ قَدْ قَتَلَتْ
أَنَا الأَسْدُ الرَّهَابي قَتَلْتُ عَمْراً.

وقول الطيبي:
يَقَلْ آبَانِي الْبَهْرَةَ وَتَنَوُّرُ
إِلَيْكَ سَعِيدُ الخَيْرِ جَبْتُ مَهَامِهَا.

وقول رؤية:
يا قَاسِمُ الخَيْرَاتِ وَابن الأَخْيَرِ
وَمَثَلَهُ يَزِيدُ الْبَعْمَالَاتِ الدُّمَيْرِ.

وَكَذَا قَوْلَهُمْ: يَزِيدُ الْخَيْلِ لَيْنَ كَانَ صَاحِبٌ خَيْلَ كَرِيمَةٍ.
فَجَمَّلَتْ مَا وَرَدَ فِي الشُّوَاهِدِ عَلَى الظَّاهِرَةِ مِنْ أَعْلَامِ فِي أَكْثَرِ الْكِتَابِ إِسْتَشِهَاذَا
وَلَبِيسَ الظَّاهِرَةُ فِي حَدِ ذَاتِهَا مَسْتَكْنَةً عِندَ عَلَمِاءِ الْلَّغَةِ وَإِنَّما يَنْصِبُ
الخَلَافِ بَيْنَهُمْ عَلَى تَعْلِيمِ حُدُوثِ الظَّاهِرَةِ فِي عَدِي بَعْضِهِمْ أَنْ إِسْتَضْفَاءَ الْعَلَمَ تُوَنِّبُ بَعْدَ
تَنَكِيرِهِ بَأْنِ يُجِبِّلْ وَاحِداً مِنْ جَمِيلَةِ مَنْ سَمِّىَ بَذَلِكَ الْلِفْظَ وَبَعْدَ يَحْدِثُ اسْتِشْتَراك
لِفْظِهِ فَتَجْزَأَ حِينَ تَذْهِبُ إِسْتَضْفَاءَهُ لِلْتَعْمِيْنِ (۱) فِي حَيْنَا بَرَايْهَا أَنْ هَذَا الْنَّوْعُ مِن
الإِسْتَضْفَاءِ مِنْ إِسْتَضْفَاءِ الْمُوسَفِ إِلَى الْقَامِ مَقْامَ الْصَّفْةِ أَيْ: عِلَا زَيْدٌ صَاحِبُهُ رَأْسُ
زيَدٌ صَاحِبِهِمْ فَحِذْفُ الْصَّفْتِينَ وَجِلْلُ الْمُوسَفِ خَلْفًا عَنْهُمْ فِي الْإِسْتَضْفَاءِ (۴).
وَتَخْرِيجُ الْفَضْلِ الثَّانِي لِلْأَسْلُوبِ يَعْنِي عَدْمُ قَبْولِهِ إِسْتَضْفَاءَ الْعَلَمِ مِعْ مَا فِي
tَخْرِيجِ مِنْ الْإِقْتِشَالِ وَالْتَكُفَّلِ وَالْحِذْفِ وَالْتَقْدِيرِ وَلَذا عَلِقَ الصَّبَانُ عَلَى كَلَامٍ

(۱) انظر: شرح التسهيل/ ۵ : ۳۲۱ .۳۳۲ .
(۳) شرح التسهيل/ ۵ : ۲۲۲ .واشموري/ ۵ : ۲۴۲ .۲۴۳ .
الأشموني بقوله: «المتجه أن البيت ونحوه من إضافة الشيء إلى ملاييسه بعد تفكير العلم، وإضافته إلى الضمير إضافة محضة من غير تأويل بما ذكر، كما أفاده الدمامي» (5). 

وإذا كان بالإمكان - كما يقول بعض التحقيق - أن يُذكر العلم على النحو siguiente:

رأيت زيداً من الزيدين، وما من زيد كزيد بن ثابت، أو تقديرًا كقول أبي سفيان: لا
فريش بعد اليوم، وقول بعض العرب: لا بصيرة لكم (1)، فإن افتراض تتكبره عند
إضافته هو الوجه المقبول من وجه التخريج: لخلوه من المبالغة في التقدير ومن
كثرة الحذف الذي يُرهق الأسلوب ويتقل كاهل. 

فلايكم بني الضغائف على رواية جبر (بين)
والسماك والعيوق) نتنا لمصر
وهذا ما قبل في تخريج قـ(1)
أو: لقد تقطع الشرك ببنك (2)
كما أضاف أبو تمام قوله (3).

وـمُشـْـنـهــد بين حكم الله

(1) سورة الأنعام: آية 94، و

(2) انظر مادة (بين) في المس

(3) ديوان/ 2 : 444 .

(4) المسان (بين) / 16 : 499 .

(5) ديوان/ 3 : 16 .

(5) حاشية الصبيان/ 2 : 443 .

(6) شرح التسهل/ 1 : 180، 181، 182، وهم الوعام/ 1 : 73 .

- 200 -
(بينك) في شعر أبي تمام

كلمة (بينك) في اللغة بمعنى (وسطكم)، تقول: بين القوم وأي وسطكم، وهو طرف، فإن تعاملة الاسم أعرب، كما في قراءة قوله تعالى: لَقدْ تَقُطَّعُ بِينَكُمْ (١) برفع النون، وتقول: هو بيني وبينه، ولا يُعطَف عليه إلا بالواو: لأنه لا يكون إلا بين اثنين (٢).

وقد استعمله أبو تمام اسمًا في قوله (٣):

فإِلَيْكُمُ بِنْيَ الضَّفَانِ عَن سَا كَن بِيْن السَّمَاءَ wal اَلْعَيْنِ وَالسَّمَاءَ والْعَيْنِ وَالسَّمَاءَ والْعَيْنِ وَالسَّمَاءَ والْعَيْنِ وَالسَّمَاءَ والْعَيْنِ وَالسَّمَاءَ والْعَيْنِ وَالسَّمَاءَ والْعَيْنِ.

وَهَذَا ما قَرْي في تَحْرِيْج قِرَاءَةٍ: لَقدْ تَقُطَّعُ بِينَكُمْ (١) برفع (بينك)، أي: ما بينك، أو: لقد تقطع الشرك بينكم، فأتمرأ الذكر لما جرى من ذكر الشركاء (٤).

كما أضاف أبو تمام (بينك) إلى طرف واحد مستغنًا عن الطرف الآخر في قوله (٥).

وَمَنْ يَهْدِي بِمَنْ خَلِيفُهُ صَالِيَةً، أو بِحَبَال المَوْتِ مُنْقَطَعٍ

(١) سورة الأنعام: آية ٩٩، وقد قرأ (بينك) بالرفع ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر، وأبو عكرمة، وجزءها بالنص نافع، والكسائي، وعاصم في رواية حفص، راجع: السيرة ٣٢٣.
(٢) ديوانه ٢: ٤٤٤، ٢٠٨: ٤، واللسان ١٦: ٢١١.
(٣) ديوانه: ٢٠٨: ٤، واللسان (بينك) ١٦: ٢١١.
(٤) ديوانه ٣: ١٦: ٢١١.
(٥) ٢٠١٦.
وهو من الأبيات التي عابها عليه الآدمي حيث قال: وقوله (بين حكم الذل) لو كان حكم الذل أشياء متنصرة فسكت فيها (بين)، غير أن حكم الذل وذلل بمنزلة واحدة، وكذلك حكم العز والعزة، فكما لا يقال: (بين العز) لا يقال: (بين حكم العز)، حتى يقال هذا: أن (بين) إنما هي وسط بين شيئين، فهناك قال: إن حكم الذل مشتمل على مشهد الحرب ومن يُصلحه، فهكأنه ذهب يقوله (بين) إلى معنى (وسط)، لأنك تقول: البتر وسط الدار، ولا تقول: البتر بين الدار، وتقول: المال بيننا نصفين، ولا تقول: المال وسطنا، والمعنى الذي بني أبو تمام البيت عليه سياقة نطقه أن يقول: ومشهد بين حكم الذل وحكم العز، أي: ومشهد بين الذل والعز، مُعْمِجٌ من يُصلحه وهو الدليل، أو مُعْمِجٌ وهو العزيز - جليته وکشفته، يعني المصدوق، فحذف أحد التسمين الذي لا يصلح (بين) إلا به مع الاسم الآخر(1).

والأي تمتم موضوعً من دلالة لفظة (الذل) التي تدل على القليل والكثير: لأنها اسم معنى، فكان (بين) ماضيًا إلى جمع في الحقيقة، أما إذا رُنت (بين) ماضيًا إلى طرف دون الآخر فالسياق كأنه بإزالة اللبس، وفهم المعنى، فليس في مقابل الذل إلا العز، ومن ثم يكون الحذف في موضوعه المناسب غير منكر ولا مستحق. (2)

اما كرار (بين) بين ظاهرتين فهذان فرد في شعر أبي تمام سبع مرات وهي (3).

 بين اشخاصها وبين المثوب
 وبين القوى من ذمهم وسُمِّد
 كمُكِّن بين الطويلان المطبق
 سيف صُنْعأل و بين نار الحريق
 كفر، لو فكر، وبين الفسوق

1- فاسال اليدين ما لديها وألّف
2- وأنك أحكمت الذي بين فكرت
3- شناعة بين المركب الهندج قد
4- فهم هارون بين حريق الس
5- أي شني إلا الأماني بين ال

(1) الموازنة(1): 311-312.
(3) سورة النحل: 8.
(4) سورة النساء: 14.
(5) سورة الق➡: 485.
(6) سورة الإحزاب: 72.
جَالَ البَيْنَ الحَشَا وَبَيْنَ الإِسْتِرَاقِيَّةُ. 7- عَادَكَ الْرُّؤُوُوُوُوُوُيَّةُ الرَّمَلُ مِنْ رَمَلٍ.

وَإِذَا كَانَ يَلْبَسُونَ الْبِيْطَيْنَ الْأَوْلَيْ وَالشَّادِرَةُ عَلَى أَنْ يَفْخَورُواٰ (بِالْبَيْنِ)
مَجْمَعُ أوَّلِ مَحْمَمِ، وَهَٰذَا غَيْرُ مِمْكِنٍ فِي بَيْنَ الأَيَّاتِ إِلَّا بِتَكْفُعٍ
شَدِيدٍ وَتَوَاَيُّلٍ أَشْدَ.

وَقَدْ نُقِيَّ الصُّوْرَةُ فِي (دُرَةِ الْغَوْاصِ) عَلَى مِنْ يُورَمُونَ فِي كُلَّمِم هَذِهِ الصُّوْرَةُ
مِنْ أَسْتِمَالِهِمْ (بِيْنَ) هَذَا وَلِلْصُّوْرَةِ أَنْ يُقَالُ: بِيْنَ زِيدٍ وَعَمْرٍوٍ، كَمَا قَالَ
سَيِّبَانُهُ: "مِنْ بَيْنِ فَرْوٍ رَدَمٍ" (٨) وَالعَلَا بَيْنِهِ أَنْ لَفَّةً (بِيْنُ) تُقَضَّى الاِسْتِرَاكَ.
فَلا تَدْخَلُ إِلَّا عَلَى مَشْتَرٍ أو مَجْمَعٍ، كَوْكُلُ: الْحَالُ بِهِمُهُ، وأَلَّا يَدْخُلُ بِهِمُهُ.
فَإِنَّ لَفَّةً (ذَلِكَ) تُؤْدِي عَنْ شَيْئِينَ وَتَتُوبُ
منَابِ لَفَّةٍ، أَلَا تَرَهُ أَنَّكَ تَقُولُ: ظَنُّنَّتَ لَفَّةً، فَتَقَمِّي لَفَّةً (ذَلِكَ) مَقَامٍ مَفْعَلٌ
(ظَنَّنَتْ)، وَكَانَ تَقَدِّرُ الْكَلَامِ فِي الْآيَةِ: مَذِينَبِينَ بِيْنَ الْفَرِيقِينَ، وَقَدْ كَشَفَ سَيِّبَانُهُ
هَذَا التَّوَاَيُّلُ بِقَوْلِهِ: "لَا إِلَى هَؤَلَاءِ، عَلَى هَؤَلَاءِ"، وَتَنْظِيِه لَفَّةً (أَحَدَهُ) فِي قَوْلِهِ
لَا تُفْرِقُ بَيْنِ أَحْدَهُ مِنْ رَسُّلٍ (١٠)، وَذَلِكَ أَنَّ لَفَّةً (أَحَدَهُ) تُسْتَغْرِقُ الجَنْسَ الْوَاقِعَ عَلَى
الْمَثْبِيَّةَ وَالْجَمِيعَ، وَلَيْسَ بَيْنِهِمَا (أَحَدَهُ، يَعْبُدُ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى: "بِنَاءُ الْنِّيْبَ
لَيْسَ كَحَدْثٍ مِنْ النُّسُرَةَ" (١١)، وَكَذَلِكَ إِذَا قَلِتْ: مَا جَاءَ أَحْدَهُ، فَقَدْ اسْتَمْهَلَ هَذَا
الْنِّيْبَ عَلَى اسْتِغْرِقُ الجَنْسِ مِنْ الْمَذْكَرِ وَالْمَعْنِيَّةَ وَالْمَثْبِيَّةَ وَالْجَمِيعَ (١٢).

وَلَقَدْ رَدَّ أَبِنُ بْرَيْ مَنْ عَلَى الْحَوْرَيْرِيَّ قَوْلُهُ: جَازَماً بَنَاءً إِبْنَةٍ (بَيْنَ) فِي مَثْلٍ هَذِهِ
الْآسَلِبِيَّةِ جَائِزةً عَلَى سَبِيلِ التَّوَكُّرِ، كَمَا ضَلَّ قَوْلُ تَعَالَى: "لَا الضَّلَّاءُ" (١٣) إِذْ لَمْ

(٨) سُورَةُ النُّحلِ: آيَةٌ ٦٦ .
(٩) سُورَةُ النِّسَاءِ: آيَةٌ ١٤٣ .
(١٠) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: آيَةٌ ٢٨٥ .
(١١) سُورَةُ الْبَيْتِ: آيَةٌ ٣٢ .
(١٢) دُرَةُ الْغَوْاصِ: آيَةٌ ١٧٠ - ١٠٠ .
(١٣) سُورَةُ الْفَاتِحَةِ: آيَةٌ ٧ .
يكفي بذكر غيره، وأنشد أبياتا كثيرة تدل على صحة ذلك التركيب، منها قوله:

حمد الأرقم:
ما بين لقمته الأولى إذا انحدرت
وين اخري تليها فيه أظهر

قول عبد الله بن الزبير الأسد:
جمع ابن مروان الأغر محمد
بين ابن عشرين وبين المصعب

قول الفرزدق:
فما بين من لم يعط سما وطاعة
وبين تميم غير حز الحلاقم

مقررا أنه لوقد المعنى بإعادة (بين) في قولك: المال بين زيد وعمرو
لفسد المعنى في قولك: المال بيني وبين عمرو: لأنه لا فرق بين الاسم المضمر
والظهر في ذلك (1). وكان الذي يكرر (بين) بين ظاهرين يقيس المظهر على المضمر، وهو قياس
غير مكتمل: لأن المضمر في كثير من الأبواب له سمات لا يتحقق مثلها للمظهر.
بيد أن استعمال شعراء من عصر الاحتجاج، وعدم فساد المعنى مع التكرار،
وإمكان التخريج على الزيادة للتأكيد، مسومات كافية لأبي تمام كي يورد مثل هذا
النقطة من التركيب في شعره.

(1) ديوانه/1:400
(2) المعني/1:151
(3) فتح الباري/2:137
(4) صحيح مسلم بشرح الت
(قطاً) في غير النفي ومع المستقبل

أورد أبو تمام لفظة (قطاً) في ثلاثة أبيات من شعره، هي (1) :

1- لو بَيِّنَتَ قَطَّ أَمَرًا قِبْلَ مَوْقِعِهُ
2- لو بَيِّنَتَ قَطَّ نِسَبَةٌ مِن شَكَّة
3- فَنَفَسْكَ قَطَّ أَصِلُجُهَا وَدُعُنِي مِن قَاطِبٍ

و هي هذه الأبيات الثلاثة استعملت (قطاً) غير مسبوقة بنفي، كما استعملت
في البيت الثالث لما يستقبل من الزمان.

أما استعمالها مسبوقة بنفي فسمى لها عند ابن هشام والسيوطي، فلا
تُستعمل - عندما - في الإيجاب (2)، إلا أن في قولهما هذا نظراً، فقد جاء في
الحديث الشريف : " عن أبي موسى قال : خسفت الشمس ، فقام النبي ﷺ فزعا
يغشي أن تكون الساعة ، فأتى المسجد فصلى باتول قيام وركوع وسجود رأيتُه قَطٌ
يغمه ، وقال : هذه الآيات التي يرسل الله لا تكون لمومت أحد ولا لحياته ، ولكن
يخوف الله به عباده ، فإذا رأيت شيا فما شئت في ذلك فأنا عزها ودعائه
واستغفاره (2) " . كما ورد في (صحيح مسلم) : " ما من صاحب إله لا يفعل فيها
حتى إذا جاء يوم القيامة أكثرما كانت قطلاً (2) " . وفي (الفائق) : " عن جابر بن
عبد الله رضي الله تعالى عنه ، خرجت معه في بعض الغزوات ، فبينا أنا على
جمالى أسير ، وكان جملى فيه قطاف ، فلحق بي قضريب عجز الجمل بسحوط ،

(1) ديوانه / 1 : 453 ، 583 ، 150 ، 562 و 563.
(2) المغني / 1 : 181 ، وهم الهموان / 1 : 128.
(3) فتح الباري / 2 : 127 ، 138 (باب صلاة الكسوف في المسجد).
(4) صحيح مسلم بشرح النووي / 7 : 70 (الزكاة).

205
فانطلق أوسع جمل ركبته قط، بوائق ناقته مواقعة(5)، وأثبته ابن مالك في الشواهد لغة(6).

وأما استعمالها لما يستقبل من الزمان فقد عابه الحريري قائلا: «ومن أوهامهم في هذا الفن قولهم: لا آكله قط، وهو من أفحش الخطأ: لتعارض معانيه وتناقض الكلام فيه، وذلك أن العرب تستعمل نقطة (قط) فيما مضى من الزمان كما تستعمل لفظة (ابدا) فيما يستقبل، فيقولون: ما كلمته قط، ولا آكله »(7).

(7) بيد أن ابن بري في حواشيه على الدرة قال إن هذا ليس من أوهام العوام.

فضلا عن الخواص(8).

وي سبيل مما سبق استعمال أبي تمام لكلمات يُقتضى وقوعها بعد النفي فيما ظاهره غير ذلك، كما في قوله(9):

«إن الهموم الطارقاتك موهناً،
منعت جفونك أن تندوق حشاناك.
وحثانا يعني نوما قليلاً، ولا يستعمل إلا في النفي.
ولأبي تمام من معنى الفعل (منع) مسوع ففهم النفي دون وجود أدائه، فمنعى منعت جفونك أن تندوق: لم تدق جفونك.

وفي قوله:

(9) (11) السابق / 12
(10) السابق / 59
(13) اللسان (هبر) / 10
(12) السابق / 59
(11) السابق / 2
(14) الداراللغوية / 141.
(16) الداراللغوية / 217 / 1
(17) الداراللغوية / 41 / 2
(18) السابق / 2
(19) السابق / 2
(20) السابق / 2
وفي قوله (11):

إن الأمر يبَلَّ أن في أحواله
فزُرُعُاهُ عَبَّادُهُ فَدَا تَضَالَى
استعمل (الأهْزَعُ) وهو أَخْرَهُمْ في الكَتَانَة، مَعَرَْفةً بِالإِضَافَةِ في أَسْلَوب
الإِثْباتِ، وَاكْثَرَ اسْتَعْمَالُهُ في التَكْرِيرِ، يَقُولُ: ما بالكتانة أَهْزَعُ، بِيدَ أن
النَّمَرَ بِن تَولِبْ جَاء بِهِ غَيْرَ مَنْفِي فَقَالَ (12):

فَنَخَذَمِهِ مِنْ ذَلِكَ أَهْزَعًا
فَشَكْنُونَاهُ وأَفْتَمِمَ
فَأَبُو تَمَم مَسْبِوقَ باسْتَعْمَالِ الكَلَّامُ فِي غَيْرِ التَّفْتِي، لَكَنَّهُ مَتْفَرِدَ بِباَسْتَعْمَالِهِ
مَعَةً بِالإِضَافَةِ، وَقَدْ رَأَى ابْنُ مَنْطُورٍ أَنَّ لِلشَّاعِرِ أَنْ يَتَأَيَّبْهْ فِي غَيْرِ التَّفْتِي
لِلضُّرُورَةِ، فَإِنَّ النَّمَرَ بِن تَولِبْ أَتَى بِهِ مَعَ غَيْرِ الجَحَدِ، قَالَ ابْنُ بَرِيٍّ: وَقَدْ جَاء بِهِ
أَيْضاً غَيْرِ النَّمَرَ، قَالَ رَيْانٌ بِن حُوَيْصُ:

كَبِرَتْ وُرْقَ العَظَمُ مِنْيَ كَأَنْمَا
رَمِيَ الْدَّهْرُ مَنْيَ كَلْ عَرْقٌ بَاهْزَعًا

وَرَبَّا قَيَلَ: رَمَيتُ بِأَهْزَعُ، قَالَ التَّجَاجُ:

لَاتَكَ كَالْرَّاَمِي بِغَيْرِ أَهْزَعَةٍ

يَعْنِي: كَمِنْ لِبَسِ فِي كَتَانَة أَهْزَعُ، وَلَا غَيْرِهِ (12) .
في أسلوب التحذير

جاء أسلوب التحذير في بيتين من شعر أبي تمام، يحمل كل بيت منهما ظاهرة من الطواهر التي أثارت نقاشا بين النحاة.

أما البيت الأول فقوله (١) :
انظرُ وأباك الهوى لا تُمكِّنُ سلطانُه من مقلة شوُسْماء
وفي ظاهرة حذف الوقف، وكان القياس أن يقول: إياك والهوى.
ويرى سيبويه - بعد أن روى عن ابن إسحاق إجازة هذه الظاهرة في الشعر في قول الشاعر:
إياك إياك المضارء فـبـإـك إلى الشعر دمـعـاء ولـلشر جـالبـ.

أنه أضمر بعد (إياك) فعلًا آخر هو الناصب للمراء، كأنه قال: أثْقَ المراء (٢).
أما المبرد فرأى جواب ذلك في الشعر تشبيها للمنصب الصريح بال مصدر المؤلف في قولك: إياك أن تقرب، كذا، بيد أنه قال بعد ذلك ما قال سيبويه من أنه أضمر بعد (إياك) فعلًا آخر على كلامين، لأنما لما قال (إياك) أعلمه أنه يزجره، فأضمر فعلًا، يزيد: أثْقَ المراء يا فتى (٣)، ويرى ابن بيعش أن المراد والمراء
بحرف المنطف، أو المنراء، بحذف حرف الجر (٤)، في حين يرى ابن هشام
أنه: تقول: إياك من الأسد، والأصل: باعْ نفسه من الأسد، ثم حذف باعْ.

(١) ديوانه / ١٤٠.
(٢) الكتب / ٣٧٩.
(٣) المقنع / ٢١٣.
(٤) شرح المفصل / ٢٥٨.
وفاعلّه والمضاد. وقيل: التقدير: أحذركِ من الأسد، فحنو (إياك الأسد) ممتنعّ على التقدير الأول، وهو قول الجمهمور، وسائر على الثاني، وهو رأي ابن الناظم، ولا خلاف على جواز (إياك أن تفعل) لاصلاحيته لتقدير من (5).

ومعنى ما سبق كله أن الظاهرة في حد ذاتها واردٍ، سواء أعتمدت من نغمة الشعر، أم وردت على تقدير: أحذركِ من الأسد، أم كانت من الشاذ كما ورد في (الخزائن) (1).

وفي بيت أبي تمام مُحَرَّرٍ روي عن أبي العلاء هو كون (الهوى) مؤديا معنياً (أن هوى)، فهو مصدر في قيس على المصدر المؤدب، فصاغ حذف الواو مع (الهوى) كما يصح مع (أن هوى) (7).

وأما البيت الثاني فهو قول أبي تمام (8):

وخلّى ممساعيّة بينكم فبيّنها وسعيّ البيطة.
فجعل (إيا) في باب التحذير لمتكلم، وهي ظاهرة شذى النحاة أيضاً، على الرغم من ورودها في النثر في قول عمر (ع): "لتنذر، لكم الأسد والرماح والسهام، وإن، وإن يحلد أحدكم الأربئ،". واصله: إياي بابدوا عن حذف الأربئ، وباعدوا أنفسكم أن يحبذ أحدكم الأربئ، ثم حذف من الأول المذكور، ومن الثاني المذكور (6).

وليس الخطاب لنفسه - كما يقول ابن بعيش - ولا بأمرها، وإنما يخاطب رجلا يقول له: إياً باعد عن البشر، ووقع الفعل المقدر عليه، فيجبن بالواو.

(6) الخزائن/ ٣: ٢٣.
(7) ديوانه/ ١٠٧٠: ١.
(8) الساقية/ ٤: ٢٥٠.
ليجمع بينهما في عمل الفعل إذ كان الفعل عاملاً في الأول. وروى عن الزجاج أن معناه: إياي ويايكم، ودل عليه قوله: "ونأ يحذف أحدكم الأربى (10)".

وقد أورد ابن مالك هذه الظاهرة في (التسهيل) بأسلوب يفهم منه الرضا عن ورودها وعدم المعارضته لها حيث قال: "يُنصب تحذراً (إياي) و (إياانا) معطوف عليه المحدود، وتحذيراً (إياك) وأخوانك و (نفسك) وشبهه من المضاف إلى المخاطب معطوفاً عليهما المحدود بإيضام يليق من: نح أو أثق أو شبههما. ولا يكون المحدود ظاهراً ولا ضمير غائب إلا وهو معطوف، وشد: إياي وإيا الشواب من وجهين (11)".

وأيا ما كان الرأي في الظاهرة فإن إضافة (إيا) إلى ضمير المتكلم قد حسن كما يقول أبو العلاء - لأنه يزيد إعلام السامع أنه مهتم بأمره - يُؤثر له المصلحة والأفعال الحميدة، فجعل الأمر في الظاهر لنفسه والمراد المخاطب، كما قال الحجاج في بعض كلامته: إياي وهذه النزرات، وكم يقول الرجل لولده: إياي واللعب، أي لا تلعب (12).

أما الموضوع الآخر
بُسطَ الرجْحَةُ لِمَا

(1) ديوانه / 2 : 37
(2) الصحاح (زغم) / 5
(3) اساس البلاغة (زغم) / 10
(4) اللسان (زغم) / 15
(5) القاموس (زغم) / 1
(6) ديوانه / 2 : 77

(10) شرح المنصل / 2 : 35 بتصريف.
(11) التسهيل / 195.
(12) ديوان أبي تمام / 4 : 25.
(رَغمُ) في شعر أبي تمام

وردت هذه اللفظة في شعر أبي تمام خمس مرات، جاءت في ثلاث منها في صورة حكاها اللغويين ولم يعبروها، وذلك في قوله (1):

١ - رضينا على رغم الليالي بحكمه
٢ - عنا بعِمَّ لا قال للسماح أقبل
٣ - فقُلْتُ أن يأَبَيَنْتُ

فنِئ (الصحاح): "قُلْتَ ذلك على الرغم من أنفه (2)", وفي (أساس البلاغة): "وقل ذلك على رغم أنه، وعلى الرغم منه، قال زهير:

فَرِّرْ عَلَى النَّعْيِ مِنْ دون إِلْفَه

على رغم الغيَر، وإلهه: الآثان (3)") "، وفي (اللغان): "وقال ابن شميل: على رغم من رَغْم (4)", وفي (القاموس):

وَرَعَّمْهُ قَعَلَتْ شَيْئًا عَلَى رَغْمٍ (5)").

أما الموضوعان الآخرين فقوله (1):

كَثَرَتْ بِهِنَّ مَصْارَعَ الآمال

(1) ديوانه / ٢٣٧. ٢٣٨. ٢٣٩. ١٩٣٠.
(2) الصحاح (رغم) / ٥. ١٩٣٠.
(3) أساس البلاغة (رغم) / ٢٣٨. ١٩٣٠.
(4) اللسان (رغم) / ٢٣٧. ١٩٣٠.
(5) القاموس (رغم) / ٢٣٩. ١٩٣٠.
(6) ديوانه / ٢٣٧. ٢٣٨.
إنى لأرجو أن نتأسَّس الشامى بالعطاء منه ورغم أنف الصامت فهو في الموضع الأول قد جبر (رغم) بالباء وهو ما لم يرد في مصادر اللغة وهو - في نظرى - من استعمال الباء بمعنى (على). وهو من المعانى التي طرحت للباء كما في قوله تعالى: "من إن تأسَّس بقسام (8)" أي على قسم، بدلاً قوله سبحانه: "هل أنتمُّ عليه إلا كما أنتمُّ عليه من قيل (9)".

أما الموضع الثاني فهو من الاستعمالات التي شاعت في لغتنا المعاصرة، وقد ثبت باستعمال أبي تمام أنها ظاهرةٌ قديمة. ويمكن تقسيمها على أن (رغم) منصوب على نزع الخافض، أي بالفعل منه وعلى رغم، بلما حذف حرف الجر انصب ما بعده. كما يمكن تقسيمها على أن المراد: ورغم أنف الشامى، بصيغة الفعل الماضي ورفع (انف). وهو من الأساليب الوردية المخصصة، ثم سكنَّ عين الفعل تخفيفاً، وهو أمر جائز في اللغة خاصة فيما عينه حرف حلق فالرضي: "واللغتان اللتان يشتركت فيهما الحلقي وغيره، أولاًهما: فَعُلَّب يبتغي الفاء وسكون العين نحو: شَهِدُ في الفعل وَفَخَّذ في الاسم، وهو غير الحلقي: عُلِّم في الفعل، وَكِبَّر في الاسم. وإنما سكنَّا العين كراهية الانتقال من الأخف - أي الفتح إلى الأقل منه أي الكسر في البناء المبني على الخفيفة، أي بناء الثلاثي المجرد فسكتوه: لأن السكون أخف من الفتح، فسكون الانتقال من الفتح إلى أخف منه" (10).

(1) التبيان في علم البياء.
(2) الساقية/ ٤: ١٧٨.
(3) سورة آل عمران: آية ٨٥.
(5) ١٢: ٢.
(6) شرح الشافعى/ ١: ٤٢، ٤٥.
الحذف

لاشك في أن العربية لغة الإيجاز ، و بساطة أن تقول : الحذف مخلب فائدة
المجود وتفغل عن أسرار الرمز على الكنز ، وزرب ضمت أفسح من فضيحة الكلام ،
وعمّر تقصر عنه أنني السهام وحد الحسم ، وكم من إشارة هي قلادة الجيد ،
وكتابة هي قاعدة التجويد . فإن اهتك ريب قلبي ببيتي الحماسة :

* ك منازل كعامة وتنهدا
 قوم إذا لفسوا الحذف
د تثمرها حلقة وقغدا

والتقدير : هم قوم ، وعند نظرة به ذهبت فخامتة(1).

وشت الحذف في العربية مرتبط ارتباطا وثيقا يوجد ما يدل على الحذف من
قرنين لابد له من قرنه بحكم التضام ، أو هم من سياق الجملة ، أو اعتماد على
المسرح اللغوي كله ، كالمشاعر التي قيلت فيها القصيدة مثلا ، والعرض الذي
صباه من أجمله ، وشخصية من وظحت إليه ، وأحيانا تكون الصيغة قريبة دالة على
المحذف ، وبها يمكن الاستدلال على الملفوف من مفردات الجملة.

ولم يكن أبو تمام - فيما ورد في شعره من حذف - إلا حبيحة في سلك منظوم
من أدباء العربية ، براعي - فيما يقول - المدى الذي يمكن أن يصل إليه قوله ،
وقدرة هذا القول على التأثير ، فيُطلب حين يكون الإطارات ضرورة ، ويُجز حينما
يرى الإيجاز مطلبا.

(1) الإيحان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن / 112 .

213
وقد تتمثل ما عثرت عليه في شعر أبي تمام من حذف في القضايا الآتية:

١ـ حذف المبتدأ: وذلك في قوله (٢) :

"تمَّ ضمير غلة تحوَّل فَيُضْرِمُها.
أي: لأنّا ضمير، وبدلاً عن حذف المبتدأ أن لام الابتداء لا تدخل على الخبر، إلا أن يكون خبراً لأن، فلم يبق إلا أن يكون وجود هذه الكلام دليلاً على المبتدأ المذكور وهو مراد.

٢ـ حذف المفعول: إما لأنه مفهوم من السياق كما في قوله (٣) :

"وَتُوِّى مَعْاَوَى عَنْهُمَّ وَقَدْ حَكَمَتْ
فيه القنا ضابي المقدار والأمَّدُ.
أي: ضابي المقدار أن يُلَكَّه، وفي قوله (وقد حكتم فيه القنا) دلالةً على الإهلاك لا محلة، فحين حذف المفعول كان في كيان الكلام السابق ودلالة القاطع ما يدل على المذكور.

وأما لأن الفجّر لا يتعلق بذكر المفعول، كما في قوله (٤) :

أصَمّ بِكَ النَّاعِي وَإِنَّكَ أَسْمَعَ
وَلَمْ تُجْر عَادة الطاني
بَلْ تَنْصَرَ فِيهِ الْكَلَامِ
فَعَنِي كَلَامٌ أَوْ مَعْنَى إِلَّا بِذِكْرِ
فِي هَذِهِ شَرِيعَةُ مَلَكِي
أي: إنّ يكّن رَجُلٌ عَلَيْهِ
فُقُطْ يَحْمَلُ مَنْ أَظُهَّرَ.
(٧) سابق / ٢٠٨
(٨) سابق / ٣٨٥
(٩) سابق / ٢٠٤
(١٠) سابق / ٣٤٢
(١١) سابق / ٣٢٤
(١) ديوانه: ٢٤٢/١، ٣٨٥/١، ٢٠٤/١، ٣٤٢/١، ٣٢٤/١، سورة الكيل: الآيات ١٤، ١٠، ٣٢٣/١، ٢٣٠/١.
يقول: أين يُعدل عنه بووجه الحزم؟ فأضرمار الفعل، ودل عليه ضرورة وجود متعلق للجار والمجرور، وضرورة وجود ما ينصبه عليه اسم الاستفهام (أين)، وهما دليلان كافيان للتعرف على المعذوف، والإرشاد إليه.

ويمكن أن يكون من حذف الفعل قوله (5):

هذا إلى قسم الدمام باب الذي لو أنه وفد كان وصيَّبُ风景

إذا كانت (هذا) في موضع نصب به فعل مقدر، كان يقول: أدركه ونجوه. لكنه يجوز أن يكون في موضع رفع على حذف الخبر (6).

د - حذف جواب الشرط: وذلك في قوله (7):

لو تشهدين أسفاني الدمع منهم رداً، والليل مرنين الأبواب مطغوساً، حيث ترك جواب (لو).

وقوله (1):

إن يكن رث من الناس بهم كـ نبُداوَي شَوَقي ويَسْلُسُ رِقْي

الذي علق عليه أبو العلاء بقوله: "ولم يأت لَ (إن) في هذا البيت جواب، ولم تجر عادة الطائي بذلك. ولكنه يتنفق للقائل في بعض الأحيان ما لم تجر عادته باستعماله. ويجوز أن يكون حمله على قوله: فَفَنَا الْعِيسَ.

ومعنى كلام أبي العلاء أن البيت ليس نصاً في حذف جواب الشرط، إذ بالإمكان القول بأن الجواب قد تلق عليه بالبيت السابق الذي يقول فيه:

فَفَنَا الْعِيسُ مَلْقيات المثاني في مَحل الأنيق مَلْقيات الأنيق

أي: إن يكن رث... فنقا العيس، وتقديم الجزاء إذا لم يظهر الجزء أحسن منه إذا ظهر.

(7) السابق / 2 : 385.
(8) السابق / 2 : 386.
(9) السابق / 3 : 254.
(10) السابق / 2 : 431.
فقد ورد حذف جواب الشرطة في قوله تعالى: «ولو أن قرآناً سُمِّيت به الجبال أو قُطَّعَت به الأرض أو كُنْت به الموتى (11)». وعن هذه الآية قال الضاء: «لم يأت به جواب للـ (لو) فهَل شئت جوابها متقدماً وهم يكرون ولو أنزلنا عليه الذي سألوا وإن شئت كان جوابه متروكاً لأن أمره معلوم والعرب تتحذف جواب الشرطة إذا كان معلوماً إرادة الإيجاز (12)».}

هـ - حذف المعجب منه: في قوله (13):

لا رُزِيناه مدَّداء هُزُه وأَنْذِيَ كُفَّا واَكْرَمْ خَيْمَاهَا

أَي:َِّا الْذَّنِّ مِنْدَاء وأَكْرِمْ خَيْمَهَا وَهُوَ عَلَى المِّجْهُوذ وَهُوَ وَلِيُّ الْحَيَّاءِ (لَا

روعان).

وَهَيْ قُوْلِهِ (15):

أخْسَنِ بَيْاَمَ العَقِيقِ وَاتْطِبِ

العِيْشَ في أَطلَالِهِنَّ المَعْجِبِ

حذف المعجب منه من الثاني لدلالة الأول عليه.

أما في قوله (16):

اَصْبِرْ عَلَيْهِ إِنَّ ابْتَسَمَتْ بعَدَّه

(11) سورة الرعد: آية 31.
(12) سورة الإسراء: الآية 63. 
(13) مانتي الفراء: الآية 474.
(14) الآباج/3: 325.
(15) الساقي/1: 47.
(16) الساقي/2: 200.
وجدتم قيظ الأسى ورميتُم
اح시키كم لوقدكُم أن تندموا
أي أعزر عليه أن يحدث لكم ذلك. وقد روعي في المحدث كونه فعالاً.
على ما يقدر النحاة من كون أفعل ما ضباً جاء على صورة الأمر، وإلا لما ساق هذا
الحذف: لأنهم ينشرون لحذف المتعمجب منه في هذه الصيغة، أن يكون (أفعل)
معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحدث، نحو: "أسمع بهم وأنصب" (117).
وأما قوله:
فذلك إن يلق المنية يلقيها
حميداً، وإن يستغفر يوما فاجد
أي: به، فشاد (18)
لكن الضابط الذي وضعه ابن مالك لحذف المتعمجب منه صادق؟ هنا كل
الصدق، فقد قال:
وقدما منه تصمبت استبزخ
وهو الضابط متحقق فيما حذف منه أبو تمام المتعمجب منه، ومن ثم ساق
الحذف، وفهم المراد.
ولقد عد البتيري من حذف المتعمجب منه قوله (119):
ما كان أحسن لو غبتُ فلم تقل:
ما كان أحسن يوم برقة ثهمد.
قالاً: "أي: ما كان أحسن أمرك وحالك لو بقيت".
ولا أرى في هذا البيت ما رآه البغاري، فلم مصدره، وإن لم تكن بعد ما
يفهم الود والحب. على حد قول قتيلة بنت النضر:
ما كان ضررك لو كنت وربما
من الفتى وهو السيف المحمص
(17) سورة مريم: آية 28.
(18) الأشموني / 20: 2.
(19) ديوانه / 2: 42.
- 217 -
وال مصدر المؤمل من (لو غبرت) هو المتمعج منه، والمعنى: ما كان أحسن غبرك، أي: بتأكل، وبذا يكون في البيت مكونات جملة التعجب دونما حذف.

و- حذف همزة الاستفهام:

تعد الهمزة أصل أدوات الاستفهام، ولذا خصت بأحكام من بينها جواز حذفها سواء تقدمت على (أم)، كتول عمر بن أبي ربيعة:

ألا في منا عصّم حين جمرت
فهو الله ما ادري وإن كنت داريا
أم لم تتقذمها، كتول الكميت:
مطريت وما شوقها إلى البيض أطبب
ولا لعبا مكني وذو السهم يلعب؟
ارد: وأت ذو الشيب يلعب(20).

وقد ورد حذف الهمزة في قول أبي تمام (21):

وما أبالي وخير القول أصدقه
حقنت لي ماء وجهي أو حقنت دمي
وهذه الهمزة تسمى همزة التسوية، وهي التي تلت بعد (سواه) و(ما أدرى)
(ما أبيتي) و(ليت شعرني) ونجونه، وهي الهمزة الداخلية على جملة يصح حلول المصادر محلا (22)، ويوكل أبو تمام هذا قد وضع (أو) في موقع (أم).

ويظهر حذف همزة الاستفهام صريحا في قوله (23):

فقلت: ولكن الشكل اقبار
ففي حيث ينحصر الغفتي ويتبين

1- وقتت: أختي، قالوا: أخذ دو قرابية؟
2- أنسى أبا نصر؟ نسيت إذن يدي

(20) انظر: المغني / ١: ١٢، ١١، ٣٠، ١٦٢، ٢١١٨، ٢١٨، ٢١٨.
(21) ديوانه / ٢: ١٩٢، ٢١٨.
(22) المغني / ١: ١٦، ١٥، ٢١١٨.
(23) ديوانه / ٤: ١٢، ٤٠١.
وتنفى نغمة الأداء في هذين البيتين عن حذف الهمزة في حالة الإنشاد، أما في الكتابة فعلامه الترقيم الدالة على الاستفهام دلالة على المذكور، وحتى إذا لم توضع علامه الترقيم هذه فإن حذف الهمزة مفهوم من السياق ففي البيت الأول يدل قوله (ولكن الشكل أقرب) أن قوله (أش دو ضرابة) ليس من قبيل التشريع، وإنما هو استفهام وإنما كان لنشر الثاني من البيت دلالة يضفيها، بل إنه سيكون حينئذ في جانب مناقشة في المعني المراد، وفي البيت الثاني يدل قوله (نبيذ إذن يدوي) أي دعاء على نفسه أن المقصود بقوله (أنسي نسيت) الاستفهام الإكثارى، ومن ثم يكون حذف الهمزة في البيتين محكوما بوجود القرينة الدالة على المذكور أيا كان نوع القرينة.

ك - حذف (لا) النافية: في قوله(24):
وَوَلَدَتْ لَهُ مَا آتِيَكَ إِلاَّ حُرَّضًا ذَكَّاَيْنَ أَحَدَنَا
أي: ولَدَتْ لَهُ مَا آتِيَكَ إِلاَّ حُرَّضًا، وَدَلَى أَنَّهَا مَا يَكُونُ حِيْلٌ. وَكَذَا مَجََّبٌ الْقُلُوْبِ أَيْ خَيْرٌ مَّعَكْ مَعَهُ، وَهُوَ مَعَطُوفٌ عَلَى جَواَبِ القُسْمِ، وَمَا بَلَى عَلَى أَنَّهُ مَنْفِعٌ. وَجَعَلَ الْقَبْرِيَّرِيّ مِنَ الْقُولِ(25):
لَنْنَ جَمِيِّعُّ النَّاسِ إِلاَّ تَنْفَفْنِ
إِنِّي لَفِي الْلُّؤْمِ أَوْلِيَاءٌ مِنْ حَسَنٍ
أنْسِ ابْتِسَامَكَ وَالأَلوَانِ كَاَسَفَةٌ
قَلَّا: أي: لا أَنْسِ ابْتِسَامَكَ، فَحَذَفْ (لا)، وَمِثْلُ كَثِيرٍ، وَلا أَرِي فِي النُّصِّ مَا رَأَيْتْ الْقُبْرِيَّرِي، فَهَذَا القُسْمُ قدْ أَسْتَوْفَى جَواَبِه بِعِجْزِ الْبِيْتِ الأولُ مِنَ الْبِيْتِينِ، وَهُوَ دَلِّي لَجَوَابِ الشُّرْطِ، وَصَوَابٌ ضَبْطُ الْبِيْتِ عَلَى مَا نُرِى

(24) السَّابِق/ 3: 102، وَانْظُرْ مَبْحَثَ (حَذَفْ (لا) مِنْ زَالِ) فِي غَيْرِ القُسْمِ صٌ ١٥٢ وَمَا بَعْدَهَا.
(25) السَّابِق/ 2: 318.
هذا ما ذهب إليه التميم 

أيمناً ابتسامك… تبسمُ 

يرفع (ابتسام) على البالغة، ونصب (تبدع) على المفعولية، وبذا يكون البيت نوعاً من التشميه المركب، ويكون بهذا الفهم أبلغ في المصدح وأسمى في الدلالة على المراد، ويخلو بذلك من حذف مفترض لا مسوغ له.

ج- حذف (آن) المصدرية: وذلك في قوله (31): 

ستذكوه إعلانا وسرا ونيئة شكية من لا يستطيع قائلته 

أين: لا يستطيع أن يقوله، ودل على الحذف أن الفعل لا يدخل على الفعل، فحاجة الفعل (بستطيع) إلى مفعول يقتضي وجود (آن) لتؤول مع (يقاله) بمصدر يكون هو مفعول (بستطيع).

ويمكن أن يكون من هذا القبيل قوله (37): 

عهدى بهم تستنير الأرض إن نزلوا فيها وتجتمع الدنيا إذا اجتمعوا 

أين: عهدى بهم أن تستنير، فإياكون المصدر المؤلف من أن والفعل خبراً للمبدأ (عهدى)، أو مبتدأ مؤخرًا له. 

ومجرد حاجة الموضع والتجمي لاسم دليل واضح على حاجة الفعل للحرف المصدري حتى يتعلق للموضع ما يحتاجه من الاسمية، وهذا هو الدليل على كون الخرف مخبرًا وهو مراد.

ط- حذف (قد): وذلك في قوله (38): 

هناك علينا أن نقول وتضمنًا 

وتذكر بعض الفضل عنك وتفضلًا 

(31) السابق / 4 : 108 . 
(37) السابق / 4 : 90 . 
(38) السابق / 3 : 98 .
أي: لقد هان علينا، كما قال امرؤ القيس:
حفظت له بالله حفظة هاجر
فلما فإنا من الحديث ولا صال.
وقدما ما ذهب إليه التبريزي في هذا البيت.

بيد أن سيبويه يقول: فإن كان الفعل قد وقع وحفظت عليه لم تزد على اللام.
وذلك قوله: والله لفعلت، وسمعنا من العرب من يقول: والله لكذبت، ووالله
لكذب(20) وهو كلام يعني قبض بيت أبي تمام السابق دون أن ينظر فيه إلى
محدث.

لكن ابن مالك برى أن (قد) في مثل هذا الجواب لازمة: لأن الجملة المجاب
بها القسم ماضية مثبتة، وقد خلا القسم من الاستطالة، والفعل متصريف، وهذا
يلزم الاقتراض بقد، أو ربما، أو ب (ما) بمعنى ربما. ويجوز إثراد الفعل إن استطالت
كما في قوله تعالى: (وحلماء ذات البروج، وأيام الموعود، وشاهد. ومنهود قتل
 أصحاب الأخدود(21)). وقول النبي ﷺ الذي نفسى كيفه ودُرت أني أقاتل في
 سبيل الله فأقاتل، ثم أحبها ثم أقتل(22).

ي - حذف مدخول بعض الأحرف:

وبنذ ذلك حذف المجزوم ب (لم) في قوله(23):
والذي هو خصره بابب التوات.
فثناء الحش فكاد ولم
أي: ولمما ينشن. و (لم) ميد بين جواز الفعل الواحد يجوز حذف
مجزومها(24).

(29) الكتب / 3 : 105.
(30) سورة البروج : الآيات من 1 إلى 4 .
(31) شرح التسهيل / 2 : 213.
(32) ديوانه / 4 : 266.
(33) أوضح المسالك/ 4 : 276.
وكذلك حذف مدخل (العلما) و (ريما) في قوله

وإن تعتب الأمام فيهم فرما

ولا شكي في أن المراد واضح والمعنى مفهوم، وفي الحذف تكر المكان مفتوحا أمام الدهن المتقلب ليتصور ويتخيل ما شاء له خياله في ذلك المحدود الذي سيضيفه أيا كان تقديره إلى مراذ الشاعر تّرا وخصوصية.

وقد عد التبزيز م delimited\* تمتّعُ بٌطَّرِها في وجنّته

تعالى الله يا طَوْبِي لعَبَد

اي: يا قوم، ونحو ذلك.

ولا نرى في هذا البيت حذفاً، ف (يا) هنا ليست آدة نداء على الحقيقة.

ولن يعنى ما سبق من عرض نماذج للحذف المعتمد على قرينة أن شعر أبي تمّام يخلو من الحذف الذي يُحوِّج إلى تكلف الدليل عليه وتسوّل المخارج له، كما في قوله:

يدي لمن شاء رهن لم ينق جرعا

من راحتِيك دري ما الصاب والعسل

فالأمر يقول: لنفس هذا البيت مبنى على فساد، لكثرة ما فيه من الحذف لأنه أراد بقوله (يدي لمن شاء رهن) أي: أصابته وأبابيه معاقبة ومراهنة إن كان ممّا لم ينق جرعا من راحتِيك درى ما الصاب والعسل، ومثل هذا لا يسوع لأنه حذف (إن) التي تدخل للشرط، ولا يجوز حذفها؛ لأنها إذا حذفت سقط معنى الشرط، وحذف (من) وهي الاسم الذي صلّه (لم ينق) فاستحب البيت، وأشكل معناه، والحذف - لعمري - كثير في كلام العرب، إذا كان المحدود مما تدل عليه جملة الكلام (٣٠).

(٣٤) ديوان أبي تمام/ ٣٩.

(٣٥) الساقيه/ ٥٣٠.

(٣٦) الموازنة/ ١٧٩.
وأبو العلاء يقول: "هذا البيت قد حذف منه حرف النفي؛ لأن المعنى مغني القسم. كأنه قال: والله لا أدرى من لم يذق جرحا من راحتيك، فحذف حرف النفي؛ لأن المعنى دالاً عليه«(27).

وقاضي الجرجاني يقول: "فحذف عمدة الكلام وأخل بالنظم، وإنما أراد: يدى لمن شاء رهن (إن كان) لم يذق، فحذف (إن كان) من الكلام فأفسد الترتيب، وأحال الكلام عن وجهه«(28)."

حتى المرزوقي حين أراد تقنين ما قبل من هذا البيت من أنه حذف فيه عمدة الكلام وأخل بالنظم لم يقدم في مقابل ذلك إلا تقديرات أخر لعلها أبعد منا مما ورد في تقدير من عاينه، فقال: "وهذا البيت ينتمي فيه التقدير على غير ما قدره هذا العائب، فيتأتي أن تقدر: يدى رهن لمن شاء، إن دري ما الصواب والعمل غير دائق جرحا من راحتيك، سيكون (لم يذق) في تقدير الحال، وحذف (إن) لبما كان في الكلام من دلالة الشرط والجزء.... ويتآتي أن تقدر: يدى رهن لمن شاء غير دائق جرحا من راحتيك داريا ما الصواب والعمل، يريد: يدى له رهن وهباتان حالتاهما"(29).

ووهذا الاختلاف البين في فهم البيت من علماء لهم وزنهم دليل كاف على أن أبا تمام أسلم رصص جملته وتفاضل عن القرآن التي تدخل على المحدود في كلها، وهو مالا يبعد منه بأي حال، لكنه يبقى استثناء بثبت القاعدة التي ظهرت واضحة فيما سبق تقديمه وهو أن الحذف في مجمله معتمد على أدة وهكذا يستدل بها على المحدود.

٢٣٣

(27) ديوان أبي تمام/ ١٥: ١١
(28) الوساطة/ ٧٧
(29) ديوان أبي تمام/ ١٣: ٢٠
في ختام هذه الجولة
فيها - ما وسمنا الجهود - أو
ما يحتاج إلى مناقشة، أو تicators جهداً في إرجاعها إلى
وبين القراءات القرآنية إن بار
والاستنتاج بأقوال النحاة إن
فمما ظهر في شعره من لهجة
1 - استعماله (ذو)
مصادر النحو باسم (ذو) الط
2 - فتح ما قبل الياج
ما قبلها، لتتنقل ألفاً. في
انتمياً، وقد وردت في خمس
2 - إلحاق الفعل عا
وهي لهجة هديل وأزيز شنوة
أربع عشرة مرة.
ومما ظهر في شعره من لهجة
1 - صياغة (أملك) أ
2 - استعماله (أولا)
وردت المصادر - لغة أبي تم
خاتمة

في ختام هذه الجولة، التي طالت نسباً في شعر أبي تمام، والتي حاولنا فيها - ما وسعنا الجهد - أن نسجل كل الظواهر التي وقعت عليها العين في شعره مما يحتاج إلى مناقشة، أو تحليل لحدوده، أو استدلال على صحته اللغوية، والتي لم نتأمل جداً في إرجاعها إلى بعض اللهجات العربية إن ظهرت الصلة، والربط بينها وبين القراءات القرآنية إن بان وجه الشبه والاستشهاد بنصوص السابقين إن وانت، والاستثناء بأقوال النحاة إن حالف التوفيق، نسجل أهم ما انتهى إليه البحث.

فهما ظهر في شعره من لهجة قببته (طبر) الظواهر الآتية:

1- استعماله (ذو) اسم موصولاً بمسمى (الذي)، وهي التي عرفت في مصادر النحو باسم (ذو) الطائفة، وقد وردت في شعره ثلاث مرات.
2- فتح ما قبل الياء إذا تحرك بفتحة غير إعرابية، وكانت طرفاً، وكثير ما قبلها، لتنقلب ألفاً، في مثل: أجنثاً، يَبِيْسَ، انشدّا، بدلاً من: اجنثاً، يَبِيْسَ،
3- إلحاحه الفاعل علامته التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو جمياً، وهي لهجة هذيل وأزد شنودة، وبني الحارث بن كعب، وطيء، وقد وردت في شعره أربع عشرة مرة.

ومما ظهر في شعره من لهجة تيميم ما يأتي:

1- صياغة (أهلك) أفعال تفضيل من (هلك) بمعنى (أهلك) في لهجة تيميم.
2- استعماله (أولاً) اسم إشارة مقصورة بدلاً من (أولاه)، والقصر، كما أوردت المصادر - لهجة بني تميم.

-220-
3 - استعماله (ما) تيمياسا، فلا ينسب الخير بعدها كما في لهجة الحجاز.
وقد تكرر ذلك في شعره بصورة لا تخفى للنظر، مما اقتضى منا بحثا عن الطريق الذي
هبها سرته هذه اللغة في شعره، وهو طائفي، تشبين لنا أن قبيلته (طينى) قد هاجرت
مع من هاجر من جانب الجزيرة العربية بعد سيل العمر، وأنهم استوطنا بلاد نجد,
وهي الموطن الأصلي لقبيلة تيميم، واستتب ذلك تأثير (طينى) ببعض ظواهر اللهجة
التميمة التي سرى تأثيرها في شعر أبي تمام.
أما ظواهر البينة الكلمة في شعره والتي لا تعرفها لغيره، أو ظهرت عند
غيره نادرة وتتوسع هو فيها فنسج منها ما يأتي:
1 - استعماله (إشرأة) بقطع الهزيمة الأولى - وهي همزة وصل - وتخفيف
الهزيمة الثانية - وهي همزة قطع -، وهي بينة لم تعرفها لغير أبي تمام في شعر ولا
نثر.
2 - تحريره العلم (عبد مناة) إلى (عبد مناه) باللهاء، بصرف النظر عن طريق
التجريج التي سيوغ العلماء بها تصرفه اللغوي.
3 - إبراده (الشام) على وزن الفعال ست مرات، وهو أكبر قدر لتردد هذه
البينة في شعر شاعر حتى عمره، على ما نعلم.
4 - إبراده (الأم) مقبلة قلياً مكانيًا عن (الأول). وقد وردت خمس مرات,
وهو أيضا أكبر قدر من تردد هذه اللفظة في شعر شاعر، فلا تعرف استعمالها إلا
مرة في شعر عبيد بن الأصباق قبله، كما اتنا لم نطلع عليها في شعر غيره حتى
هذه اللحظة على كثرة ما قررنا من أشعار.
5 - استعمل - في جموع التكسير - (خيض) جمعاً لحائض، وهو جمع غير
قياس ولا مسوع، كما استعمل (عماة)، وبمجرد أنه محرف عن (عماه) بمعنى
الجماعات، وجمع ضيايا على (خيصا) وزينب على (زيات)، وهما جمعان غير
مسموعين وإن كانا فياسين، وجميع يُشْرَى على (يُبَشَّر)، وبدْرَة على (بُدْرُ) وليبس.
على (لبَس) وهي جميع لها ما يسوعها من توجيهات النحاة.

۶ - أورد في الأفعال - بعض الصيغ المتعددة التي يجيءها القياس وإن لم تُبعِم، كما في (أغدَى) من غدا، و (أغاص) من غاض، كما أورد صيغة لأفعال بمعان معتددة مثل (كابر) بمعنى أنكر، و (اشتوى) لمطاوعة شويب، و (حزَر) من الحرارة، و (ماشى) بمعنى سابَر.

۷ - تَوسَع في صواع الأفعال والمشتقات من اسم الذات الجامد حيث ورد في شعره عشرة أفعال وأربعة مشتقات، ولم يستصر في صواعه على الأخذ من الأسماء العربية، وإنما تجاوز ذلك إلى الصواع من المعرَب والدخيل.

۸ - استخدم (البتِّي) و (التي) بمعنى: ما صغير وما كبير، وبذا خرجة عن نطاق الاسم الموصول فلم يحتاجا - بناء على هذا - إلى صلة.

وفي الظواهر السياقية نسجت أهم ما ظهر في شعره، وهو:

۱ - ورود (لبَس) مباشرة للفعل المضارع خمس عشرة مرة، وقد رأينا هذا من استعمال (لبَس) استعمال الحرف الناصي، لا استعمال الفعل الناسخ، متكثن على آراء بعض النحاة، وتمسكين بظاهرة الأسلوب الذي لا ينكر هذا التوجيه.

۲ - ورد في شعره ما وُجِّه على أنه حذف خبر (كان) في غير المواضع المقررة لحذف خبرها، وقد رأينا في الجملة غير ما رأى الموجَهون من كون الجملة خالية من الخبر، واسم (كان) ضمير مستتر فيها، والظاهرة الموجود هو الخبر، واطلعنا فيه العلامة الإعرابية المنتظمة للموقع الإعرابي في سبيل تليبه مطلب آخر، وهو خروج الرواي، اعتمادا على كون المعنى مفهوما واللبس مأموما.

۳ - وقعت في شعره (ما دام) في بداية الجملة، وقد رأيناها هناك مقدمة من تأخير، ولعل هذا كان بداية لما يشيع على ألسنة الناس في هذه الأيام من قولهم: مدام فلان موجودا فالحال كذا ... مثلًا.
وأما بعد:

هذه أهم القواعد غيرها من مفتريه العمل ولم أكن جيدًا لم يُذكر من علماء اللغة رفضت في مواضيع غير معتمدة على قواعد اللغة العلمية ويقضي به الأمر

4 - زاد (إن) بعد (ما) الداخلة على (زال) ، وقد رأينا ذلك قياسًا على عموم زيادة (إن) بعد (ما) ،

5 - توسط خبر الناس في شعره بين الناسخ واسمه في مواضيع توقع في اللبس ، وقد وُجهنا في باب (كأن) على تمام الفعل ، أما في باب (كاذب) فرأينا (كاذب) لفظًا مفعلاً من وظيفته ، وأصبحت في الجملة دالة على مجرد معنى ، لا كلامًا للجملة أركانًا وبناء بدونها ، إلا معنى المقاربة ، فهي في مثل هذه الجمل تكون مثوبة معنا الحرفي ، لا وظيفة الفعل.

6 - توسع أبو تمام - نسبًا - في حكاية المكرد والمكرب ، وهو في حكاية

- يترك المحكم - أحيانا - على ما كان عليه من حرائر قبل استعماله اسمًا ، ويجمله - أحيانا - الحركة الإعرابية المنطقة به في موقعه الجديد ، وقد رأيناه ذلك سائراً على مذهب في العربية مقبول ، وأنه يتعامل المحكم معاملة الوحدة المعجمية المستقلة بلا انفصام بين أجزائها ولا فصل بين مكوناتها.

7 - أتى أبو تمام في شعره بالضمير (أنت) مجريا بالكاف ، كما جر (لدُن)

ب (مَدَّ) ، وقد وجهنا كلاً من الظاهرة في موضوعها.

8 - توسع أبو تمام بعض التوسع في إضافة العلم ، حيث وردت الأعلام

- مضايقة في شعره النسيب عشرة مرة في ستة أبيات ، وقد رأينا - مع بعض النحاء - أن ذلك مقبول في إطار تناقش العالم عند إضافته ، ورفضنارأى من لم يجز ذلك ، ويتكلف لما ورد تخريجات مماثلة بالالتزام والتكفل في التقدير.

9 - ورد في شعره (برغم كذا) و (رغم كذا) ، وقد رأينا الأسلوب الأول من استعمال الباء بمعنى (على) ، وهو معنى من مدنى الباء في كتب النحو ، في حين

فسّرنا الثاني تفسيرين : إما أن يكون منصوبًا على نزع الخافت ، وإما أن يكون الأصل : زُعم أنف الشامت ثم سكت العين تخفيفًا ، وإسكان عين الفعل - وبخاصة إذا كانت عينه حر حلق - مما أقرته اللغة.
وأما بعد

فهذه أهم القضايا التي تناولتها - كما وردت - في شعر أبي تمام، تاركاً غيرها من مشترك القضايا بينه وبين غيره للقراءة الواعية المتأنية من قارئ هذا العمل. ولم أن جهدا في القراءة والاستنباط، والربط بين المتشابهات وتفسير ما لم يُقرّ من علماء اللغة، أو الإشارة إلى مصدر الترود، إن ورد للظاهرة شبيه. وقد رفضت في مواضيع غير قليلة توجيهات أبي العلاء والثبيري وغيرهما لبعض ما ورد معمداً على فهمي الخاص لروح التراكيب، وأحسنت قد قمت بما تقضيه الأمانة العلمية ويقضي به التجزئة في البحث، ولست أدعى الإصابة في كل ما قلت، وإن كنت أدعى أنني بذلك ما يُعطى.

وعلى الله قصد السبيل
والحمد لله رب العالمين

شبيب صالح

-٢٣٩-
1 - إتحاف فضاء
أحمد بن عبد الغني - ر
1359 هـ - مصورة دار اللغة
2 - أساس البلاغة
3 - الأسميات
دار المعارف بالقاهرة
4 - الأصول، لا
الرسالة - بيروت - ط1
5 - إعراب القرآن
الكتب ومكتبة النهضة الم
6 - الإفصاح في
النافقي - تحقيق : سعد
1980
7 - إملاء ما من
لأبي البقاء العكيري - الر
8 - الإنصاف في
عبد الحميد - ط10
المصادر والمراجع

1 - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، للبناء العاملي : أحمد بن عبد الفتاح - رواه وصححه وعلق عليه : على محمد الطبق - القاهرة 1359 هـ - مصورة دار الدواء الجديدة - بيروت.

2 - أساس البلاغة ، للزمخشري ، دار صادر - بيروت 1399 هـ/1979 م.


7 - إملاء ما من بعده الرحمن من وجه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، لأبي البقاء العكبري - الميمنة بمصر - 1342 هـ.

9 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام - تحقيق: محيي الدين عبد الحميد

10 - بحر الغوام فيما أصاب فيه الغوام، لابن الحنبلي (محمد بن إبراهيم بن يوسف) - دراسة وتحقيق: د. شعبان صالح - دار الثقافة المصرية - القاهرة - 1410/1398هـ.

11 - البحر المحيط، لأبي حيان - القاهرة - 1368هـ.

12 - تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان - الجزء الثاني - ترجمة: د. عبد الحليم النجار - ط: 4 - دار المعارف بالقاهرة - 1375هـ.


15 - تثقيف السكان وتثقيف الجنان، لابن مكي الصقلي - تحقيق: د. عبد العزيز مطر - دار المعارف بالقاهرة - 1381هـ.

16 - تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأستاذ الشنامري - بهاشم كتاب سببوية - طبعة بولاق - 1316هـ.


18 - تهذيب الخواص من درة الغوام، لابن منطور - مخطوطات 1901ـ، بمكتبة المصطفى ببغداد.

19 - تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري - تحقيق: عبد السلام هارون - طبعة المؤسسة المصرية العامة للتلفيف والنشر - القاهرة.
20 - الجمل في النحو، للزجاجي - تحقيق: د. علي توفيق الحمد - ط: 2
مؤسسة الرسالة بيروت ودار الأمل بالأردن - 1985/1405هـ.


22 - حاشية الأمير على مغنى اللبّيّب، للشيخ: محمد الأمير - بهامش مغني اللبّيّب - القاهرة - د. ت.

23 - حاشية الصبيان على الأشمونى، للشيخ محمد بن علي الصبان - الحلب بالقاهرة - د. ت.

24 - حاشية يس على التصريح، للشيخ: يس بن زيد العليّم - بهامش: شرح التصريح على التوضيح - الحلب بالقاهرة - د. ت.


26 - حواش على درة الغواص، لأبي بري وابي عبد الله محمد بن ظفر - مخطوطة 1111 لقب معهد المخطوطات بالقاهرة.

27 - خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي - تحقيق: عبد السلام هارون - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ومكتبة الخيّاني - القاهرة.

28 - الخصائص، لأبي جني - تحقيق: محمد علي النجار - ط: 2 - بيروت.


30 - درة الغواص في أسرار الخواص، لسيرير - لبيزج 1871م، مصورة مكتبة المثنى ببغداد.

31 - الدور المواقف على حمّال الهواج، لأحمد بن الأمين الشنقيطي -
تحقيق: د. عبد العال سالم - دار البحوث العلمية بالكويت، مؤسسة الرسالة


22 - ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي - ترجمة: محمد عبد عازم

دار المعارف بالقاهرة - ونشره الأديب: شاھین عطية - دار الكتب العلمية

بيروت.

33 - ديوان الأعشى - تحقيق: د. محمد كامل حسين - ط: 7 - مؤسسة الرسالة

بيروت - 1452هـ - 1983م.


35 - ديوان عبيد بن الأعرج - دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت

1399هـ / 1979م.


37 - ربط الشوارد في حلّ الشواهد - ابن القنبري (محمد بن إبراهيم بن يوسف) - تحقيق: د. شعبان صالح - دار الثقافة العربية - القاهرة

1409هـ / 1989م.

38 - رصيف المصاني في شرح حروف المعاني - الملاقي (أحمد بن عبد النور) - تحقيق: د. أحمد الخراظ - ط: 2 - دار القلم - دمشق

1405هـ / 1985م.


234 -
24 - شرح الصرف في فن الصرف، للشيخ أحمد العملاوي - ط: 16 - بالقاهرة 1384 هـ/1965 م.
25 - شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبدالله بن عقيل - شعب بالقاهرة - د.ت.
26 - شرح الأشموني على الألفية (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، للشيخ
بن محمد الأشموني - العلبي بالقاهرة - د.ت.
27 - شرح التسهيل، ابن مالك - تحقيق: د. عبد الرحمن السيد - ومد
بدوي المختون. ط: 1 - دار هجر للطباعة والتوزيع والإعلان-
بالقاهرة - 1410 هـ/1990 م.
28 - شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى - العلبي بالقاهرة
د.ت.
29 - شرح ديوان الحماسة، للخطيب التبريزي - دار القلم - بيروت - مصر
من طبعه سنة 1331 هـ.
30 - شرح شافيه ابن الحاجب، للمرضى الاستراليازي - تحقيق: محمد نور
الحسن و محمد الأزهري و محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية-
بيروت - د.ت.
31 - شرح شاهد الذهب، ابن هشام - تحقيق: محيي الدين عبد الحميد
بيروت - د.ت.
32 - شرح الشواهد، للعيني - بهامش حاشية الصبان على الأشمونى-
العلبي بالقاهرة - د.ت.
33 - شرح شواهد الشافيه، للعادل البغدادي - تحقيق: محمد نور
62 - شرح الكافية، للرضي الإسترادي - الأستاذ - 1310هـ - مصورة دار الكتب العلمية - بيروت.
64 - شرح المفصل، لأبي يعيش، مكتبة المناهي - القاهرة - 1982م.
68 - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لأبي مالك - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - دار الكتب العلمية - بيروت - 29، 1428/1907م.
70 - صحيح الأعشى، للقلتاشدي - الجزء الأول - المطبعة الأميرية بالقاهرة - 1331/1913م.
71 - الصحيح، للجموهر - تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار - ط 4 - دار العلم للملايين، بيروت - 1404/1984م.
الضرورة الشعرية في النحو العربي، للدكتور محمد حماسة عبد الطيف - مكتبة دار العلوم - القاهرة - 1979.

64 - ظواهر نحوية في الشعر الحر: دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور، للدكتور محمد حماسة عبد الطيف - الخاجي بالقاهرة - 1990.


68 - الفائق في غريب الحديث، للزمخشري - ط، 1 - حيدر آباد - 1424.


70 - الثقافية والأصول اللغوية، للدكتور محمد عونى عبد الرؤوف - الخاجي بمصر - 1977.

71 - القاموس المحيط، للفيروز أبادى - دار الجيل - بيروت - مصورة عن طبعة الحلبي - 1371/1952.

72 - القوافي، لأبي يعلى النونجي - تحقيق، د، محمد عوني عبد الرؤوف - ط 2 - الخاجي بمصر - 1978.

71 - الكامل، للمبرد مكتبة المعارف، بيروت، د. ت.
75 - الكتب، لسبب ونهج، تحقيق: عبد السلام هارون، ط: 2، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1977، م.
77 - كشف المشكل، للحيز، اليمن، تحقيق: د. هادي مطر، العراق، 1984.
78 - كنز المعاني في شرح جزء الأُمانى، للجميري، مخطوطات 18 قراءات بمعهد المخطوطات بالقاهرة.
80 - لسان العرب، أبو منصور، مصور، عن طبعة بولاق سنة 1308هـ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة.
81 - اللغة العربية: معناها وميلانها، للدكتور: طامر حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973، م.
83 - مجمع الأمثال، للسيدى، تحقيق: محيى الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1347هـ/1965م.
84 - المحتاج في تبيين وجوه شواهد القراءات، لابن جني، تحقيق: علي النجدي، نشرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1979م.
85 - المحكم والمحيط الأعظم، لابن سعد، الحلبي، بالقاهرة، تحقيق نخبة من العلماء.
86 - مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، لابن خالويه - نشر:
برجشتروسر - مكتبة المتنبي - القاهرة - د.ت.
87 - المزهر، لسيوطي - نشر: محمد أحمد جاد المولى وآخرين
القاهرة بالقاهرة - د.ت.
89 - معاني القرآن، للألفاظ الأوسط - تحقيق: د. فائز فارس - ط: 3 -
دار البشير ودار الأمل - بيروت - 1401ه/1981م.
90 - معاني القرآن، للقراءات - تحقيق: أحمد يوسف نحاتي وآخرين
القاهرة 1955م وما بعدها.
91 - معاني القرآن وإعرابه، للزجاج - تحقيق: د. عبد الجليل شلبي - ط: 1 -
عالم الكتب - بيروت - 1408ه/1988م.
92 - مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام - القاهرة - د.ت.
93 - المكتضب، للمبرد - تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة - ط: 2 -
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - 1399 ه.
94 - المقرب، لابن عصفور - تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد
95 - موارد البصائر لفرائد الضراير فيما يجوز من الضرورات للشاعر،
لمسلم أحمد (محمد سليم بن حسين بن عبد الحليم) - تحقيق: سوزان محمد
96 - الموازنة بين أبي تمام والبحتري، للأمدي - تحقيق: محيي الدين عبد
الموضوع

مقدمة
مدخل

التوصيات التي تم توصيدها:

1. قطع هزيمة الوصول
2. تقصير الحركة الطويلة
3. إثبات أن للبناء على القـوة التامة
4. تخصيص المخاف
5. تحفيظ المعدات
6. نقل البناء المكون
7. معاملة النقل في الوصول
8. التصفيف
9. الصلب المكاني
10. تنفاجن المتنوع من الصحراء

- المنشور في مآخذ العلماء على الشعراء: للمرزوقي: جمعية نشر الكتاب العربية - القاهرة - 1343 هـ.
- النحت في اللغة العربية: الدكتور محمد حسن عبد الهادي - دار الفكر العربي - 1379 هـ.
- النحو الواقي: مباس حسن ط: 6 - دار المعارف بالقاهرة 1379 هـ.
- النهاية في غريب الحديث والإثيراب، لأبي الحجج، لسام الدين الإيسيوي، تحقيق، د. يحيى صلاح - دار الثقافة العربية - القاهرة - 1388/1389 هـ.
- الجيل بيبور - 1410/1389 هـ.
- النهاية في غريب الحديث والإثيراب، لأبي الحجج، لسام الدين الإيسيوي، تحقيق، طاهر الزواوي ومحمد الطناحي - دار الفكر - بيروت - 1389 هـ.
- هجرة القبائل العربية إلى الشام وأثرها في الحياة السياسية والاجتماعية، من النحو العربي حتى نهاية دولته، بقية سنة 1326 هـ، رسالة ماجستير من إعداد علي البخاري، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - نشرت سنة 1401/1389 هـ.
- هبع الهوامع، للسيوطي: تصحيح، السيد محمد بدر النفسي - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - 1389 هـ.
<table>
<thead>
<tr>
<th>الموضوع</th>
<th>الصفحة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مقدمة</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td>مدخل</td>
<td>9</td>
</tr>
<tr>
<td>الفصل الأول</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>ظواهر البنية</td>
<td>(121-211)</td>
</tr>
<tr>
<td>الجُمع بين همزتين</td>
<td>24</td>
</tr>
<tr>
<td>قطع هزمة الوصل</td>
<td>28</td>
</tr>
<tr>
<td>مطل الحركة القصيرة</td>
<td>35</td>
</tr>
<tr>
<td>تقصير الحركة الطويلة</td>
<td>40</td>
</tr>
<tr>
<td>إثبات ألف (آنا) في الوصل</td>
<td>44</td>
</tr>
<tr>
<td>تشديد المخفف</td>
<td>47</td>
</tr>
<tr>
<td>تخفيف المشدّد</td>
<td>50</td>
</tr>
<tr>
<td>تحريك الساكن</td>
<td>53</td>
</tr>
<tr>
<td>إسكان المتحرك</td>
<td>56</td>
</tr>
<tr>
<td>قلب البياء المكسور ما قبلها ألفا</td>
<td>60</td>
</tr>
<tr>
<td>معاملة النّاء في الوصل معاملتها في الوقف</td>
<td>63</td>
</tr>
<tr>
<td>مد المقصور</td>
<td>66</td>
</tr>
<tr>
<td>الشّام</td>
<td>69</td>
</tr>
<tr>
<td>القلب المكاني</td>
<td>73</td>
</tr>
<tr>
<td>تنوين المنحن من الصرف، وعدم تنوين المصرف</td>
<td>77</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الموضوع

الlescحة

82
(أ) جموع التكسير غير قياسية وغير مسومة
83
(ب) جموع غير قياسية مسومة
85
(ج) جموع قياسية غير مسومة
85
(د) استعمالات لجموع لها ما يسوغها من أحوال النحاة
87
(ه) جموع يبدو أنها محرفة
87
(و) استعمال خاص بلغة الشعر
89
(ز) استعمال الجمع استعمال المفرد
92

المشتملات:

92
(أ) صياغة افعال التفضيل من غير الثلاثة بلا واسطة
93
(ب) صياغة افعال التفضيل من المبني للمجهول
94
(ج) إبراز صياغ غير مستمالة
95
(د) استعمال بعض الصياغ في موضع غيرها

الأفعال وضمانها:

98
(أ) تعد قليل في الاستعمال، جائز في القياس
98
(ب) صياغ متعدية بحوروف الجر
101
(ج) أفعال وردت بغير مدلول عنها المعروف
105
(د) صياغ غير مستمالة
108
(ه) مأخوذ عليه بصياغة اللغويون
109

الصياغ من أسماء الأعالي الجامدة
111
المصادر وتعدد المعني الوظيفي
115
المصادر وأسماء الإشارة
118

2/42
الفصل الثاني
الظواهر السياقية
(133 - 233)

اطراح العلامة الإعرابية
افتراض الخبر بالفاء إذا كان المبدأ لفظ (كل)
النواضح:
(أ) وقوع الفعل الماضي خيراً لى (ليس)
(ب) حذف خبر (ليس) وبقاء اسمها
(ج) دخول (ليس) على مرفوع
(د) حذف (لا) من (زالة) في غير القسم
(ه) حذف خبر (كان) في غير مواضع الحذف
(و) مجيء اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة
(ز) دخول الواو على خبر الناسخ
(ح) وقوع (مادام) في بداية الجملة
(ط) زيادة (إن) بعد (ما) الداخلة على (زالة)
(ي) توسط الخبر بين الناسخ واسمه
(ك) دخول (آنّ) على خبر (كاذب)
(ل) تجرد خبر (عسى) من (آنّ)، واتصالها بضمير النصب
(م) دخول (آن) على خبر (لعل)
(ما) التميمية في شعر أبي تمام
المطابقة بين الفعل والفاعل
تعدّى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل
قلب التركيب عند أمن اللبس

423
<table>
<thead>
<tr>
<th>الموضوع</th>
<th>الصفحة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>حكاية المفرد أو المركب</td>
<td>171</td>
</tr>
<tr>
<td>في حروف الجر</td>
<td>177</td>
</tr>
<tr>
<td>(أ) جر الكاف للضمير</td>
<td>177</td>
</tr>
<tr>
<td>(ب) زيادة (من) في الإجاب</td>
<td>178</td>
</tr>
<tr>
<td>(ج) استعمال حروف الجر أسماء</td>
<td>179</td>
</tr>
<tr>
<td>(د) إتاحة حروف الجر عن بعضها</td>
<td>180</td>
</tr>
<tr>
<td>الجر على المجاورة</td>
<td>182</td>
</tr>
<tr>
<td>الفصل بين المتلازمين</td>
<td>185</td>
</tr>
<tr>
<td>في عطف النسق</td>
<td>189</td>
</tr>
<tr>
<td>(أ) تقديم المعطوف على المعطوف عليه</td>
<td>189</td>
</tr>
<tr>
<td>(ب) العطف على الضمير المستتر دون فاصل</td>
<td>191</td>
</tr>
<tr>
<td>(ج) العطف على ممولي عاملين</td>
<td>192</td>
</tr>
<tr>
<td>(د) العطف بالواو مترونة ب (لا) بعد نفي مفهوم من السياق</td>
<td>196</td>
</tr>
<tr>
<td>(ه) العطف بالفاء في موضع تختص به الواو</td>
<td>197</td>
</tr>
<tr>
<td>إضافة العلم</td>
<td>198</td>
</tr>
<tr>
<td>(بين) في شعر أبي تمام</td>
<td>201</td>
</tr>
<tr>
<td>(قط) في غير النفي، ومع المستقبل</td>
<td>205</td>
</tr>
<tr>
<td>في أسوب التحديد</td>
<td>208</td>
</tr>
<tr>
<td>(رغم) في شعر أبي تمام</td>
<td>211</td>
</tr>
<tr>
<td>الحذف</td>
<td>213</td>
</tr>
<tr>
<td>(أ) حذف المبتدأ</td>
<td>214</td>
</tr>
<tr>
<td>(ب) حذف المفعول</td>
<td>214</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الموضوع

(ج) حذف الفعل ................................................................. 214
(د) حذف جواب الشرط ...................................................... 215
(ه) حذف المعلج منه ...................................................... 216
(و) حذف همزة الاستفهام ................................................ 218
(ز) حذف (لا) النافية ...................................................... 219
(ح) حذف (إن) المصدرية ................................................ 220
(ط) حذف قد ................................................................. 220
(ي) حذف مدخل بعض الأحرف .......................................... 221
خاتمة .......................................................................... 224
قائمة المصادر والمراجع .................................................. 231
تَم بِحمَدِ اللَّهِ